مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

أحمد سعيد نـوفل — عبد الفتاح الرشدان

علـي محـافظـــة — محمـد أبـو حمـــور

محمـــد الموســـى

السنة ١٦ — العدد (٦١) — خريف ٢٠١٢

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – خريف ٢٠١٢

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESJ@MESJ.COM.JO

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٩١٦/٢٠١٠/د)

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	د. أحمد التويجـــري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحـــق الفرحان الأردن
أ.د. أميـــن مشاقبـة الأردن	أ.د. سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيســي الكويت
د. غانـــم النجـــــار الكويت	د. فهد الحارثي العرابي السعودية
د. مجـــدي عمـــر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصر
أ.د. محمـــد المجـذوب لبنان	أ.د. محمـــد المسفـــر قطر
أ.د. مـــــروان كمـــــال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يمنح صاحب البحث المكلَّف فقط مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٨. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٩. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

١٠. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١١. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب عن٧٠٠، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١٢. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٣. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٧ هل حان موعد الربيع العربي الفلسطيني!

التحرير

البحوث والدراسات

١٥ الانتخابات البرلمانية الجزائرية ٢٠١٢
في ضوء التحولات السياسية العربية

نعيمة سمينة

تحليل استراتيجي

٤٩ الجمود السياسي في القضية الفلسطينية.. إلى أين؟

رائد نعيرات

المقالات والتقارير

٦٥ الثورات العربية في الإعلام الإسرائيلي

لبنى عبد الحليم

٧٧ قراءة تحليلية في تغطيات مراكز الدراسات ووسائل الإعلام الإسرائيلة للشأن المصري

عبد الحميد الكيالي

٩١ مستقبل مسيرة الإصلاح في الأردن

مركز دراسات الشرق الأوسط

٩٥ تحوّلات السياسة الانتقاليّة وتحدّياتها في مصر

خيري عمر

الاعتداء على رفح المصرية: قراءة في الحدث وتداعياته ١١١
نبيل برغال

عرض كتاب

مستقبل الحركات السياسيّة الإسلاميّة في ظلّ الثورات العربيّة- مصر نموذجاً: نحو رؤية حضاريّة للتغيير من فقه الواقع والتاريخ ١١٩
مدحت الليثي

المقال الافتتاحي

هل حان موعد الربيع الفلسطينيّ!

يُجمع المراقبون للقضية الفلسطينية على أنها تشهد حالة من الجمود على مختلف المستويات؛ إذ يتصدّر المشهدَ الداخليَ الفلسطينيَ جمودٌ سياسيٌ، يتجلّى في تعطّل عملية المصالحة بين حركتي فتح وحماس، واستمرار الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى صعيد الصراع مع الاحتلال فإن الجمود العسكري وتوقّف أعمال المقاومة المسلّحة يشكّلان جزءاً من المشهد العام في قطاع غزّة والضفة الغربية، فضلاً عن الجمود على مستوى المقاومة الشعبية، أما على المستوى الإقليمي والدولي فتتركّز مظاهر الجمود في جملة من العناصر؛ أبرزها تعثُّر مفاوضات السلام بين الفلسطينين والإسرائيليين، وتعطّل مشروع إعلان الدولة الفلسطينية في ضوء التوجّه إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وانشغال العرب في إعادة بناء الثورات والإصلاحات الداخلية أو إنجازها، وتراجع الاهتمام السياسي بالقضية الفلسطيينية عربياً ودولياً.

وفي ظل هذا الجمود شهدت عدة مدن في الضفة الغربية المحتلّة مطلع أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ تظاهرات ضد غلاء المعيشة، تركّزت حول عنوانين رئيسيين؛ هما رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فيّاض صاحب نظرية بناء مؤسّسات الدولة تحت الاحتلال، والملحق الاقتصادي لاتفاقات أوسلو المعروف ببروتوكولات باريس، والذي يربط اقتصاد السلطة الفلسطينية بإسرائيل.

في البدء حرص الخطاب الرسمي الفلسطيني على أن يُثنيَ على التظاهرات التي بدت له غير "سياسية" الطابع، ولا تسعى إلى تقويض سلطة حركة فتح في الضفة الغربية، وعزّز من صواب هذا التحليل أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وصف هذه التظاهرات بأنها إيذان ببدء "الربيع الفلسطيني"، غير أن الصورة قد تغيّرت لدى

مسؤولي السلطة الفلسطينية عندما رُجم مبنى بلدية الخليل بالحجارة، وأُحرقت إطارات عند مداخل مخيّمات اللاجئين، وحاصر متظاهرون مبنى الشرطة في نابلس.

وقد تسبّب بانطلاق هذه الاحتجاجات إعلان الحكومة في رام الله عن رفع أسعار الوقود وضريبة القيمة المضافة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع في أسعار المنتجات كافّة، وعلى رأسها المنتجات الأساسية كالخبز والحليب.

وفي أعقاب هذه الاحتجاجات نشر البنك الدولي تقريراً اقتصادياً حذّر فيه من تعمّق الأزمة المالية "الخطيرة" في السلطة الفلسطينية التي تحدّ من جباية الضرائب التي تُعدّ أحد عوامل الاضطراب الاجتماعي.

وعلى غير عادته طالب تقرير البنك الدولي إسرائيل بالسماح فوراً بحرية وصول الفلسطينيين إلى المناطق (ج)، التي تخضع لسيطرة الدولة العبرية، وتشكّل نحو ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية، من أجل تشجيع الاقتصاد، وعلى الأخصّ استثمارات القطاع الخاص، لا سيّما أن ارتفاع الأسعار أدّى إلى تآكل أجور الفلسطينيين، فبينما يصل الحدّ الأدنى للأجور في إسرائيل إلى أكثر من ٤ آلاف شيكل، فإنه يتراوح في الضفة الغربية بين ١,٢٠٠ و١,٨٠٠ شيكل فقط، وهو الأمر الذي أدّى إلى تدهور ظروف المعيشة.

وفي مواجهة هذه الاحتجاجات اضطرّت قيادة السلطة إلى التراجع عن قرار رفع أسعار الوقود والغاز، وأعلنت عن إجراءات لمراقبة رواتب كبار موظفي السلطة وتقليصها، والحدّ من سفريات الوزراء، كما أوعز رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن إلى وزير الشؤون المدنية حسين الشيخ برفع طلب رسمي إلى إسرائيل لإجراء تعديلات في بروتوكولات باريس (الملحق الاقتصادي لاتفاقات أوسلو)، غير أن إسرائيل تجاهلت هذا الطلب.

وتنظر إسرائيل بقلق إلى التطوّرات في الضفة الغربية، وتتخوّف من أن يؤدي الاحتجاج المدني المتعاظم ضد السلطة الفلسطينية، على خلفية تدهور الوضع الاقتصادي، وغلاء المعيشة إلى إقالة رئيس الوزراء سلام فياض، وهو أمر ترى إسرائيل

أنه قد يُسرِّع في تدهور استقرار السلطة إلى حدّ المسّ بخدمات الأمن الفلسطينية والتنسيق الأمني، ويُفضي إلى انهيار سلطة حركة فتح في الضفة وبدء انتفاضة ثالثة ضد إسرائيل.

ولذلك فقد بادر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بتحويل سلفة عاجلة بمقدار ٢٥٠ مليون شيكل إلى السلطة الفلسطينية، وإصدار خمسة آلاف تصريح عمل جديد لفلسطينيين من الضفة الغربية، وفي السياق ذاته رفعت إسرائيل طلبات عاجلة إلى الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي للمسارعة بتقديم هبات مالية لإنقاذ اقتصاد السلطة الفلسطينية المنهار، وذلك بعد أن قلّص الاتحاد الأوروبي تبرّعاته إلى السلطة على خلفية الأزمة الاقتصادية التي تواجهها أوروبا، بينما تؤخّر الولايات المتحدة تسليم السلطة نحو ٢٠٠ مليون دولار كانت قد وعدت بها.

وفي ضوء هذه التطورات فقد تصدّرت مسألة الأزمة الاقتصادية في السلطة الفلسطينية جدول أعمال مؤتمر الدول المانحة للفلسطينيين الذي عُقِد في نيويورك في ٢٠١٢/٩/٢٣.

إن نقاش ما يمكن اعتباره "الربيع الفلسطيني" يعود بنا إلى اتفاقات أوسلو التي أبقت الموارد والسيطرة بيد إسرائيل، وتركت للسلطة الفلسطينية المشكلات والمسؤولية عن حلّها؛ فضلاً عن أنها ألزمت الفلسطينيين بالتنسيق الأمني مع الإسرائيليين، بما يحافظ على "الهدوء"، ويقضي على ما يُسمّى بـ "الإرهاب"، وهو أمر حوّل السلطة الفلسطينية إلى "سور واقٍ" و"وكيل" لإسرائيل، يحميها من غضب الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ونشأت في الضفة الغربية في أعقاب هذه الاتفاقات نخبة سياسية فلسطينية، عاشت في اغتراب عن الشعب في ضوء غياب النظام الديمقراطي والعلاقة السليمة بين المال والسلطة؛ إذ اعتقدت قيادة السلطة منذ إنشائها بأنه يحقّ لها أن تسلك سلوك "الكبار" في الدول ذات السيادة، بمعنى أن تحقّق الثراء لنفسها ولحلقات حولها، وتنشئ "سُلالات من أصحاب المناصب الرفيعة"، وذلك على حساب التنمية في الأراضي الفلسطينية، وهو

أمر أفضى إلى تدهور الأمن الاقتصادي والاجتماعي على حدّ سواء في الأراضي الفلسطينية، وفي هذا الإطار لا يغفل المراقب عن دور الاحتلال الإسرائيلي في تعطيل التنمية في الأراضي الفلسطينية، وسعيه إلى إبقاء الاقتصاد الفلسطيني ملحقاً بالاقتصاد الإسرائيلي.

وعلى الرغم مما تحقّق لإسرائيل من مصالح وإنجازات من اتفاقات أوسلو فإنها لم تسهم في تقديم أيّ إنجاز للسلطة يمكنها أن تستثمره أمام شعبها، وعلى العكس من ذلك فقد استمرّت الدولة العبرية في بناء المستوطنات، وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية، وسياساتها في التهويد، كما أبدت في الوقت ذاته عدم جديّة في الوصول إلى حلّ سياسي، وبات واضحاً أن ما يمكن أن تقدّمه إسرائيل في إطار أيّ تسوية سياسية لا يمكن أن يرقى إلى الحدّ الأدنى الذي يطالب فيه أكثر الفلسطينيين "اعتدالاً" حسب المفهوم الأمريكي.

لقد كشفت تظاهرات الضفّة الغربية قصور فكرة "السلام الاقتصادي" التي يتبناها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير خارجيته أفيغدور ليبرمان، وهي فكرة، كما سبق أن أوضحنا، تتلخّص في مساعدة الاقتصاد الفلسطيني بقدر ما، لا يحقق شروط التنمية الحقيقية، من أجل خلق هدوء أمني يصبّ في المصلحة الإسرائيلية، غير أن الدلالة السياسية لهذه الاحتجاجات تعدّ الأبرز، إذ كشفت عن أن السلطة الفلسطينية تتمسّك بدبلوماسية عاجزة عن إنهاء الاحتلال، ولا تجهد نفسها لإقرار سياسة اقتصادية داخلية تقلّل الفروق الاقتصادية، وتعمل على وقف "مظاهر الفساد والهدر" في أجهزة السلطة، ولا تعطي فرصة لنموّ أيّ قوّة سياسية أو أجتماعية أخرى، ربّما تهدّد توجّهاتها أو مصالحها الشخصية أو تورّطها مع الاحتلال.

لقد أثبتت الدبلوماسية الفلسطينية القائمة وتجربة المفاوضات، على لسان من خاضها من المفاوضين الفلسطينيين، بأنها وصلت إلى طريق مسدود، جعلها عاجزة عن استرداد الحقوق، ويبقى أن المطلوب فلسطينياً يتمثّل في تغيير اتجاه هذه الدبلوماسية، استناداً إلى برنامج وطني شامل، وإقرار استراتيجية فلسطينية تتضمّن مقاومة الاحتلال

ورفض التنسيق الأمني معه، وتنشئ حالة فلسطينية توافقية على الحدّ الأدنى، تؤدّي إلى استعادة الحقوق بعيداً عن ربط المقدّرات والموارد والاقتصاد الفلسطيني بالمحتل، وبغير ذلك سيبقى المأزق الفلسطيني على حاله، وإن قُدِّمت بعض الإجراءات والمسكّنات من هنا وهناك فإنها حلول مؤقتة تعمل على ترحيل الانفجار، إذ يبدو من خلال قراءة الواقع أن "الربيع الفلسطيني" لم يعد بعيداً.

التحرير

البحوث والدراسات

الانتخابات البرلمانية الجزائرية ٢٠١٢

في ضوء التحولات السياسية العربية

أ. نعيمة سمينة*

مقدمة

ظل نظام الحزب الواحد يُهيمن على الحياة السياسية في الجزائر مدة ٢٧ عاماً انتهاء بعام ١٩٨٩، وهذا ما أدخل النظام منذ منتصف الثمانينات[١] في أزمة النظام الاجتماعي القائم على بيروقراطية الدولة والريع النفطي مؤديًا إلى نتائج اقتصادية وخيمة، ووضعية سياسية واجتماعية متفجرة بفعل الانسداد الذي وصلت إليه الأوضاع نتيجة الصراع الدائم بين أجهزة النظام على النفوذ والامتيازات.

وقد حاول الرئيس الشاذلي بن جديد القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية منذ منتصف الثمانينات، بهدف إنعاش النظام وإعطائه دفعًا جديدًا[٢]، لكنه لم يستطع الذهاب بعيدًا في مهمته لعدة أسباب، منها؛ ما يتعلق بطبيعة التصور الضيق الذي استندت إليه تلك الإصلاحات، ومنها ما يتعلق بالمقاومة التي أبدتها الأطراف المتعددة المستفيدة من النظام الريعي القائم.

---

* باحثة في الشؤون السياسية، الجمهورية الجزائرية.

١. إن أزمة النظام تعود إلى نهاية عهد الرئيس بومدين الذي حاول قبل موته أن يدخل إصلاحات سياسية، لكن مقاومة أصحاب النفوذ الموجودين في السلطة، وكذلك موته بعد فترة قصيرة من مرضه المفاجئ حالا دون ذلك، مما جعل المشكلات والصعوبات تتفاقم مع التسيير الكارثي للشؤون العامة الذي ميّز عهد الرئيس الشاذلي.

٢. وقع ذلك في ١٩٨٦، بمناسبة النقاش الذي دار في مختلف هياكل الدولة والمجتمع تحت تأطير جبهة التحرير الوطني، بهدف إثراء" الميثاق الوطني" الذي أدى إلى التخلّي جزئيًا عن الموقف الدغمائي الذي مثله التوجه الاشتراكي السابق.

وقد أدت وضعية الانسداد التي ميزت الصراع بين أجهزة النظام المتنافسة إلى تفاقم الوضع السيئ للبلاد، وصولا إلى أحداث تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨ التي شكّلت منعطفًا حاسمًا في التاريخ الحديث للجزائر دولة ومجتمعًا؛ لأنها كانت بمثابة المخاض الذي تولّدت عنه فترة الانتقال نحو الديموقراطية.

وردًا على الأزمة الوطنية المتطورة أصدر الرئيس الشاذلي بن جديد تعليماته للوزير الأول آنذاك مولود حمروش، لإدخال سلسلة من الإصلاحات السياسية. وفي ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٨٩ وقع الاستفتاء على دستور جديد، اعترف لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة بالتعددية السياسية التي جرى تقنينها بموجب قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي الصادر في ٥ تموز/ يوليو١٩٨٩[١]، فقد نصت المادة ٤٢ منه على أن "حق إنشاء الأحزاب السياسية مكفول بشرط عدم تأسيسها على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو إقليمي"[٢].

وبهذا سُمح لأحزاب المعارضة، التي كان العديد منها يعمل بشكل غير قانوني، بالمشاركة في النقاش الوطني، وتم التحضير لانتخابات حرة، وتم إدخال إصلاحات أخرى في قطاعي الصحافة والاقتصاد مما أوجد مستوى غير مسبوق من الحرية في الجزائر.

ونظرًا لذلك ظهرت عدة أحزاب على الساحة السياسية في الجزائر، أهمها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في آذار/ مارس ١٩٨٩ بزعامة عباس مدني، والذي يمثل تيارًا دينيًا معتدلًا، وقد لعبت الجبهة الإسلامية للإنقاذ دورًا بارزًا في السياسة الجزائرية، وتغلّبت على الحزب الحاكم الذي كان الحزب المنافس الرئيسي في أول انتخابات تعددية

١. عمر عبد الكريم السعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث، الجزائر نموذجا، مجلة السياسة الدولية، (عدد ١٣٨، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩)، ص ٥٢.

٢. الدستور الجزائري ١٩٨٩، المادة ٤٢.

في الجزائر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، إذ أصيب الحزب الحاكم بالذهول حينما حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أغلبية ساحقة من مقاعد البرلمان في الدور الأول[١].

كان الفوز الساحق للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات أمرًا غير مقبول لدى النظام الذي قام بإلغاء النتائج، وفُرِضَت حالة الطوارئ في البلاد بصدور مرسوم رئاسي في تاريخ ٩ شباط/ فبراير ١٩٩٢[٢]، كما قامت الحكومة في ٤ آذار/ مارس ١٩٩٢ بإلغاء حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحزب سياسي مرخَّص له.

اعتبر أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذين لم تطلهم يد الاعتقال تصرفات الجيش بمثابة إعلان حرب على الجبهة؛ مما أدخل البلاد في دوامة عنف– العشرية السوداء– خلَّفت آلاف القتلى والمفقودين.

وقد أدت هذه الأوضاع المتأزّمة إلى تدهور أكثر في الاقتصاد الجزائري، وزاد الوضع تأزمًا بعد اغتيال الرئيس محمد بوضياف الذي كان يمثِّل الأملَ في إعادة الهدوء للبلاد، لكونه رمزًا من رموز تحرير الجزائر، وقد تم اغتياله في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٩٢، ثم حلّ محلَّه علي كافي، الذي خلفه اليمين زروال في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، واستمر حتى ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٩.

---

١. عمر عبد الكريم السعداوي، مصدر سابق، ص ٥٢.

٢. قانون الطوارئ هو القانون الذي يُعْمَل به في حالات الفوضى وعدم الاستقرار السياسي من قبيل حالات التمرد والعصيان المدني والكوارث الطبيعية والنزاعات الداخلية، وكانت السلطات الجزائرية قد فرضت حالة الطوارئ في البلاد بصدور مرسوم رئاسي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٩ شباط/ فبراير ١٩٩٢، في ظل أزمة سياسية شهدتها الجزائر غداة استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، وتنصيب المجلس الأعلى للدولة برئاسة محمد بوضياف الذي اغتيل بعد ذلك بستة أشهر.

وكان الرئيس زروال يفضّل مبدأ الحوار والتفاوض مقارنة بالرئيس الذي سبقه علي كافي، فبدأ زروال محادثات مع قياديي الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الداخل والخارج لكن، هذه المفاوضات لم تنجح[١]، مما أطال دوامة العنف في البلاد.

وفي ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩ فاجأ اليمين زروال العالم بتقديم استقالته، فنظمت انتخابات رئاسية جديدة في الجزائر، وتم فيها اختيار عبد العزيز بوتفليقة رئيسًا[٢]، ووصل الرئيس بوتفليقة إلى الحكم كرئيس للجمهورية الجزائرية في ٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٩ في انتخابات شارك فيها سبعة مرشحين لأول مرة في الجزائر المستقلة، وقد خاض بوتفلقية هذه الانتخابات تحت شعار "جزائر آمنة مستقرة"، وهو شعار اختزل البرنامج السياسي له، وقد شارك في تلك الانتخابات ٦٠ بالمائة من عدد الناخبين البالغ ١٦ مليون ناخب.

وقد استطاع بوتفلقية أن يصمد في كرسي الرئاسة إلى اليوم، كما استطاع طيَّ ملف العنف تقريبًا بشكل أعاد الاستقرار إلى البلاد بعد العشرية الدموية في التسعينيات، تلك العشرية التي خلفت آلاف القتلى حسب التقديرات[٣].

---

١. أدى أسلوب زروال في التفاوض إلى حدوث انقسام بين مواقف الجهات المحاربة لفكر الإسلام السياسي، فكانت جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية تفضّل التفاوض لحل الأزمة، بينما كان حزب الاتحاد العام للعمال الجزائريين وحزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية ومنظمة الشباب الأحرار الجزائرية تفضل تصفية كاملة لظاهرة الإسلام السياسي المسلّح، وبدأت منظمة الشباب الأحرار بالفعل باستهداف من اعتبرتهم متعاطفين مع الإسلاميين.

٢. رياض الصيدواي، "صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر"، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، ٢٧ آذار/ مارس ٢٠٠٧.

٣. في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨، صرّح رئيس الوزراء الجزائري أحمد أويحي بأول بيان رسمي عن عدد القتلى الذين سقطوا في سنوات العنف المسلح ، وهو ٢٦٥٣٦ قتيلاً حتى نهاية عام ١٩٩٧، وأشارت وزارة الخارجية الأمريكية، في الوقت نفسه تقريباً، إلى أن العدد يُقدّر بنحو ٧٠ ألف قتيل، وهو رقم يتفق مع التقديرات السائدة لدى المراقبين الغربيين.

وقد استطاع بوتفليقة تحقيق ذلك من خلال برنامجين؛ هما قانون " الوئام المدني "[١] عام ١٩٩٩ ثم ميثاق "السلم والمصالحة الوطنية"[٢] عام ٢٠٠٥ ، رغم ما شاب ذلك البرنامج من مآخذ تثيرها جماعات حقوق الانسان.

كما استطاع بوتفلقية أن يحشد وراءه تحالفًا سياسيًا قويًا بدأ من عام ٢٠٠٤ ، قدّم له الدعم في الانتخابات، ويتكون هذا التحالف من جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديموقراطي وحركة مجتمع السلم المحسوبة على التيار الإسلامي، رغم أن هذا الأخير قد خاض الانتخابات مستقلاً.

وقد شهد بعض المحلّلين الاقتصاديين لبوتفليقة بأنه نجح إلى حدٍّ ما في وضع مخطّطات التنمية، الأول والثاني والثالث؛ أقصد مخطّط الإنعاش (١٩٩٩- ٢٠٠٤)، والنمو (٢٠٠٥- ٢٠٠٩)، والخماسي (٢٠١٠- ٢٠١٤)، وذلك لرسم صورة جزائر ما بعد الإرهاب، أي جزائر التنمية.

من جهة أخرى اتهمت قوى رئيسية في المعارضة بوتفليقة بالانقلاب على الدستور، وذلك بعد تعديله المادة ٧٤ التي كانت تقيّد مدة الرئاسة بولايتين فقط، إذ يرى معارضو بوتفليقة أن استمراره في الحكم يفرّغ التعددية السياسية التي شهدتها الجزائر منذ

---

١. أصدر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة القانون المتعلق بالوئام المدني، ولجأ الرئيس إلى تنظيم استفتاء شعبي، في يوم ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩، و تمت المصادقة على مشروع القانون عقب تنظيم استفتاء أسفرت نتائجه على تصويت الشعب بـ"نعم" بنسبة ٩٨,٦ بالمائة، انظر: قانون رقم ٩٩ - ٠٨ مؤرّخ في ٢٩ ربيع الأوّل عام ١٤٢٠ الموافق ١٣ تموز/ يوليو عام ١٩٩٩، الجريدة الرسمية، العدد٤٦، المطبعة الرسمية، الجزائر، ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢.

٢. أصدر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة القانون المتعلق بميثاق المصالحة الوطنية عام ٢٠٠٥، ولجأ الرئيس إلى تنظيم استفتاء شعبيي في يوم ٢٩ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٥، وأسفرت نتائجه عن تصويت الشعب بـ"نعم" بنسبة ٩٧,٣٦ بالمائة. أمر رقم ٠٦-٠١ مؤرّخ في ٢٨ محرّم عام ١٤٢٧ الموافق ٢٧ شباط/ فبراير عام ٢٠٠٦، يتضمّن تنفيذ ميثاق السلم و المصالحة الوطنيّة.

التسعينيات من معناها، وبدلاً من التنافس لانتخاب رئيس نجد الرئيس يستمر في مباشرة أعماله عبر تنافس مضمون النتائج[١].

ونتيجة للتحولات الوطنية والإقليمية إثر تزايد الاحتجاجات الشعبية في تونس ومصر والجزائر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا، في ما اصطلح على تسميته بموجة "الربيع العربي"، واستجابة لمطالب الطبقة السياسية الجزائرية[٢] التي زاد إلحاحها على إحداث التغيير الداخلي؛ دخل النظام الجزائري في سلسة مشاريع للإصلاح السياسي.

فأُعلنت المبادرة الرئاسية للإصلاح السياسي في الجزائر بداية شهر نيسان/ أبريل ٢٠١١ ؛ وتم تأكيد مبادرة الإصلاح في خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي توجّه به إلى الأمة الجزائريّ يوم ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١١، وقدّم فيه رؤيته للإصلاح السياسي الذي يرغب في تحقيقه، وتضمّن اعترافه بتأخّر تحقيق ما يطالب به الجزائريون من حريات[٣].

وقد سبق خطاب الرئيس بوتفليقة وإعلان مشروعه للإصلاح السياسيّ، دعوته الحكومة الجزائرية مطلع شهر نيسان/ أبريل ٢٠١١ إلى إقرار إلغاء قانون حالة الطوارئ في البلاد، وتعويضه بقانون لمكافحة الإرهاب، لإتاحة فرصة التظاهر السلمي للمواطنين، وإلغاء كل مظاهر التضييق السلطويّ على الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

---

١. رياض الصيداوي،" لماذا استطاع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الاستمرار طويلا في الحكم بينما انسحب غيره من الرؤساء بسرعة؟"، صحيفة التقدمية، ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=178994

٢. تضم هذه الطبقة أحزابًا سياسية وتنظيمات نقابية وشبابية والرابطة الوطنية لحقوق الإنسان، وقد أنشأت هذه الأحزاب "التنسيقية الوطنية من أجل التغيير" التي تطالب بإسقاط النظام وتغييره، ثم ما لبثت التنظيمات المؤسسة أن انقسمت على بعضها قسمين، الأول ضم الأحزاب السياسية، والثاني رابطة حقوق الإنسان والتنظيمات الشبابية.

٣. خطاب رئيس الجمهورية ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١١، الشعب، العدد: ١٥٤٦٨، (السبت ١٧ نيسان/ أبريل ٢٠١١).

وتهدف هذه الخطوة إلى امتصاص غضب الشارع، في ظلّ انتشار عدوى التظاهرات السلمية في الوطن العربي، وامتصاص غضب المواطنين الناتج عن عجز الحكومة عن حلَ عشرات الملفات الاجتماعية، ابتداء بملف السكن المعقّد، وانتهاء بتحديد سقف أسعار المواد الغذائية حفاظًا على القدرة الشرائية للمواطنين[١].

ويبدو أن النظام السياسيّ الجزائري قد راهن على الشرعية السياسية التى يمتلكها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة– رغم أنه لا يمتلك شرعية برأي الجزائريين بعد انقلابه على الدستور من خلال تعديل المادة ٧٤ التي كانت تقيد مدة الرئاسة بولايتين فقط– لإطلاق مبادرة إصلاح سياسي، تمكّنه من فرض احتكاره الإشراف على عملية الإصلاح وفق خطة محدّدة الأهداف، من أجل ربح الوقت وتجنّب الانهيار المفاجئ للحكومة والنظام، مهما كانت درجة حدّة الضغوط الشعبية، ومهما كانت الظروف الدولية والإقليمية الضاغطة.

ورغم أن هيئة المشاورات السياسية– مبادرة الإصلاح السياسي– استطاعت إلى حد ما أن تغطّي مطالب بعض الشرائح والحساسيات السياسية حول التغيير السياسيّ المطلوب، إلا أنها رفضت الاستماع للإسلاميين الممنوعين من العمل السياسى منذ ما يقرب من العشرين عامًا، وأقصد بذلك الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة، رغم أن النظام الجزائري يدرك أنّ استبعاد الإسلاميين يعدّ من أهم الانتقادات الموجّهة له، حيث يستحيل أن يظلّ جزء كبير من المواطنين ممنوعًا من العمل السياسى إلى الأبد.[٢]

وقد اعتبر النظام الانتخابات التشريعية أمرًا مفصليًا فيما يتعلّق بالاصلاحات التي أعلنها، وأنها الفرصة لمدى اكتشاف صدق النظام في الجزائر بجدوى التعاطي مع هذه

---

١. عصام بن شيخ، "مشروع الإصلاح في الجزائر: مبادرة للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب؟" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٧ تموز ٢٠١٢، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/18a9d7a7-9d34-4a78-b85a-536251ef24ba

٢.عصام بن شيخ ، مرجع سابق، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/18a9d7a7-9d34-4a78-b85a-536251ef24ba

الانتخابات، كما اعتبر هذه الانتخابات أيضًا فرصة للخارج، لكي يرى مدى التزام النظام الجزائري بكل الالتزامات التي قطعها فيما يخص إجراء انتخابات حرة ونزيهة، تُدْخِل الجزائر إلى الربيع العربي عبر صناديق الاقتراع، إذ يرى الرئيس بوتفليقة أن هذه الانتخابات تشكّل للجزائر الباب لاستكمال بناء الدولة الجزائرية بعد مرور خمسين سنة على استرجاع سيادتها، بحيث تصبح دولة تسودها الحكامة الفضلى والمواطنة الواعية في كنف العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني.

وبناء على ما تقدّم، سيكون مناسباً دراسة الموضوع من خلال محاولة الإجابة على الأسئلة الآتية:

- هل استطاعت هيئة المشاورات السياسية التي أنشأها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للحوار مع الحساسيات السياسية والاجتماعية حول مقترحات التغيير أن تغطّي مطالب كافة الشرائح السياسية حول التغيير السياسيّ المطلوب، أم أنّها قامت بالتغطية على قطاع من هذه الشرائح السياسية- كالإسلاميين المتشدّدين-، ومنعها من المساهمة في اقتراح بدائل سياسيّة من أجل التغيير؟
- ما هي التقييمات الإيجابية للانتخابات التشريعية الجزائرية ٢٠١٢ ؟
- لماذا خسر الإسلاميون رهان الوصول إلى السلطة في الجزائر على عكس نظرائهم في تونس والمغرب ومصر رغم دخولهم في تكتل حزبي لأول مرة؟ وهل كان ذلك متوقعاً؟
- هل تمتّعت هذه الانتخابات التشريعية بالشفافية والنزاهة بعد إقرار قانوني الانتخابات والأحزاب، الذين أفضيا إلى تشكيل هيئة رقابية تشريعية قوية، بإمكانها أن تحاسب الهيئة التنفيذية، وتراقب أداءها السياسيّ؟
- وهل تغيرت الخارطة الحزبية في الجزائر بإضافة قوى سياسية جديدة قادرة على المساهمة في تحقيق حراك سياسيّ ينهي حالة الإضراب السياسيّ الشعبيّ والعزوف والمقاطعة الشعبية للحياة السياسية؟

- هل أدخلت هذه الانتخابات الجزائر في الربيع الديموقراطي؟ وهل حقّقت آمال الشعب الجزائري في التغيير؟

أولاً: الخارطة الحزبية الجزائرية

ظهرت التعددية السياسية في الجزائر بعد صدور دستور ١٩٨٩، الذي اعترف لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة بالتعددية السياسية، التي جرى تقنينها بموجب قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي الصادر في ٥ تموز/ يوليو ١٩٨٩[١]، حيث نصت المادة ٤٢ فيه على أن "حق إنشاء الأحزاب السياسية مكفول بشرط عدم تأسيسها على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو إقليمي."[٢]

وكان القانون المُتعلق بالأحزاب السياسية قد صدر في آذار/ مارس ١٩٩٧، وقد حدّد الإطار الذي يلتزم به كل حزب كما ينص عليه في المادة الثالثة، ومن بينها عدم استغلال مكونات الهوية الجزائرية التي هي "الإسلام، والعروبة، والأمازيغية"، وكذلك احترام مبادئ ثورة نوفمبر ١٩٥٤، فضلاً عن احترام الحرية العامة والوحدة الوطنية وتبنّي التعدّدية السياسية.

وكما جاء في المادة ١٢ من قانون الأحزاب السياسية فإن وزارة الداخلية هي الجهة المسؤولة عن الاعتراف بالأحزاب السياسية، ولوزير الداخلية الحق في تعليق نشاط أي حزب سياسي أو منعه إذا لم يكن قد اعتُرِف به بعد، بحجة خرق القوانين المعمول بها أو بحجة حالة استعجال أو خطر يُوشك أن يخل بالنظام العام كما في المادة ٣٦، وإذا كان الحزب مُعترَفًا به فلابد عند منع نشاطه- حلاً أو تعليقًا- من حُكم قضائي تصدره الجهة

١. عمر عبد الكريم السعداوي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.

٢. الدستور الجزائري ١٩٨٩ ، المادة ٤٢.

القضائية لمدينة الجزائر بدعوى من وزير الداخلية كما في المادة ٣٧، وتتناول المواد من ٣٨ إلى ٤١ العقوبات والغرامات التي يُمكن أن تصدر في حق الأحزاب السياسية[١].

وتنقسم الأحزاب السياسية في الجزائر اليوم بحسب توجهها الفكري إلى علمانية كحزب العمال والحزب الديموقراطي الاجتماعي، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية، ووطنية مثل جبهة التحرير الوطني، وإسلامية مثل حمس والنهضة.

أما بحسب برامجها الاقتصادية فتنقسم إلى أحزاب ليبرالية مثل جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديموقراطي، وأحزاب الوسط مثل جبهة القوى الاشتراكية والأحزاب الإسلامية كحركة حمس، ويسارية كحزب العمال و الحزب الديموقراطي الاجتماعي.

هيمن على المشهد السياسي في الجزائر ما عُرِفَ بالتحالف الرئاسي الذي بدأ عام ٢٠٠٤، ويتكوّن من ثلاثة أحزاب هي: التجمع الوطني الديموقراطي بزعامة أحمد أويحي، وجبهة التحرير الوطني بزعامة عبد العزيز بلخادم، وحركة مجتمع السلم بزعامة أبو جرة سلطاني، ويجمع بين التشكيلات الثلاثة مناصرتها الرئيس بوتفليقة في أثناء ترشّحه للرئاسة في فترته الثانية، وتفرّق بينها الخلفية الفكرية، لكن هذا التحالف انتهى قبيل الانتخابات التشريعية ٢٠١٢.

وقد سيطر التجمع الوطني الديموقراطي الذي يتزعمه أحمد أويحي على المجلس الشعبي بعد انتخابات ١٩٩٧، لتأتي بعده حركة مجتمع السلم، إلا أنهما تراجعا لصالح جبهة التحرير الوطني وحركة النهضة على الترتيب في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٢، فقد أظهرت الانتخابات التي جرت يوم ١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٧ تَصَدُّر حزب جبهة التحرير

---

١ حسني ثابت، "الخريطة السياسية للجزائر والانتخابات التشريعية ٢٠١٢"، صحيفة أخبار مصر، ٥ أيار ٢٠١٢، على الرابط:

http://www.egynews.net/wps/portal/profiles?params=170600

انظر أيضا: "تقييم إطار تنظيم الانتخابات (الانتخابات الرئاسية و التشريعية و الاستفتاءات والانتخابات الولائية والجماعية) الجزائر"، المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديموقراطية، (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧)، ص ٢٢-٢٥.

الوطني، الذي حصد ١٣٦ مقعدًا من أصل عدد مقاعد المجلس الوطني الشعبي (البرلمان) البالغة ٣٨٩ مقعدًا، أي بنسبة ٣٥٪، وجاء في الترتيب بعد الجبهة حليفها حزب التجمع الوطني الديموقراطي حاصلاً على ٦١ مقعدًا أي بنسبة ١٥,٧٪، ليأتي حليفهما الثالث حركة حمس بما مجموعه ٥١ مقعدًا أي نسبة ١٣,١١٪ وقد توزعت بقية المقاعد بين المرشحين الأحرار وبعض الأحزاب السياسية الأخرى.

كما دخلت البرلمان أحزاب معارضة ذات وزن سياسي مثل التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية بزعامة سعيد سعدي، وحزب العمال الذي تتزعمه لويزة حنون، وحركة الإصلاح، فضلاً عن جبهة القوى الاشتراكية التي قاطعت انتخابات ٢٠٠٢، وانتخابات ٢٠٠٧[١]، لكنها دخلت في انتخابات ٢٠١٢[٢].

وقد شهدت انتخابات ١٠ أيار/ مايو ٢٠١٢ حراكًا سياسيًا واسعًا ومنظمًا، إذ انضمت أحزاب سياسية جديدة إلى المشهد السياسي، منها أحزاب الحرية والعدالة والتنمية والإصلاح، وهي أحزاب ذات خلفيات تعود إلى تيار الإسلام السياسي، مشابهة لمثيلاتها في المغرب وتونس ومصر[٣].

---

١. حسني ثابت، "الخريطة السياسية للجزائر.. والانتخابات التشريعية ٢٠١٢،" صحيفة أخبار مصر، ٥ أيار/ مايو ٢٠١٢، الرابط: http://www.egynews.net/wps/portal/profiles?params=170600

٢. حمزة بن يحيى، " الجزائر تشريعيات ٢٠١٢: جبهة القوى الاشتراكية بـ ٧ مقاعد و حزب العمال بمقعد لأول مرة (تيزي وزو)، صحيفة المحور، عدد ١١ أيار/ مايو ٢٠١٢، على الرابط:

http://www.elmihwar.com/?p=6373

٣. "الانتخابات التشريعية بالجزائر، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسة، الدوحة، ٣١ أيار/ مايو ٢٠١٢، على الرابط:

http://www.dohainstitute.org/release/a546c9a0-39ff-4705-9731-21cf674d940d

ثانياً: تقييمات إيجابية للانتخابات التشريعية الجزائرية ٢٠١٢

اتخذت السلطات الجزائرية كافّة التدابير لإنجاح هذه الانتخابات، وأُعِدَّت كل العدة لأن تكون انتخابات ١٠ أيار/ مايو ٢٠١٢ نزيهة معبرة عن الخريطة السياسة الحقيقية.

إشراف القضاء على الانتخابات التشريعية ٢٠١٢

تمت هذه الانتخابات- لأول مرة في الجزائر- تحت إشراف قضائي، تمثّلَ في إنشاء اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات التشريعية، وقد استُحدثت هذه اللجنة بموجب القانون العضو المتضمن نظام الانتخابات[١]، وقد ترأسّها سليمان بودي، وتتكون من ٣١٦ عضوًا، وتضم هذه اللجنة قضاة من المحكمة العليا ومجلس الدولة وآخرين من هيئات قضائية أخرى.

بلغ عدد اللجان الفرعية المحلية للإشراف على هذه الانتخابات التشريعية ٦٩ لجنة، تم توزيعها على كل الدوائر الانتخابية المحدّدة بموجب الأمر رقم ١٢ – ٠١، المؤرخ في ١٣ شباط/ فبراير ٢٠١٢، ومن مهامها التأكّد من تطبيق أحكام قانون الانتخابات والعمل على وضع حد لأي تجاوز ومعاينة المخالفات ميدانيًا، ومن صلاحياتها إصدار قرارات نافذة، وقد عملت هذه اللجنة على خط متواز مع الجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات التشريعية.

وتعد هذه الأخيرة اللجنة الثانية التي تم تنصيبها قبل انطلاق الحملات الانتخابية من قبل وزارة الداخلية، وقد أُوكِل أمر تسييرها إلى ممثلي الأحزاب السياسية أنفسهم لضمان شفافية الاقتراع، إضافة الى جملة الضمانات القانونية التي اتخذتها الدولة لإجراء انتخابات نزيهة، وكُلِّفت اللجنتان بتلقي الشكاوى والطعون حسب تخصص كل واحدة منهما[٢].

---

١. عاطف قدادرة، " جراحة تجميلية للعبة السياسية بإقحام القضاء"، صحيفة الخبر، الجزئر،٣١ كانون الأول/ ديسمبر٢٠١٢، على الرابط:
http://www.elkhabar.com/ar/autres/mijhar/275784.html?print

٢. فتيحة بوروينة، "الجزائر: (لجنة الانتخابات) تتهم بوتفليقة بتشجيع التزوير لفوز حزبه"، صحيفة الرياض، عدد ١٥ أيار/ مايو ٢٠١٢، على الرابط:

الإشراف على الانتخابات

لأول مرة أشرف على الانتخابات أكثر من ٥٠٠ مراقب أجنبي، ١٢ مراقبا من الاتحاد الأوروبي، و٢٠٠ من الاتحاد الافريقي و١٠٠ من الجامعة العربية، و١٠ مراقبين من الأمم المتحدة، و٢٠ مراقبا من منظمة التعاون الإسلامي، كما شارك وفدان يمثلان منظمة إن دي[١].

قانون لتوسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة (كوتا ٣٠ ٪)[٢]

نظرًا للنسب المتدنية للمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة سابقًا أصدرت السلطات الجزائرية القانون العضوي رقم ١٢ – ٠٣، المؤرّخ في ١٨ صفر عام ١٤٣٣ الموافق ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢؛ و الذي يحدّد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

وينص هذا القانون العضوي على وجوب أن لا يقلّ عدد النساء في كل قائمة ترشيحات، حرّة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية، عن النسب المحددة بما يأتي:

- في انتخابات المجلس الشعبي الوطني: ٢٠٪ عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة مقاعد، و٣٠٪ عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة مقاعد، و٣٥٪ عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر مقعدًا، و٤٠٪ عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين وثلاثين مقعدًا، و٥٠٪ بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج.

---

http://www.alriyadh.com/2012/05/30/article740175.html

١. ٥٠٠ مراقب أجنبي يتابعون الانتخابات الجزائرية"، صحيفة الوطن، الأردن، على الرابط:
http://www.alwatan.com/graphics/2012/03mar/15.3/dailyhtml/politic.html#1

٢. يمثل نظام الكوتا شكلا من أشكال التدخل الإيجابي لمساعدة المرأة في التغلب على العراقيل التي تعيق مشاركتها في الحياة السياسية، وهي تعني تخصيص نسبة معينة من مقاعد المجالس المنتخبة للنساء في البرلمان أو المجالس المحلية أو إلزام الأحزاب بضم نسبة معينة من النساء على قوائم مرشحيها، من أجل تحقيق التمثيل الأنسب لهذه الفئة للتعبير عن مصالحها وآرائها داخل المجالس المنتخبة.

- في انتخابات المجالس الشعبية الولائية: ٣٠٪ عندما يكون عدد المقاعد ٣٥ و٣٩ و٤٣ و٤٧ مقعدًا، و٣٥٪ عندما يكون عدد المقاعد ٥١ إلى ٥٥ مقعداً.
- في المجالس الشعبية البلدية: ٣٠٪ في المجالس الشعبية البلدية الموجودة في مقرّات الدوائر وفي البلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف نسمة.

ويؤدي عدم الالتزام بهذا الشرط إلى رفض القائمة بكاملها، ومن ناحية أخرى ينص القانون على أن يستخلف المترشح أو المنتخب بمترشح أو منتخب من نفس الجنس، وفي محاولة من السلطات لتحفيز الأحزاب السياسية على منح المزيد من الفرص للنساء، وعدت الدولة بمساعدة مالية خاصة للأحزاب السياسية بحسب عدد مرشحاته المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية والولائية وفي البرلمان[١].

مشاركة أحزاب جديدة (معتمدة حديثاً)

دخل هذه الانتخابات أحزاب سياسية جديدة؛ حيث منحت وزارة الداخلية الجزائرية الاعتماد لما لا يقلّ عن ٢٢ حزبًا سياسياً جديدًا[٢]، بعد مطابقة ملف المؤتمر التأسيسي لأحكام القانون العضوي الجديد المتعلق بالأحزاب السياسية.

ويأتي هذا الأمر بعد فترة زمنية طويلة لم يسمح فيها بترخيص الأحزاب الجديدة، فالسلطات الجزائرية لم ترخص لأي حزب منذ عام ١٩٩٩، أي منذ وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم، مع أن القانون الجزائري كان يسمح بإنشاء أحزاب جديدة، ومن هذه الأحزاب: حزب الحرية والعدالة الذي أسّسه محمد السعيد المرشح السابق

---

١. انظر: القانون العضوي رقم ١٢ - ٠٣ المؤرّخ في ١٨ صفر عام ١٤٣٣ الموافق ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، الجريدة الرسمية، العدد الأول، المطبعة الرسمية، الجزائر، ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢.

٢. "الانتخابات التشريعية بالجزائر، "وحدة تحليل السياسات في المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسة"، الدوحة، ٣١ أيار/ مايو ٢٠١٢. على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/a546c9a0-39ff-4705-9731-21cf674d940d

لانتخابات الرئاسة التي جرت في ٢٠٠٩، وحزب الاتحاد من أجل الديموقراطية والجمهورية الذي يرأسه عمارة بن يونس الوزير السابق والقيادي المنشق عن التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية (العلماني)، وجبهة العدالة والتنمية التي أسّسها عبد الله جاب الله أحد قيادات التيار الإسلامي، والذي سبق له أن أسّس حركتي النهضة والإصلاح وغادرهما بعد تعرضه لانقلاب داخلي.

كما تم ترخيص أحزاب أخرى هي حزب الشباب وحزب الكرامة وحركة المواطنين الأحرار وحزب جيل جديد والجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية وجبهة الجزائر الجديدة وجبهة المستقبل.[١]

مشاركة أحزاب تعود إلى تيار الإسلام السياسي

كما دخل هذه التشريعيات ستة أحزاب محسوبة على تيار الإسلام السياسي في الجزائر، والمتأمّل في تاريخ هذه الأحزاب الستة، يجد أنها ليست سوى عملية استنساخ لبعضها، تسبّب بها تضييق النظام عليهم، باستثناء حركة مجتمع السلم التي تأسست عام ١٩٩٠، بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وذلك كمحاولة من الحكومة لسد ثغرات جبهة الإنقاذ، ولاحتواء تيار الإسلام السياسي في الجزائر، وقد دخلت الحركة في تحالف رئاسي لمدة ثماني سنوات.

وتحاول الحركة احتكار وصف إخوان الجزائر، وهي التي أنجبت حزب جبهة التغيير الذي يتزعمه عبد المجيد مناصرة، إثر صراع طويل بين فريقين، مثّلت فيه مجموعة مناصرة خيار المعارضة وهي المكان الطبيعي للحركة احتجاجاً على مشاركة الحركة في التحالف الرئاسي الذي استمر ثماني سنوات، فيما وُلدت حركة الإصلاح الوطني التي يقودها حملاوي عكوشي من رحم حركة النهضة التي آلت قيادتها لفاتح ربيعي، وجاءت الحركة

---

١. كمال زايت، "وزارة الداخلية ترخص لعشرة أحزاب جديدة بعقد مؤتمراتها التأسيسية"، صحيفة القدس العربي، عدد ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢.على الرابط:
http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data/2012/01/01-24/24qpt944.htm

الجديدة لعبدالله جاب الله وهي جبهة العدالة والتنمية نتاج تجارب الرجل عبر حركة النهضة وبعدها حركة الإصلاح، وخرج جمال بن عبد السلام من حركة الإصلاح ليؤسس جبهة الجزائر الجديدة.

وقد وَحَّدت ثلاثة أحزاب إسلامية جزائرية صفوفها للدخول في هذه التشريعيات، وهي حركة مجتمع السلم وحركة الإصلاح وحركة النهضة، تكتُّل أُطلق عليه تكتل الجزائر الخضراء. واعتمد التحالف هذه التسمية بدل تكتل الجزائر الإسلامية خشية أن ترفضه السلطات بموجب دستور البلاد الذي يمنع استعمال الدين في هويات الجمعيات أو الأحزاب أو أي كيان سياسي، ودخلت هذه الأحزاب الإسلامية الثلاثة معترك الانتخابات بقوائم موحّدة وبرنامج واحد.

بيد أن هذا التكتل لم ينجح في ضم كل القوى الإسلامية في البلاد، فقد رفض حزب الحرية والعدالة الانضمام إلى تكتل الجزائر الخضراء، وانتقد زعيمه عبد الله جاب الله الأحزاب التي أعلنت تحالفها، واتهمها بالانبطاح أمام السلطة، كما تملّصت جبهة التغيير التي يقودها عبدالمجيد مناصرة، وهو قيادي سابق في حركة مجتمع السلم إلا أنه انشق عنها برفقة فريق من القياديين،حيث وضع مناصرة شرطاً صعباً أمام المبادرين بفكرة التوحّد، وهو خروج وزراء حزب مجتمع السلم- وعددهم أربعة- من الحكومة الحالية.

ثالثاً: تحليل نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية ٢٠١٢

قبل الشروع في تحليل الانتخابات لا بدّ أوّلًا من عرض النتائج الرسميّة المفصّلة للانتخابات التشريعيّة التي أُجريت يوم ١٠ أيار/ مايو ٢٠١٢.

النّتائج الرسمية لنسب المشاركة في الانتخابات التشريعية الجزائرية ١٠ أيار/ مايو ٢٠١٢ *

عدد الناخبين المسجّلين	٢١٦٤٥٨٤١
عدد الناخبين الذين صوّتوا	٩٣٣٩٠٢٦
نسبة المشاركة	٤٣,١٤٪
عدد الأصوات المعبّر عنها (الصّحيحة)	٧٦٣٤٩٧٩
عدد الأصوات الملغاة	١٧٠٤٠٤٧
نسبة الأصوات المعبّر عنها/ عدد الناخبين	٣٥,٢٧٪
نسبة الأصوات المعبّر عنها/ عدد السكّان	٢٠٪

١- فوز الحزب الحاكم بالأغلبية البرلمانية

أعلن المجلس الدستوري الجزائري يوم ٢٣ أيار/ مايو ٢٠١٢ النتائج النهائية للانتخابات التشريعية، وفَصَل بصفة نهائية في الطعون التي تقدّمت بها الأحزاب السياسية بعد إعلانه النتائج الأولية في ١٥ أيار/ مايو، وأفضت قرارات المجلس إلى حصول حزب جبهة التحرير الوطني الذي يحكم البلاد منذ ٥٠ عامًا على ٢٠٨ مقعدًا من أصل ٤٦٢ مقعدًا في المجلس الشعبي الوطني، وحصل حليفه التجمع الوطني الديموقراطي الذي حل ثانيًا على ٦٨ مقعدًا، في حين حصلت الأحزاب الإسلامية مجتمعة على ٥٩ مقعدًا.

أما فيما يخص باقي الأحزاب المشاركة فقد حصلت جبهة القوى الاشتراكية، وهي أقدم وأكبر حزب معارض في الجزائر على ٢٧ مقعدًا، فيما حصل حزب العمال اليساري على ٢٧ مقعدًا، تلته القوائم الحرة بـ ١٩ مقعدًا.

وقد كانت هذه النتائج غير متوقعة ومفاجئة بالنظر إلى توقعات الإسلاميين وأحزاب المعارضة التي راهنت على حدوث تغيير في الخارطة السياسية، نظرًا للوعود الحكومية بتنفيذها، تمشيًّا مع موجة المتغيرات الحاصلة في الساحة الوطنية وفي المنطقة.

* المصدر: الجمهورية الجزائرية، تقرير المجلس الدستوري الجزائري يوم ١٥/ ٥/ ٢٠١٢.

٢- المترشّحات الجزائريات حصدن ١٤٨ مقعداً

للمرّة الأولى في تاريخ الانتخابات التشريعية الجزائرية، وعلى مستوى البرلمانات العربية، وربما على مستوى بعض البرلمانات الأجنبية، أحرزت المرأة الجزائرية تقدمًا مهمًا قياسًا بالدورات الماضية؛ فقد حصدت المترشّحات الجزائريات ١٤٨ مقعداً من مقاعد البرلمان البالغة٤٦٢، وهذا العدد يشير إلى ارتفاع نسبة النساء المشاركات في المجلس الشعبي الوطني إلى ٣١,٣٨ بالمائة[١].

وبهذه النتيجة المسجلة أصبحت الجزائر تحتل المرتبة الـثانية والعشرين وفق التصنيف العالمي الخاص بمشاركة المرأة في البرلمان، بعد أن كانت تحتل المرتبة ١٢٢ في انتخابات البرلمان السابقة، وأصبحت الجزائر تتصدر تصنيف الدول العربية في تمثيل النساء في البرلمان، قبل تونس التي تحتل المرتبة الرابعة والثلاثين عالميًا بنسبة ٢٦,٧ بالمائة، ثم العراق في المرتبة الثامنة والثلاثين بنسبة ٢٥,٢ بالمائة، ثم السودان في المرتبة الحادية والأربعين بنسبة ٢٤,٦ بالمائة، ثم موريتانيا في المرتبة الخامسة والخمسين بنسبة ٢٢,١ بالمائة.

كما أن النتائج التي تم إحرازها من قبل المرشّحات الجزائريات في تشريعيات ٢٠١٢ مكنت نسبة تمثيل المرأة الجزائرية في البرلمان من التفوق على نسب تمثيل النساء في برلمانات الدول الكبرى، حيث تبلغ هذه النسبة ١٣,٦ بالمائة في روسيا، و١٦,٨ بالمائة في الولايات المتحدة، في حين تبلغ ١٨,٩ بالمائة في فرنسا، وتصل إلى ٢١,٣ بالمائة في الصين، و٢٢,٣ بالمائة في بريطانيا[٢].

---

١. الجمهورية الجزائرية، تقرير المجلس الدستوري الجزائري، ٢٣ ماي٢٠١٢.

٢. طالب فيصل،" الجزائر مصنفة ٢٢ عالميًا في نسبة تمثيل النساء في البرلمان"، صحيفة آخر ساعة، عدد ١٥ أيار/ مايو ٢٠١٢، على الرابط: http://www.akhersaa-dz.com/watani/65171.html

٣- الأحزاب الإسلاميّة الجزائرية خسرت الرهان

رغم مراهنة الأحزاب الإسلاميّة في الجزائر على موجة الانتصارات التي حقّقتها الأحزاب الإسلامية في بلدان الربيع العربي المجاورة، في أن تكتسح الانتخابات التشريعية، وتحصل على أغلبيّة المقاعد في المجلس الشعبي الوطني، إلا أنها خسرت الرهان؛ حيث لم تحصد كل الأحزاب الإسلامية الجزائرية مجتمعة سوى ٥٩ مقعدًا؛ فتكتل الجزائر الخضراء، الذي يضم حركة مجتمع السلم (حمس)، وحركتا النهضة والإصلاح، لم يحصد سوى ٤٨ مقعدًا، وهي نسبة أقل بكثير مما حصلت عليه، (حمس) وحدها في آخر تشريعيات في الجزائر عام ٢٠٠٧.

أما حزب العدالة والتنمية فكان عليه أن يرضى بـ ٧ مقاعد فقط، بينما آلت المقاعد الـ٤ المتبقية إلى جبهة التغيير. والسّبب الرئيس لهذه الانتكاسة لا يعود إلى تزوير الانتخابات من طرف السلطة فحسب- حيث شكّكت أحزاب جزائرية في نزاهة الانتخابات وشفافيتها- بل ويعود إلى أن هناك فرقًا جوهريًّا بين الأحزاب الإسلامية التي شاركت في الانتخابات التشريعية في الجزائر والأحزاب الإسلامية التي شاركت في انتخابات الربيع العربي، فقد كان حزب الحرية والعدالة- الجناح السياسي للإخوان المسلمين في مصر- وحزب النهضة في تونس، كانا ضحايا الاستبداد والمطاردة من طرف الأنظمة السابقة في كلا البلدين، بينما كانت الأحزاب الإسلاميّة الرسمية في الجزائر جزءًا من النظام السياسي ويجري التعامل معها شعبيًّا على أنّ هدفها الرئيس هو الوصول إلى السلطة والحصول على مكاسب مادية، وهي لم تعانِ من الاضطهاد، ولا تتمتّع بدور الضحيّة في نظر الناخب الجزائري.

فقد دخلت حركة مجتمع السلم وهي أكبر الأحزاب الإسلامية الجزائرية في التحالف الرئاسي(٢٠٠٤)، الذي يضم إلى جانب حركة مجتمع السلم حزب التجمع الوطني

والحزب الحاكم الديموقراطي، ودام هذا التحالف ثماني سنوات، وهذا ما أفقدها المصداقية في نظر الناخب الجزائري[١].

كما يرى علماء النفس وخبراء الاجتماع أن هناك أسباباً موضوعية، قد تكون دافعاً لمن خرج من الجزائريين إلى التصويت لصالح الحزب الحاكم، الأمر الذي أدى إلى عدم حصول الإسلاميين على الأغلبية في المجلس الشعبي الوطني، ومن بين هذه الأسباب تخوّف الجزائريين من تكرار سيناريو ١٩٩١/ ١٩٩٢، حين فازت جبهة الإنقاذ الإسلامية بالانتخابات التشريعية، فتدخلت الحكومة بإلغاء النتائج، وهو ما أدخل البلاد في عنف مسلح دام عقدًا كاملًا؛ لذلك يرى أصحاب هذا الرأي أن الجزائريين قد آثروا السلامة وتحاشوا المخاطرة، أو بكلمات أخرى اشترى الجزائريون الأمن مقابل الحريات، والاستقرار مقابل الديموقراطية، واستقرَّت لدى كثير من الناس فكرة تفيد بأنَّ أي تغيير في السياسة مرتبط بالعنف الشديد، في وقت تخيّم فيه ذكريات الماضي الأليم على واقعهم، وهي ذكريات مرتبطة في أذهانهم على الدوام بفوز الإسلاميين[٢].

يضاف إلى ذلك أن الأحزاب الإسلامية الجزائر في حد ذاتها منقسمة، والدليل أن تكتل الجزائر الخضراء لم ينجح في ضم كل القوى الإسلامية في البلاد، حيث رفض حزب الحرية والعدالة الانضمام إلى تكتل الجزائر الخضراء ، وانتقد زعيمه عبد الله جاب الله الأحزاب التي أعلنت تحالفها، واتهمها بالانبطاح أمام السلطة، كما تملّصت جبهة التغيير التي يقودها عبدالمجيد مناصرة، الذي وضع شرطاً صعباً- ذكرناه سابقًا- أمام المبادرين بفكرة التوحّد.

١." الانتخابات التشريعية بالجزائر"، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسة، مرجع سابق.

٢. المعتز بالله محمد،" الإسلاميون والهزيمة الغامضة. زهور الجزائر لم تتفتح بعد"، صحيفة العربي، عدد ١٤ أيار/ مايو ٢١٢، على الرابط: http://www.sabaharabi.com/details.php?newID=888

كما هذا التكتل الذي يضم ثلاثة أحزاب، والذي حصل على المرتبة الثالثة في البرلمان يعتبر هشاً، وربما أنه لن يدوم حسب توقّعات المراقبين[١]، فقد رأى ذلك أحميدة عياشي، المتابع للحركات الإسلامية الجزائرية، موضحاً رؤيته بناء على تجارب سابقة، فهو يرى أن احتمالات ديمومة التكتل ضئيلة، فهم منقسمون إلى معسكرات أيديولوجية، إضافة الى محاصرة أجهزة الأمن الجزائرية القوية لهم، والحملة الشرسة التي تشنّها ضدهم بعض القوى العلمانية الجزائرية[٢].

٤- تشكيك الأحزاب الإسلامية في نزاهة الانتخابات

رغم حملة التأييد الدولية لنزاهة الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٠ أيار/ مايو الماضي، ورغم إقرار المراقبين الدوليين بأن هذه الانتخابات قد مثلت خطوة أولى على طريق الإصلاح، وقد تؤدي إلى تعميق الديموقراطية وحقوق الإنسان، إلا أن التعليقات والمواقف الصادرة عن المجتمع الدولي ومن بعثات المراقبين الأوروبية والأفريقية والعربية لم تكن متناغمة مع تصريحات الأحزاب الجزائرية، التي شككت في نزاهة الانتخابات وشفافيتها، واعتبرت أن الجزائر فوتت على نفسها فرصة تاريخية للتغيير الديموقراطي.

فقد اعتبرت أحزاب التحالف الإسلامي (تكتل الجزائر الخضراء) أن نتائج الانتخابات التشريعية التي منحت الفوز للحزب الحاكم تعد تراجعًا عن الديموقراطية، وقالت إن الربيع الجزائري صار مؤجلًا[٣].

---

١. مختار الدبابي، "انتخابات الجزائر: نكسة الإصلاح الذاتي وصدمة الإسلاميين في الغنيمة"، العرب أون لاين، ١٦ أيار/ مايو ٢٠١٢، على الرابط:
http://www.alarabonline.org/index.asp?fname=%5C2012%5C05%5C05-16%5C833.htm&dismode=x&ts=16-5-2012%2012:45:18

٢. إسلاميو الجزائر يستنشقون الربيع العربي"، مجلة البيان، عدد ٢٠١٢، على الرابط:
http://albayan.co.uk/article.aspx?ID=1609

٣. "التحالف الإسلامي: تلاعب بانتخابات الجزائر"، المركز الفلسطيني للإعلام، ١٢ أيار/ مايو ٢٠١٢.

حيث قال أبو جرة سلطاني رئيس حركة مجتمع السلم- أهم حزب في تكتل الجزائر الخضراء: "ما زلنا راسبين في السنة الأولى ديموقراطية، وقد حصل تراجع عن الديموقراطية نحو الاتجاه الأحادي"، وأضاف: "راهنًا على أن يكون ١٠ أيار/ مايو ربيعاً ينبت الأزهار، إلا أن الربيع الجزائري صار مؤجّلًا"، في إشارة إلى الربيع العربي الذي أوصل الإسلاميين إلى السلطة في تونس ومصر والمغرب، واعتبر سلطاني أن الأغلبية الجديدة التي أفرزتها النتائج لا تضمن الاستقرار ولا تساعد على بناء ديموقراطية تشاركية، واستغرب كيف أن ٣١ ولاية من بين ٤٨ تضمّها الجزائر لم يفز فيها التكتل الإسلامي بأي مقعد، وأشار أبو جرة في هذا الصدد إلى مدينة البليدة (٥٠ كلم جنوب غرب الجزائر) التي تعد معقلًا لحزبه ومع ذلك لم يفز فيها بأي مقعد.

بدوره أعلن التحالف الإسلامي أنه سيتشاور مع الأحزاب الأخرى من أجل قراءة سياسية لهذه النتائج، وذلك بهدف اتخاذ مواقف مشتركة[١]. كما أكد رئيس جبهة التغيير عبد المجيد مناصرة وهو زعيم أحد الأحزاب ذات التوجه الاسلامي، أن السلطة ضيعت على الجزائر فرصة سانحة للتغيير السلمي الديموقراطي، واعتبر مناصرة أن خلاصة نتائج الانتخابات التشريعية تتمثل في خيبة الشعب الجزائري الذي علّق آمالًا كبيرة على إحداث التغيير بعد الربيع العربي. وخلال ندوة صحفية عقدها بالمقر الوطني للجبهة بدرارية، قال مناصرة: إن كل المراحل والمعطيات كانت مزيّفة، مشيرًا إلى أن نصف الشعب لم ينتخب، وأن الانتخابات أفرغت من محتواها[٢].

---

١. سماح عبد الحميد، قطار "الربيع العربي" ينحرف عن الجزائر.. واتهامات بتزوير الانتخابات بعد فوز الحزب الحاكم بـ٢٢٠ مقعدًا.. وصدمة للتكتل الإسلامي بعد حصوله على ٤٨ مقعدًا"، صحيفة اليوم السابع، ١٢ ماي ٢٠٠٥.

٢. "ترحيب دولي باقتراع الجزائر والمعارضة تشكك" الجزيرة نت ، ١٢ ماي ٢٠١٢.على الرابط:
http://aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/c1275c99-19b3-43a9-af55-4bc659cbb712

رابعًا: التقرير النهائي للجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات التشريعية ٢٠١٢

انتقادات التقرير النهائي

انتقد التقرير الذي أعدّته اللّجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات التشريعية الظروف التي جرت فيها الانتخابات، وقد خلص هذا التقرير إلى أن هذه الانتخابات فاقدة للمصداقية والنزاهة، حيث شابتها جملة من العيوب أثّرت سلبًا في نتائجها.

ومن عوامل فقدان المصداقية حسب التقرير: تضخيم الهيئة الناخبة، وتعدّد التسجيلات لبعض الناخبين في بلديتين مختلفتين، ووجود أشخاص مسجلين في الهيئة الناخبة رغم أنهم أموات، كما انتقد التقرير التسجيلات الجماعية لأفراد الجيش الوطني الشعبي خارج الآجال القانونية التي ساهمت في تضخيم النتائج، وإصدار وكالات تصويت صادرة عن السلطات العسكرية بصفة غير مطابقة لقانون الانتخابات، كما ذكر التقرير وجود تضخيم لنتائج حزب السلطة في المناطق التابعة للنواحي العسكرية، وكثافة مبالغ فيها للتصويت بالوكالة بشكل تجاوز كل الحدود.

ومن عوامل فقدان المصداقية حسب تقرير اللجنة استعمال جبهة التحرير الوطني الفائز بالأغلبية لخطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في ٨ أيار/ مايو في سطيف لصالح حملته الانتخابية، كما انتقد التقرير التلفزيون الجزائري الذي قام بتغطيات تلفزيونية غير عادلة بين القوائم خلال نشرة الأخبار.

وأشارت اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات التشريعية في تقريرها النهائي إلى عدم تمكينها من الوسائل والإمكانات اللوجستية، والنظر إليها على أنها خصم لوزارة الداخلية، والتعامل معها بكثير من الحذر[١].

وجدير بالذكر أنه صادق على تقرير اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات التشريعية معظم أعضائها، علمًا بأنها تتكون من ممثلي ٤٤ حزبًا سياسيًا شاركوا في

---

١. فتيحة بوروينة، "مرجع سابق، على الرابط:
http://www.alriyadh.com/2012/05/30/article740175.html

تشريعيات ١٠ أيار/ مايو، وممثل عن مرشحي الأحرار (٣٤) عضوا، فيما تحفّظت عن المصادقة ٤ أحزاب، ورفض التوقيع على التقرير حزبا جبهة التحرير الوطني الفائز بالأغلبية والتجمع الوطني الديموقراطي، وطالبا بفتح تحقيق معمّق[١].

توصيات اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات التشريعية

رفعت اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات الجزائرية في ختام تقريرها مجموعة من التوصيات لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، وهي توصيات من شأنها أن تسدّ ثغرات الانتخابات التشريعية في المحليات المقبلة المقررة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، ومن هذه التوصيات:

- تشكيل لجنة وطنية لقراءة تقارير الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات على مستوى الولايات الـ٤٨ والجالية الجزائرية الموجودة خارج البلاد، وتقديم تقرير مفصّل قبل الانتخابات المحلية المرتقب تنظيمها في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٣.
- حذف المكاتب المتنقلة.
- ضرورة تطهير القوائم الانتخابية بمشاركة جميع ممثلي الطبقة السياسية.
- مراجعة قانون العضوي للانتخابات مع مراجعة النسبة الإقصائية (٥ بالمائة)، التي تمّ من خلالها إقصاء العديد من الأحزاب السياسية في التشريعيات، وسمحت بفوز جبهة التحرير بالرغم من العدد الضئيل للأصوات التي حصلت عليها.
- تشكيل هيئة واحدة فقط للإشراف على مراقبة العملية الانتخابية.
- فتح تحقيق فيما يتعلّق ببيع القوائم الانتخابية والتلاعب بها.

---

١. رشيد حمادو، "الأفالان والأرندي يرفضان التوقيع ويطالبان بالتحقيق في عمل اللجنة"، الفجر الجزائرية، عدد ٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، على الرابط: http://www.al-fadjr.com/ar/national/215873.html

- مراجعة النسبة الخاصة بالمرأة في القوائم الانتخابية.
- أن يكون مؤطّرو العملية الانتخابية لا صلة لهم بالجماعات المحلية.
- تنصيب هيئة المراقبة للانتخابات قبل المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية الخاصة بالانتخابات المحلية القادمة تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٣.
- استعمال رقم تعريفي موحّد لكلّ حزب (ترتيب، الإشهار، الورقة).
- اعتماد التوافق بين الأحزاب في قضية مراقبين داخل مكاتب التصويت، وإعادة النظر في صلاحيات الهيئة المراقبة.
- أن يتم التصويت بالوكالة للأسلاك الخاصة في بلدياتهم الأصلية فقط.
- أن يتم تشكيل لجنة وطنية لمناقشة الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات على مستوى الولايات الـ٤٨ والجالية، وتقديم تقرير مفصّل قبل الانتخابات المحلية المقبلة لتلافي نفس المشاكل التي شهدتها التشريعيات الأخيرة[١] .

خـــاتمة

جرت هذه الانتخابات في وقت تشهد فيه الساحة الوطنية والإقليمية تحوّلات كبيرة؛ فعلى المستوى الأقليمي نجد تزايد الاحتجاجات الشعبية، وسقوط بعض الأنظمة الحاكمة؛ كالنظام التونسي والمصري والليبي، في ما اصطلح على تسميته "الربيع العربي"، أما على المستوى المحلي فنجد تزايد مطالب الطبقة السياسية الجزائرية وإلحاحها على إحداث تغيير داخلي.

وهذا ماجعل هذه الانتخابات تتميز بوضع دولي ووطني خاص، حيث أعد النظام كل العدة لها، وقام للمرة الأولى في تاريخه بمجموعة من الأجراءات كي يبرهن للعالم مدى استجابته لمطالب الإصلاح، ومن هذه الإجراءات السماح لـ ٥٠٠ مراقب دولي بالإشراف على الانتخابات، والإشراف القضائي على الانتخابات، ومشاركة أحزاب جديدة معتمدة حديثاً، ووضع قانون لتوسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

---

١. الجمهورية الجزائرية، التقرير النهائي للجنة المستقلة للانتخابات التشريعية ٢٠١٢.

ورغم حملة التأييد الدولية لنزاهة الانتخابات التشريعية الجزائرية ٢٠١٢، وترحيب المراقبين الدوليّين بهذه النتائج، والإشادة بالأجواء الهادئة التي تمّت فيها هذه الانتخابات وبالخطوات الإيجابيّة نحو الإصلاحات الديموقراطية وبالتّمثيل الواسع للمرأة، لكن هناك ملاحظات كثيرة وانتقادات عديدة وجهت لهذه الانتخابات، فوجود المراقبين الدوليين- بحدّ ذاته- مثلًا لا يعدّ شرطًا كافيًا من أجل ضمان شفافية الانتخابات ونزاهتها، إذ لم يتجاوز عدد المراقبين الدوليّين ٥٠٠ مراقب، علمًا أنّ هناك ١١٥٢٠ مركزًا انتخابيًّا تضمّ ما مجموعه ٤٨٣٢٧ مكتبًا انتخابيًّا على المستوى الوطني، وعلى هذا الأساس فإن من الصعب جدًّا أن تكون عملية المراقبة فعّالة مع هذا العدد القليل من المراقبين، وعلاوةً على ذلك، فقد رفضت وزارة الداخليّة الجزائرية تسليم القائمة الوطنية للناخبين إلى الأحزاب وبعثات المراقبين، حتّى يقوموا بمقارناتٍ ومقاطعات مع القوائم على مستوى الولايات، مما يدلّ على الهامش الصغير في قدرة المراقبين على المراقبة الفعّالة على جميع مراحل العمليّة الانتخابية.

أما بخصوص الإشراف القضائي على الانتخابات فهو إجراء شكلي ليس له معنى، فمصداقية الاقتراع لا تتحقق إلا من خلال رقابة دستورية وقانونية وليس من خلال الإشراف القضائي.

كما أن معيار الحكم على شفافية الاقتراع يتطلب تعددية حزبية تنافسية تفضي إلى انتقال السلطة وفقًا لشكل النظام المتبّع وعبر إرادة الهيئة الناخبة، وهذا لا يتحقق إلا إذا توفّرت ثلاثة عناصر أساسية، هي: الأول أن يملك النظام حقيقة إرادة سياسية في تمكين الجزائريين من اختيار ممثليهم، والثاني أن تملك الأحزاب القدرة على تأطير مراكز ومكاتب الانتخاب، والثالث أن يكون للمجتمع المدني القدرة على تحسيس الناخبين باختيار المرشحين على أساس نظافة اليد وقوة البرنامج.

أما عن خسارة الإسلاميين في هذه الانتخابات، على عكس نظرائهم في دول الربيع العربي، فلها أسبابها، ويعد السّبب الرئيس لهذه الانتكاسة هو أن هناك فرقًا شاسعًا بين

الأحزاب الإسلامية التي شاركت في الانتخابات التشريعية في الجزائر والأحزاب الإسلامية التي شاركت في انتخابات الربيع العربي، إذ كان حزب الحرية والعدالة الجناح السياسي للإخوان المسلمين في مصر وحزب النهضة في تونس، كانا ضحايا الاستبداد والمطاردة من طرف الأنظمة السابقة في كلا البلدين، بينما كانت الأحزاب الإسلاميّة الرسمية في الجزائر جزءًا من النظام، فقد دخلت حركة مجتمع السلم وهي أكبر الأحزاب الإسلامية في الجزائر في التحالف الرئاسي عام ٢٠٠٤، وهو تحالف يضم أحزابًا مؤيدة للنظام، وقد دام هذا التحالف ٨ سنوات، وهذا ما أفقدها المصداقية في نظر الناخب الجزائري[١].

كما يرى علماء النفس وخبراء الاجتماع أن هناك أسبابًا موضوعية، قد دفعت من خرج من الجزائريين إلى التصويت لصالح الحزب الحاكم، الأمر الذي أدى إلى عدم حصول الإسلاميين على الأغلبية في المجلس الشعبي الوطني، من بينها تخوّف الجزائريين من تكرار سيناريو ١٩٩١-١٩٩٢[٢].

إن حصول حزب جبهة التحرير الوطني الذي يحكم البلاد منذ ٥٠ عامًاعلى ٢٠٨ مقاعد من أصل ٤٦٢ مقعدًا في المجلس الشعبي الوطني، يعد مفاجئًا، وبذلك فنتائج هذه الانتخابات خيّبت آمال المجتمع الجزائري في الإصلاح، هذا المجتمع الذي عانى ويعاني الكثير من المشكلات المثيرة للقلق مع تزايد عمق الفجوة الفاصلة بين المجتمع والدولة؛ فهناك تردٍّ عامٌ في البنى التحتية من مساكن وطرقات ومياه للشرب، إضافة إلى الفساد الذي يعبّر عن نفسه، خاصة في المحسوبية في توزيع فرص العمل.

---

١. الإنتخابات التشريعية بالجزائر، "وحدة تحليل السياسات في المركز العربي لأبحاث والدراسة السياسة"، مرجع سابق الذكر.

٢. معتز بالله محمد، "الإسلاميون والهزيمة الغامضة. زهور الجزائر لم تتفتح بعد"، شبكة رسالة الإسلام.

والسّؤال الذي يطرح نفسه الآن: ما هو مستقبل الجزائر في ظلّ هذا الجمود السياسي، والإحباط الكبير الذي أصاب الشعب الذي يطمح إلى التّغيير والإصلاح التدريجي؟

قائمة المراجع

١- إسلاميو الجزائر يستنشقون الربيع العربي، مجلة البيان، عدد ٢٠١٢. على الرابط:
http://albayan.co.uk/article.aspx?ID=1609

٢- أمر رقم ٠٦-٠١ مؤرّخ في ٢٨ محرّم عام ١٤٢٧ الموافق ٢٧ شباط/ فبراير عام ٢٠٠٦، يتضمّن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنيّة.

٣- الانتخابات التشريعية بالجزائر، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسة ، الدوحة، ٣١ أيار/ مايو ٢٠١٢. على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/a546c9a0-39ff-4705-9731-21cf674d940d

٤- التحالف الإسلامي: تلاعب بانتخابات الجزائر، المركز الفلسطيني للإعلام، ١٢ أيار/ مايو ٢٠١٢. على الرابط:
http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=115077

٥- ترحيب دولي باقتراع الجزائر والمعارضة تشكّك الجزيرة نت ، ١٢ أيار/ مايو ٢٠١٢. على الرابط:
http://aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/c1275c99-19b3-43a9-af55-4bc659cbb712

٦- الجمهورية الجزائرية، التقرير النهائي للجنة المستقلة للانتخابات التشريعية٢٠١٢.

٧- الجمهورية الجزائرية، تقرير المجلس الدستوري الجزائري، ٢٣ أيار/ مايو ٢٠١٢.

٨- حسني ثابت، الخريطة السياسية للجزائر والانتخابات التشريعية ٢٠١٢ ، صحيفة أخبار مصر،٠٥ أيار/ مايو ٢٠١٢. على الرابط:
http://www.egynews.net/wps/portal/profiles?params=170600

٩- حمزة بن يحيى، الجزائر تشريعيات ٢٠١٢: جبهة القوى الاشتراكية بـ ٧ مقاعد و حزب العمال بمقعد لأول مرة (تيزي وزو) ، صحيفة المحور،عدد ١١ أيار/ مايو ٢٠١٢. على الرابط: http://www.elmihwar.com/?p=6373

١٠-خطاب رئيس الجمهورية ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١١، الشعب، العدد: ١٥٤٦٨، (السبت ١٧ نيسان/ أبريل ٢٠١١).

١١-الدستور الجزائري ١٩٨٩، المادة ٤٢.

١٢-رشيد حمادو، الأفالان والأرندي يرفضان التوقيع ويطالبان بالتحقيق في عمل اللجنة، الفجر الجزائرية، عدد ٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٢. على الرابط:
http://www.al-fadjr.com/ar/national/215873.html

١٣- رياض الصيداوي، لماذا استطاع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الاستمرار طويلاً في الحكم بينما انسحب غيره من الرؤساء بسرعة؟، صحيفة التقدمية، ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠. على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=178994

١٤-رياض الصيدواي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، ٢٧ آذار/ مارس ٢٠٠٧.

١٥-سماح عبد الحميد، قطار الربيع العربى ينحرف عن الجزائر، واتهامات بتزوير الانتخابات بعد فوز الحزب الحاكم بـ ٢٢٠ مقعدًا، وصدمة للتكتل الإسلامي بعد حصوله على ٤٨ مقعدًا، صحيفة اليوم السابع، ١٢ أيار/ مايو ٢٠٠٥. على الرابط:https://www2.youm7.com/News.asp?NewsID=676375&

١٦-طالب فيصل، الجزائر مصنّفة ٢٢ عالميًا في نسبة تمثيل النساء في البرلمان، صحيفة آخر ساعة، عدد ١٥ أيار/ مايو ٢٠١٢. على الرابط:
http://www.akhersaa-dz.com/watani/65171.html

١٧-عاطف قدادرة، جراحة تجميلية للعبة السياسية بإقحام القضاء، صحيفة الخبر، الجزئر،٣١ كانون الأول/ ديسمبر٢٠١٢. على الرابط:

http://www.elkhabar.com/ar/autres/mijhar/275784.html?print

١٨-عصام بن شيخ ، مشروع الإصلاح في الجزائر: مبادرة للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب؟ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠١٢. على الرابط:

http://www.dohainstitute.org/release/18a9d7a7-9d34-4a78-b85a-536251ef24ba

١٩-عمر عبد الكريم السعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث الجزائر نموذجًا، مجلة السياسة الدولية، (عدد١٣٨، تشرين الأول/ أكتوبر١٩٩٩،) ص٥٢.

٢٠-فتيحة بوروينة، الجزائر:(لجنة الانتخابات) تتهم بوتفليقة بتشجيع التزوير لفوز حزبه، صحيفة الرياض، عدد ١٥ أيار/ مايو ٢٠١٢. على الرابط:

http://www.alriyadh.com/2012/05/30/article740175.html

٢١-القانون العضوي رقم ١٢ - ٠٣ المؤرّخ في ١٨ صفر عام ١٤٣٣ الموافق ١٢ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١٢، الجريدة الرسمية ، العدد الأول، المطبعة الرسمية، الجزائر، ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢.

٢٢-القانون رقم ٩٩ - ٠٨ المؤرّخ في ٢٩ ربيع الأوّل عام ١٤٢٠ الموافق ١٣ تموز/ يوليو عام ١٩٩٩، الجريدة الرسمية، العدد٤٦، المطبعة الرسمية، الجزائر، ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢.

٢٣- كمال زايت، وزارة الداخلية ترخّص لعشرة أحزاب جديدة بعقد مؤتمراتها التأسيسية، صحيفة القدس العربي، عدد ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢. الرابط:

http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data/2012/01/01-24/24qpt944.htm

٢٤-مختار الدبابي، انتخابات الجزائر: نكسة الإصلاح الذاتي وصدمة الإسلاميين في الغنيمة، العرب أون لاين، ١٦ أيار/ مايو ٢٠١٢. على الرابط:

http://www.alarabonline.org/index.asp?fname=%5C2012%5C05%5C05-16%5C833.htm&dismode=x&ts=16-5-2012%2012:45:18

٢٥-معتز بالله محمد، الإسلاميون والهزيمة الغامضة، زهور الجزائر لم تتفتح بعد، صحيفة العربي، عدد ١٤ أيار/ مايو ٢١٢. على الرابط:

http://www.sabaharabi.com/details.php?newID=888

٢٦-٥٠٠ مراقب أجنبي يتابعون الانتخابات الجزائرية، صحيفة الوطن، الأردن. على الرابط:

http://www.alwatan.com/graphics/2012/03mar/15.3/dailyhtml/politic.html#1

تحليل استراتيجي

الجمود السياسي في القضية الفلسطينية.. إلى أين؟*

مقدمة

تشكّل الحالة الفلسطينية اليوم ظاهرة فريدة، وقد تكون نادرة، ليس فقط فيما يخص القضية الفلسطينية التي طالما كانت المحرك لأحداث المنطقة، بل وكذلك لطبيعة أي قضية تحت الاحتلال.

فالطبيعة التي تميِّز القضايا التي تكون تحت الاحتلال هي الحراك المستمر، ورفض الجمود والثبات، إلا أننا نشهد أن القضية الفلسطينية امتازت في هذه الفترة بالجمود السياسي على مختلف الصُعد، ومن هنا انشغل الباحثون والمفكرون بالتفكير في طبيعة هذا الجمود، ومحاولة دراسة مداه الزمني، وطبيعته، علاوة على اعتباره سببًا أو ظاهرة، وهل هو مشكّل لحالة مستقبلية أم هو نتاج لمرحلة وسياسات، وثمار لممارسات وتخطيط امتد منذ عام ٢٠٠٤؛ لذا تاتي هذه الورقة لتبحث وتحلّل السياسات الخاصة بالجمود السياسي الفلسطيني، وتفكيك محدّداته من أجل استقراء مستقبله.

إن محاولة البحث في الجمود السياسي الفلسطيني، تقود إلى وضع الحدود بين مظاهر الجمود السياسي الفلسطيني وتجلياته وأسبابه، وبين العوامل والمحدّدات التي من شأنها أن تساعد في تحويل هذا الجمود إلى ظاهرة صحية، أو أن تجعل من هذا الجمود حالة شبه دائمة قد تمتد إلى سنوات، مما يطيل عمر الأزمة الفلسطينية.

تعود مظاهر حالة الجمود السياسيّ الفلسطينيّ وتجلياتها وأسبابها إلى نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ٢٠٠٦، فقد جاءت نتائج الانتخابات التشريعية لتكشف عن ثلاث أزمات رئيسة تعيشها الساحة الفلسطينية، تتمثل فيما يأتي:

---

* **إعداد الأستاذ الدكتور رائد نعيرات، أستاذ العلوم السياسية– جامعة النجاح الوطنية، رئيس المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات.**

أولا: عدم وجود برنامج وطني فلسطيني يمثل الحد الأدنى للشعب الفلسطيني، وتجمع عليه باقي القوى الوازنه في المجتمع الفلسطينيّ.

ثانيًا: عدم قدرة القوى الفلسطينية على إيجاد إجماع حول الأولويات التي يجب على الشعب الفلسطيني والقوى الفلسطينية السير باتجاها، سواء فيما يخص ترتيب البيت الفلسطيني ودمقرطة مؤسّساته وجعلها قادرة على أن تكون مؤسسات تمثيليه لكل القوى الفلسطينية، والكل يساهم فيها بمقدار وزنه وقوته السياسية وإمكانياته، وعلى الصعيد الكلي فيما يخص موضوع التحرير والدولة التي طالما شكّلت عصب الأزمة بين قوى المجتمع الفلسطيني، وأصبحت تجلياتها تضرب المجتمع بكل شرائحه، الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

ثالثًا: عملية السلام، فمنذ ظهور نتائج الانتخابات التشريعية الثانية أصبحت عملية السلام تعاني من أزمة حقيقة، ليس فقط فيما يخص تطوراتها وديناميكيتها وإنما في فلسفتها ومراميها.

أما بالنسبة لمحدِّدات الجمود السياسي الفلسطيني وقياس مدى ديمومته فإنه يعود إلى عدة محدِّدات، هي:

المحدِّد الأول : الانقسام الفلسطيني.

المحدد الثاني : الربيع العربي.

ومن هنا فإن ما ستقوم به هذه الورقة هو محاولة دراسة إحداثيات الجمود السياسي الفلسطيني، من خلال تفكيك مجمل المآزق التي تعيشها الحياة السياسية الفلسطينية، ودراسة مدى تأثير المحدِّدات سالفة الذكر في توجية دفّة أي من هذه المآزق نحو الحل أو نحو التأزُّم.

أولاً: البرنامج الوطنيّ الفلسطينيّ المتّفق عليه

مرت عمليّات إيجاد برنامج وطني جامع للقوى السياسيّة الفلسطينيّة منذ العام ٢٠٠٠ بعدة مراحل، وتمت عملية إحداث اقترابات؛ كانت في بعض الأحيان جوهريّة وفي أحيان أخرى شكليّة، بدءًا باتفاق القاهرة الذي ركّز على صيانة الحقوق الأساسية

للشعب الفلسطيني في حقه في المقاومة والتخلص من الاحتلال وسيادته على أرضه، وكذلك ترتيب البيت الفلسطيني ودمقرطة مؤسّساته، من خلال الاتفاق على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، واعتبر اتفاق القاهرة محطة مركزية في العمل السياسي الفلسطيني، نتيجة لإجماع اثني عشر فصيلًا فلسطينيًا عليه، بما فيها الفصائل الوازنة في العمل السياسي الفلسطيني[١].

تلا ذلك وثيقة الوفاق الوطني التي كانت بمثابة محاولة أخرى للتغلّب على بعض الجزئيات، فيما يخص سير الحياة السياسية الفلسطينية، وإيجاد الناظم للفعل المقاوم ولِمَا توصّلت إليه العملية السلمية، من خلال الاتفاق على تركيز المقاومة في الأراضي المحتلَّة عام ١٩٦٧م، وعلى أن أي اتفاق سيتم التوصل إليه سيعرض على استفتاء عام يقرّر الشعب الفلسطيني فيه[٢].

أما المحطّة الثالثة والمهمة فيما يخص إيجاد إجماع وطني فقد تمثلت في اتفاق مكة، الذي كان اختراقًا فيما يخصّ البرنامج الوطني، من خلال قدرة الفصائل الفلسطينية على التوحّد حول برنامج عمل الحكومة، وقد تميّز هذا الاتفاق بأنه خطوة عملية من خلال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية[٣].

إن تحليل هذه المراحل وتقييمها يقودان إلى اعتبارها خطوات ذات وزن حقيقي في ميزان إيجاد برنامج إجماعي وطني فلسطيني، إلا أن هذه الخطوات جميعًا امتازت، بأنها جاءت بمعزل عن بعضها، فلم تكن تراكمية يُبنَى عليها بمقدار ما كانت انفصالية وتعالج قضايا مرحلية، إضافة إلى أنها بدت وكأنها استجابة لضغوط إما داخلية وإما خارجية، ولم

---

١. انظر النص الحرفي "لإعلان القاهرة" الصادر عن الفصائل الفلسطينية في ١٧/ ٣/ ٢٠٠٥، انظر:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4894

٢. نص وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني الصادرة عن الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، انظر:
http://www.aljazeera.net/news/pages/5583e506-50a3-4368-8a08-4f995c783141

٣. نص اتفاق فتح وحماس في مكة المكرمة، انظر:
http://www.alzaytouna.net/permalink/4815.html#.UEclXcEaNLg

تكن نموًّا ذاتيًا داخل الفكر السياسي للفصائل الفلسطينية، وهذا ما أحدث إشكالية دائمة تتمثّل في أن نتائجها يتم تفسيرها في مراحل متقدمّة بطرق تحوِّلها إلى عقبة أمام الإجماع الوطني بدل أن تكون ميسِّراً ومسهِّلاً لإيجاد الإجماع الوطني.

أما الميزة الأخيرة والمهمة فتكمن في أن جميع هذه المحطات والاتفاقات لم تستطع أن تحلّ إشكالية علاقة الفصائل الفلسطينية بعملية السلام أو بالمقاومة، فلم تستطع كلّ الاتفاقيات السابقة أن تمنح حركة حماس غرفة داخل عملية السلام، ولم تستطع أن تمنح حركة فتح غرفة داخل برنامج المقاومة، وبالتالي بقيت هذه الاتفاقيات كأنها اتفاقيات بين القيادات، ولم تنزل إلى الأطر القيادية الدنيا أو إلى مستوى الشارع التنظيمي للفصائل الفلسطينية.

لذا نجد أن مجموعة المحطات الأساسية التي تلت هذه الاتفاقيات جاءت من خلال اللقاءات القيادية العليا للفصائل الفلسطينية، تلك اللقاءات التي حاولت تفسير المواقف الرسمية بشكل أو بآخر، إلا أنها لم تتعدَّ إلى الآن التصريحات السياسية، التي لا يوجد لها ما يرافقها من سلوك سياسي واضح يوجّه بُوصَلة عمل الفصائل، سواء ما صدر من القيادات السياسية لحركة حماس أو ما يصدر من القيادات السياسية لحركة فتح.

إن النخب السياسية الفلسطينية بمختلف أطيافها ما زالت تعيش حالة الانقسام بالفكرة والتمركزية الذاتية فيما يخص نظرتها إلى البرنامج السياسي الفلسطيني، ففي رسالة ماجستير نوقشت في جامعة النجاح الوطنية الفلسطينية أجريت على عينة من النخب السياسية للمجلس التشريعي الفلسطيني، خلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد إجماع بين الفصائل الفلسطينية على البرنامج الوطني الجامع، وحتى داخل الفصيل الواحد نفسه، إذ إنّ هناك ضبابية في مقومات هذا البرنامج وأسسه[١].

وعلى الرغم من إجماع الشارع والقوى الفلسطينية على ضرورة إيجاد البرنامج السياسي الموحَّد للقوى الفلسطينية، إلا أنه يعيش إلى الآن هذا الحلم في واقعَيْن يجعلان

١. اعمير ميسون، النخب السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية (نخبة المجلس التشريعي الثاني نموذجًا) جامعة النجاح الوطنية، ٢٠١٢ ص١٣٥-١٣٦ .

من تحوُّله إلى واقع ملموس أمرًا بحاجة إلى جهد كبير، فواقع العقلية الحزبية الفلسطينية وتمركزها حول الذات الحزبية، وواقع عدم وجود المؤسسة الفلسطينية التي من خلالها تتم بلورة البرنامج الوطني، وعلى رأسها مؤسّسات منظّمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي نجد أن فصائل منظمة التحرير تعتبر أن البرنامج الوطني هو ما أجمعت عليه الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح عام ١٩٨٨، وعلى العكس من ذلك نجد حركة حماس والجهاد الإسلامي وبعض الفصائل الفلسطينية الأخرى ترى وتؤكد أن برنامج المنظمة وهياكلها ومؤسّساتها أكبر دليل على عدم وجود برنامج وطني فلسطيني[١].

الانقسام الفلسطيني والبرنامج الوطني المُوحَّد

على الرغم من أن الانقسام الفلسطيني هو نتاج لعدم وجود برنامج وطني موحَّد للقوى الفلسطينية إلا أن الإجماع العامّ اليوم لدى القوى والشارع الفلسطيني يتمثّل في أنه لا يمكن عودة اللحمة لشطري الوطن أو توحيد مؤسّسات النظام السياسي للسلطة الفلسطينية دون إيجاد برنامج وطني تُجمِع عليه القوى الفلسطينية، وقد جرت عدّة محاولات لتجاوز موضوع البرنامج الوطني، والذهاب إلى إيجاد حلول لديناميكيات الحياة السياسية وبناء النظام السياسي، إلا أنها جميعها لم تُحدِث إلى الآن اختراقًا في تحقيق الوحدة الوطنية، وأغلبها دار في فلك إدارة الانقسام بدل تحقيق الوحدة.

إن محاولة تقييم مدى تأثير الانقسام الفلسطيني على إيجاد البرنامج الوطني الموحَّد اليوم يشير إلى أن فرصة ذلك كبيرة جدًا، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: لا يمكن تطبيق الحد الأدنى من برنامج السلطة الفلسطينية طالما استمر الانقسام الفلسطيني على حاله[٢].

---

١. عبد الله أحمد برهم، إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية؛ إشكالية الهيكلية والبرنامج، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية ٢٠٠٧.

٢. نعيم الأشهب، مقال بعنوان: منظمة التحرير الفلسطينية: إعادة البناء والدمقرطة، انظر:

http://www.badil.org/ar/haq-alawda/item/1782-article7

ثانيًا: الضغط الذي تمارسه دول الربيع العربي التي يشكّل الانقسام الفلسطيني اليوم عقبة أمامها في إيجاد حلول لجزئيّات القضية الفلسطينية، سواء فيما يخص دعمها لفك الحصار عن قطاع غزة، أو دعمها لمواقف السلطة الفلسطينية في المحافل الدولية.

ثالثًا: إن أيّ حراك شعبي فلسطيني لا يمكن أن يتمّ في ظل وجود الانقسام واستمراره[١].

الربيع العربي والبرنامج الوطنيّ الفلسطينيّ

مما لاشك فيه أن الربيع العربي شكّل انقلابًا فكريًا وسياسيًا فيما يتعلّق بالقضية الفلسطينية، وبُوصَلة التغيّر الذي أحدثه الربيع العربي واضحة في اتجاهاتها المستقبلية على صعيدين رئيسيين، هما:

الأول: ضبط العلاقة مع القوى السياسية الفلسطينية.

الثاني: ترتيب العلاقة مع اسرائيل والعالم الخارجي وضبطها.

وكلا القضيتين ستكون آثارها واضحة فيما يخصّ القضية الفلسطينية مستقبلًا.

إلا أن الأثر الأهم للربيع العربي في الجمود السياسي الفلسطيني يتمثل في نظرة أطراف الصراع الفلسطيني إلى ما قدّمه الربيع العربي من أوراق دعم لهذا الطرف أو ذاك، فمنطقيًا نجد أن المستفيد الأكبر من الربيع العربي هو حركة حماس، كون الربيع العربي أتى بقالب إسلامي، خاصة التغيير الذي حدث في مصر، إلا أننا لا يمكن أن نتجاهل فقدان سوريا بالنسبية لحماس– أو على أقل تقدير ضبابية الفضاء السياسي التي لا تتيح لحركة حماس أن تتّخذ بُوصلة واضحة تجاه البرنامج السياسي العام في هذه الأيام– أما بالنسبة لفتح وباقي فصائل منظمة التحرير فالقضية لا تقلّ ضبابية، أو قد يكون التأثير أكثر عليها، فالسلطة فقدت حليفًا استراتيجيًا هامًّا (النظام المصري والنظام التونسي).

وفي هذا الإطار يمكن أن نلمس أثر الربيع العربي واضحًا وجليًا على القضية الفلسطينية وأبعادها من خلال محورين رئيسيين:

---

١. د. إبراهيم ابراش، مقال بعنوان: الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني- منشور في مجلة سياسات في آب/ أغسطس ٢٠٠٩. انظر: **http://palnation.org/vb/showthread.php?t=343**

الأول: على الصعيد الإعلامي، فالقضية الفلسطينية باتت تشكّل الأجندات الهامشية ضمن الخطط الإعلامية لكبرى المؤسسات، في الوقت الذي كانت تشكِّل فيه القضية العنوان الأول والأساس، وهذا الأمر كان له الانعكاس المباشر في خمول الحراك السياسي الفلسطيني داخليًا أو إقليميًا ودوليًا[١].

الثاني: ابتعاد القضية الفلسطينية عن رؤية الدول الراعية لعملية التسوية الفلسطينية، وبالتحديد الدور الأوروربي الذي مثّل دورًا رئيسيًا فيما يخصّ القضية الفلسطينية خلال السنوات العشر الأخيرة[٢]، وبالتالي جاء الربيع العربي ليجعل من القضيّة الفلسطينية واحدة من بين القضايا ذات الأولوية المتأخرة، وليست المتقدمة كما كانت عليه في السابق.

لذا فإن الأثر السريع للربيع العربي في إيجاد برنامج وطني جامع يبدو ضعيفًا هذه الأيام، أو قد يكون غير محفِّز للقوى في اتخاذ مواقف قد تتغير في المستقبل نتيجة لعدم الرؤية بعيدة الأمد.

ثانيًا: الأولويات والوسائل

يندرج الحديث عن الأولويات والوسائل عادة ضمن البرنامج الوطني الموحد، إلا أن الحالة الفلسطينية لا ينطبق عليها هذا الأمر غالبًا، فإغلاق الأفق الاستراتيجي للإجماع الوطني لا يلغي إمكانية الاتفاق على الأولويات.

إلا أنه ومنذ الانقسام السياسي الفلسطيني تعيش القوى السياسية والشارع الفلسطيني حالة من الضبابية فيما يخص الأولويات التي تشكِّل البوصلة العامة للمجتمع، وأصبح تخبّط الأولويات يضرب قضايا المجتمع الاستراتيجية واليومية، فعلى الصعيد الإستراتيجي نجد قضايا الدولة وبناء المؤسسات أو التخلُّص من الاحتلال وعلاقة كل

---

١. جواد البشيتي، لماذا غابت- فلسطين- عن إعلام -الربيع العربي-؟، مجلة الحوار المتمدِّن- العدد ٣٦٤٣، شباط/ فبراير ٢٠١٢.

٢. سلام فياض، رئيس وزراء حكومة تصريف الأعمال الفلسطينية، رام الله، انظر:
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2012/07/28/302024.html

منهما بالآخر، وعلى الصعيد اليومي نجد قضايا الرفاهية والاقتصاد الخدماتي أو الاقتصاد التنموي.

ومن هنا أصبح عدم وضوح الأولويات حالة اجتماعية وسياسية واقتصادية، بل إن بعض الأهداف الصغيرة في المجتمع ارتقت إلى أن تكون الهمَّ الشاغل للقوى والمواطن على حد سواء.

التخلّص من الاحتلال

على الرغم من أنّ الساحة الفلسطينية اليوم تتميز بقريناتها على مدار العشرين عامًا الماضية بالإجماع النظري وشبه العملي لدى القوى والفصائل الفلسطينية والنخب على حد سواء إلا أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية أو أن تتم عمليات بناء الدولة والمؤسسات بشكل وطني وعملي إلا بالتخلص من الاحتلال أولًا.

وعلى الرغم من وجود تقاطع بين القوى السياسية ودعم بعضها بعضًا في بعض الجزئيات التي تخصُّ برامجها المنفردة بهذا الخصوص إلا أنه يتّضح في الوقت نفسه أنه لم تتوافر إلى الآن إجماعات متّفق عليها حول إمكانية تحقيق الممكن بشكل لا يضرّ باستراتيجية الشعب الفلسطيني، ومن هنا نجد أن عدم اقتراب القوى السياسية من بعضها فيما يخص ترتيب الأولويات، بل وأحيانًا التضارب الحاصل فيما يخصّ أدوات هذه الأولويات هو من أعقد القضايا التي تشكّل جمودًا بل تيهًا سياسيًا لدى المواطن الفلسطيني.

فعلى مدار السنوات السابقة انشغل المواطن الفلسطيني، وتم استنفاذ قواه السياسة في جدليّات الخلافات الفصائلية ومتاهاتها في فلسفة نقاش الأولويات، حيث يكون في البداية شبه اتفاق على مسار معين، ومن ثم يتحوّل هذا الحدث الى خلاف مستعصٍ يدفع المواطن ثمنه، سواء في تيهٍ سياسي، أو في إجراءات يتمّ اتخاذها على أرض الواقع.

هذه الحالة من المدّ والجزر في عملية القبول والرفض هي التي استنفذت المواطن الفلسطيني، وحوّلته إلى منتظِر وغير مقتدِر وغير فاعل، وفي مراحل متقدّمة تحوّل إلى حالة من عدم التفاعل، فقد أصبح غير متفاعل حتى مع القضايا التي تمسّ حياته اليومية.

صمود المواطن كأولوية

إن صمود المواطن الفلسطيني كان وما زال أولوية بالنسبة للقوى السياسية الفلسطينية، إلا أن ما يحدث من سياسات تمارَس على أرض الواقع من قبل السلطة الفلسطينية أصبح يخطّئ هذه المقولة؛ فالتضييق على الحريات من قبل السلطة الفلسطينية في أراضي السلطة باتت تنافس فيه السياسات الإسرائيلية مع الأسف، إضافة إلى عدم نموّ المؤسسات وارتفاع مستويات البطالة العائد أصلًا إلى تبنّي برامج اقتصادية قد تصلح للدول المستقلة، ولكنها لا تصلح أن تكون برامج وسياسات اقتصادية لشعب يقبع تحت الاحتلال الذي حوّل المواطن الفلسطيني إلى شخص يبحث عن لقمة العيش، وفي الوقت نفسه غير قادر على مواكبة ما تمليه عليه هذه السياسات من متطلبات اجتماعية وسياسية واقتصادية، فقد انقلبت الأدوار، فبدل أن تعبّر التنظيمات عن مصالح الشعبنجدها توظّف الشعب لخدمتها[١].

ثالثًا: عملية السلام والمقاومة

مما لا شك فيه أن عملية السلام والمقاومة تعاني اليوم كلٌّ منها من إشكاليات ذاتية وموضوعية، ففيما يخصّ عملية السلام اليوم وبعد مضيّ ما يقارب العشرين عامًا أصبحت هناك قناعة لدى الأطراف الداخلية والخارجية بأنها باتت رحمًا عاقرًا لا يستطيع أن ينجب ما يمكن أن يلبّي الحدّ الأدنى من طموحات الشعب الفلسطيني، والسبب الوحيد لبقاء عملية السلام اليوم يعود إلى عدم وجود بديل لدى الدول الراعية لعملية السلام.

فالدور الأمريكي هو تأثير بنيوي قائم على إيجاد مؤسّسات سلطة فلسطينية قابلة للحياة من خلال الدعم المالي الدولي فقط، بحيث ينتقل اعتماد السلطة على ذلك الدعم

---

١. د. حسن أبو النمل، قراءة نقدية تاريخية لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني، مركز الزيتونة، بيروت، يونيو٢٠١٢ .

من "الاعتماد الضروري" إلى "الاعتماد العضوي"، وتحويل المشروع الوطني الفلسطيني إلى مؤسسات خدماتية[١].

ومما لا شك فيه أن هناك العديد من المقترحات التي تقدّمها مراكز الأبحاث أو ما يعرف بمؤسسات think tank، ولكنّ جميع هذه المقترحات تصطدم بالواقع الذي بات فيه من الصعب تخيّل ما يمارسه الاحتلال من سياسات ستفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

أما المقاومة فهي كذلك باتت تعاني من إشكاليّات موضوعية وذاتية، فالتغيرات الكونيّة تشكّل إرباكًا لأي صانع قرار باتجاه اتخاذ قرارات مصيرية، وبالتالي يصبح الانتظار سيد المشهد السياسي، ومحاولة البحث عن قضايا جزئية تشكّل استمرارًا للحدث كقضايا الأسرى، وتهويد القدس...إلخ، ولكن حتى هذه القضايا بات محيط التحرك بها اليوم يعوزه الكثير من الاستراتيجيات والقدرة على تفعيل الأوراق حتى تؤتي أكلها وثمارها المرجوّة منها.

أما على صعيد المعوِّقات الذاتية فواضح أن هناك إشكاليتين أساسيتين: الأولى تتعلّق بطبيعة المقاومة وشكلها والإجماع على ذلك، فقد ظهر في الآونة الأخيرة شبه إجماع على المقاومة الشعبية لدى مختلف القوى، ولكن لم يتمّ تبنّي برنامج وطني بهذا الخصوص، وبقيت القضية اجتهادًا فكريًا لا قوّة له في أرض الواقع، والثانية: قضية الحكم والمقاومة، فقد بات واضحًا أن هناك إشكالية تعتري عملية المزاوجة بين متطلبات إنتاج حكم رشيد وقادر على تلبية طموح الجمهور وبناء مؤسسات وطنية ونموذجية، وبين ممارسة المقاومة.

الربيع العربي بين عملية السلام والمقاومة

على الرغم من أنه من المبكّر الحديث عن تأثير الربيع العربي على عملية السلام أو على المقاومة، وذلك لانشغال دول الربيع العربي بقضاياها الذاتية، وهي بحاجة إلى فترة

١. د. إبراهيم شرقية، أمريكا وأزمة المشروع الوطني الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، بيروت ٢٠١٢.

ليست بالبسيطة لذلك، إلا أنه لا يمكن استثناء الربيع العربي بآفاقه المستقبلية من تأثيراته في كلا الموضوعين.

فمما لا شك فيه أن القوى المركزية التي باتت تحكم في دول الربيع العربي هي في الأصل قوى داعمة للمقاومة، وبالتالي فإنها تشكّل أملًا مستقبليًا بالنسبة لقوى المقاومة، فبعد نجاح ثورتي مصر وتونس وإرهاصات الربيع الديمقراطي العربي في أكثر من دولة تبدو الطريق ممهدة لصياغة جديدة لمعطيات الصراع العربي- الإسرائيلي[١]، إلا أنه في الوقت نفسه تعتبر قوى العملية السلمية أن وجود الحركات الإسلامية في الحكم في دول الربيع العربي سيجعل قوى المقاومة تنحو أكثر نحو السلام وذلك لسببين رئيسيين:

الأول: سيشكّل وجود هذه الحركات في الحكم سابقة بالنسبة لحركات الإسلام السياسي في فلسطين، وسيجعل العالم أكثر اقتناعًا بأن هذه الحركات قادرة على أن تكون قوى حكم[٢].

ثانيًا: قد تشكّل قضايا العالم العربي ضغطًا على حركات الإسلام السياسي الموجودة في دول الربيع العربي التي ستقوم بدورها بالضغط على حركات الإسلام السياسي في فلسطين من أجل تحويلها إلى قوى معتدلة.

وبصرف النظر عن كلّ هذه المعطيات إلا أن النظرة إلى الربيع العربي اليوم تجعل صانع القرار، سواء على صعيد المقاومة أو على صعيد عملية السلام، يعتمد منهجية عدم اتخاذ إجراءات درامية، وإنما تبنّي سياسات وتكتيكات ليس من شأنها أن تَحْرِف البوصلة كثيرًا.

---

١. عبد الله تركماني، أهم تداعيات الربيع الديمقراطي العربي على القضية الفلسطينية. مجلة الحوار المتمدّن العدد: ٣٣٣٠ – نيسان/ إبريل ٢٠١١.

٢. هشام منور، مقال منشور في صحيفة إيلاف بعنوان: هل يتوّج الربيع العربي حماس على هرم المنظومة الفلسطينية، انظر: **http://www.elaph.com/Web/opinion/2012/5/733212.html**

النتائج

خرجت الورقة بالنتائج الآتية:

أولًا: إن تحديد مستقبل الجمود السياسي الفلسطيني اليوم يعتمد على محدِّدين مركزيّين، الأول: قدرة القوى السياسية الفلسطينية على إيجاد برنامج وطني عام تُجْمِع عليه الفصائل والقوى السياسية، والآخر: إنهاء الانقسام الفلسطيني، وهذا لا يمكن تحقيقه اليوم إلا بإعادة العلاقات والقواعد الناظمة للعمل السياسي الفلسطيني، وخصوصا الاتفاقيات مع الاحتلال.

ثانيًا: من الأهمية بمكان ترتيب أولويات الشعب الفلسطيني اليوم، وعلى رأسها إعادة الروح للمواطن الفلسطيني، وعدم إشغاله في هموم يومية تسنفذ قوّته السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ثالثًا: على الرغم من وجود متغيّرات موضوعية واعدة بالنسبة للقضية الفلسطينية إلا أنه لا يمكن الاستفاده من هذه المتغيرات، طالما لم يكن هناك اقتدار ذاتي فلسطيني سواء على صعيد القوى أو على صعيد المؤسسات الناظمة للعمل السياسي الفلسطيني.

رابعًا: إن تحقيق بعض النجاحات الجزئية ليست ذات أهمية كبرى بالنسبة للمواطن الفلسطيني اليوم، كون هذه النجاحات لا تغيّر كثيرًا على أرض الواقع.

التوصيات

توصي الورقة بما يأتي:

١- ضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني كأولويّة بالنسبة للشعب والمؤسسات والنظام السياسي الفلسطيني.

٢- دعم الشعور الوطني للمواطن الفلسطيني من خلال إشراكة في عمليات صنع القرار، واحترام حقوقه السياسية وإطلاق الحريات.

٣- عدم اتخاذ خطوات فردية ذات مؤشرات استراتيجية تجعل المواطن الفلسطيني ذا قناعة بأن الانقسام بات قدرًا، وعليه أن يتعايش مع الحالة كما هي.

المراجع

١- د. إبراهيم أبراش، مقال بعنوان: الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني- منشور بمجلة سياسات في أغسطس ٢٠٠٩. انظر:
http://palnation.org/vb/showthread.php?t=343

٢- د. إبراهيم شرقية، أمريكا وأزمة المشروع الوطني الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ، بيروت ٢٠١٢.

٣- إعمير ميسون.النخب السياسية الفلسطينية واثرها على الوحدة الوطنية (نخبة المجلس التشريعي الثاني نموذجا) جامعة النجاح الوطنية٢٠١٢.

٤- جواد البشيتي، لماذا غابت-فلسطين- عن إعلام-الربيع العربي-؟، مجلة الحوار المتمدّن- العدد ٣٦٤٣ ، فبراير ٢٠١٢.

٥- د. حسن أبو النمل، قراءة نقدية تاريخية لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني، مركز الزيتونة، بيروت، يونيو٢٠١٢.

٦- سلام فياض، رئيس وزراء حكومة تصريف الأعمال الفلسطينية، رام الله، انظر:
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2012/07/28/302024.html

٧- عبد الله أحمد برهم، إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية إشكالية الهيكلية والبرنامج، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية ٢٠٠٧.

٨- عبد الله تركماني، أهم تداعيات الربيع الديمقراطي العربي على القضية الفلسطينية، مجلة الحوار المتمدّن العدد: ٣٣٣٠ – نيسان/ إبريل ٢٠١١.

٩- نعيم الأشهب، مقال بعنوان: منظمة التحرير الفلسطينية: إعادة البناء والدمقرطة، انظر:
http://www.badil.org/ar/haq-alawda/item/1782-article7

١٠-هشام منور، مقال منشور في صحيفة إيلاف بعنوان: هل يتوّج الربيع العربي حماس على هرم المنظومة الفلسطينية، انظر:
http://www.elaph.com/Web/opinion/2012/5/733212.html

١١-النص الحرفي "لإعلان القاهرة" الصادر عن الفصائل الفلسطينية في ١٧/ ٣/ ٢٠٠٥، انظر:**http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4894**

١٢- نص وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني الصادرة عن الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، انظر:

http://www.aljazeera.net/news/pages/5583e506-50a3-4368-8a08-4f995c783141

١٣- نص اتفاق فتح وحماس في مكة المكرمة، انظر:

http://www.alzaytouna.net/permalink/4815.html#.UEcIXcEaNLg

المقالات والتقارير

الثورات العربية في الإعلام الإسرائيلي*

منذ اليوم الأول لانطلاقة الثورات العربية استحوذ الانشغال بها على وسائل الإعلام الإسرائيلية وأصحاب القرار ومراكز البحث في إسرائيل، وبات هذا الموضوع محطّ اهتمام دول كثيرة في العالم، لا سيما إسرائيل، التي لم يغمض لها جفن حتى يومنا هذا من كثرة التفكير في تداعيات تلك الثورات والمتغيِّرات السريعة التي يشهدها العالم العربي بفعل استمرارها، خاصة في ظل التحوّلات في عملية انتقال مركبات من أجهزة الحكم إلى أيدي الشعب العربي الذي يتطلّع إلى مستقبل أفضل، ذلك المستقبل الذي يشكّل- من وجهة نظر إسرائيل- تهديداً استراتيجياً لها.

والمتابع للموقف الإسرائيلي إزاء تلك الثورات يشعر بوجه عامّ بوجود حالة من الفزع والرهبة تخيِّم على إسرائيل منذ انطلاق الشرارة الأولى لها، غير أن ردة فعل وسائل الإعلام الإسرائيلية تنوّعت ما بين طرف مؤيّد وآخر معترض ومنتقد للتظاهرات وثالث يسعى لاستشراف ما سيؤول إليه الربيع العربي وسبل التعاطي معه واتخاذ كافة التدابير لحماية إسرائيل، والحيلولة قدر المستطاع من وصول رياح هذه الثورات إليها.

فعلى صعيد الأمن القومي الإسرائيلي عقد معهد أبحاث الأمن القومي في ٢٠١٢/١/٢٦ مؤتمراً[١] تحت عنوان "عام كامل على الاضطرابات في الشرق الأوسط"، افتتحه رئيس المعهد اللواء احتياط عاموس يدلين بكلمة افتتاحية، أوجز فيها وجهة نظر المؤسسة الإسرائيلية إزاء الثورات العربية، إذ قال: إن ما يحدث هو يقظة عربية لا تقتصر على الربيع، بل ستشهد فصولاً عديدة ومتغيّرات مختلفة، وإن الخاسر الأكبر من تلك الثورات هو عشرات الآلاف الذين قتلوا في أثناء الاحتجاجات في الدول

*** إعداد الأستاذة لبنى عبد الحليم، باحثة في الشأن الإسرائيلي، مصر.**

١. مؤتمر "عام كامل على الاضطرابات في الشرق الأوسط"، أهم ما ورد في المؤتمر على الرابط الإلكتروني: **http://www.inss.org.il/heb/events.php?cat=400&incat=&read=6004**

العربية التي شهدت الثورات نتيجة عدم التنسيق الكافي بينهم، علاوة على تفاقم الأزمة الاقتصادية، أما الرابحون من تلك الثورات فهم الإسلام السياسي الذي استطاع -بفضل قدرته التنظيمية والإقتصادية- أن يتبوّأ الحكم في تونس ومصر وقريباً في ليبيا وقد يكون في سوريا.

وبالتوازي مع ذلك يحرص المعهد المذكور أعلاه، على دعوة رجال الإعلام الإسرائيلي لعقد ندوات مستمرّة وإلقاء محاضرات وإعداد دراسات لمناقشة تداعيات الربيع العربي وآثاره المحتملة على إسرائيل، فقد صدرت عن المعهد دراسة تحت عنوان "مستقبل اتفاقيات إسرائيل مع جيرانها"[(١)]، أعدّها الدكتور عوديد عيران، أعرب خلالها عن قلقه إزاء مستقبل اتفاقيات السلام المعقودة مع الدول العربية في ظلّ المتغيرات العربية، وأن اتفاقيّات كامب ديفيد (بين اسرائيل ومصر)، وأوسلو (بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية)، ووادي عربة (بين إسرائيل والأردن) لن تكون بمنأى عن تداعيات الثورات العربية تلك، وأيضا لن تكون محصَّنة إلى الأبد.

كما صدر عن المعهد مؤلَّف تحت عنوان "عام على الربيع العربي ... تداعيات إقليمية ودولية"[(٢)]، شارك في إعداده عاموس يدلين ويوئيل جوزنسكي ومارك هلر وآخرون ممن يرون أن موجة الاحتجاجات التي اكتسحت عدداً من الدول العربية وتعدّدت مسمياتها نجحت في إثارة علامات خوف وقلق معظم الأنظمة في المنطقة، وأن الربيع العربي الذي يشهده الشرق الأوسط حالياً لا يقلّ في أهميته وقوّته عن اليقظة العربية التي شهدتها المنطقة العربية في نهاية القرن التاسع عشر، والتي أسفرت عن تكوين

١. "عدكان إستراتيجي/ التحديث الإستراتيجي" المجلد (١٥)- العدد (١)- نيسان/ أبريل (٢٠١٢)، رابط إلكتروني: **www.inss.org.il/upload/(FILE)1337228641.pdf**

٢. "عام على الربيع العربي.. تداعيات إقليمية ودولية" معهد أبحاث الأمن القومي. مذكرة رقم (١١٤) إصدار آذار/ مارس (٢٠١٢)، **http://www.inss.org.il/heb/publications.php?cat=91**

دول عربية قومية غير إسلامية، وترسيم الحدود بينها بموجب اتّفاق تمّ إبرامه بين فرنسا وبريطانيا لاحقًا عُرف بـ "سايكس– بيكو".

كما أن الربيع العربي يتساوى في أهميته مع الثورة العربية التي اندلعت منتصف القرن العشرين، وعلى أثرها تخلّص العرب من أشكال الاستعمار ومظاهره نهائياً، وحاولوا تصفية الأنظمة الملكية وتجسيد الرؤيا العربية الاشتراكية التي روّج لها عبد الناصر في مصر وحزبا البعث في سوريا والعراق.

ويرى المحللون الإسرائيليّون في هذا المؤلّف أن مقوّمات الثورة كانت موجودة بالفعل، وأنها تمثّلت في ثلاثة عيوب كانت تواجه العالم العربي وتَعُوقُ تقدُّمه وهي (الحرية والعلم ومكانة النساء في المجتمع)، وأن نشوب الثورات الحالية يرجع إلى (تغلغل الإنترنت في حياة الطبقة الوسطى وانتشار محطات الأقمار الصناعية ومواقع التواصل الإجتماعي، خاصة الفيس بوك، الذي كان من بين الألقاب التي عُرِفَت بها الثورات العربية الحالية)، وفي ظل عدم وجود زعامة وأيديولوجيا واضحة لتلك الثورات، نجح الإخوان المسلمون والسلفيّون في اختطافها، وذلك عن طريق استخدام المساجد والعمل الاجتماعي، اللذين كانا لهما الأثر الأقوى على المتظاهرين.

ووفقاً لوجهة النظر الإسرائيلية فإن هناك أربعة أبعاد قد تؤثر على تطور الثورة العربية مستقبلاً، تتمثل فيما يأتي:

١. ولاء الجيش للنظام واستعداده لاستخدام القوة ضد التغيير، ففي سوريا ما زالت الصراعات مستمرة بلا هوادة بين المعارضة (بكافة أشكالها وتياراتها) والنظام الحاكم.

٢. انحياز المؤسسات الدينية للنظام الحاكم أو الوقوف ضده.

٣. استعداد المجتمع الدولي للوقوف ضد الأنظمة الحاكمة القائمة.

٤. الاقتصاد، وهو البعد الأكثر أهمية، بالإضافة إلى حيوية تأثيره على المدى الطويل، لأن كلّ دولة عربية ملزمة بإحراز نموّ اقتصاديّ حقيقيّ، وتوفير فرص عمل للشباب، ولا زالت دول الثورات تعاني إلى الآن تراجعاً اقتصادياً بسبب توقّف

السياحة، وانقطاع تدفّق الاستثمارات الخارجية، وزيادة الإنفاق العام سويّاً مع زيادة الدعم، وتراجع عائد العملة الأجنبية، حتى بات الوضع الاقتصادي متأزّماً، فانعكس فعليّاً على المواطن العاديّ.

هذا على صعيد المنظومة الإعلامية الخاصة بالأمن القومي الإسرائيلي، أما على صعيد الإعلام الإسرائيلي بوجه عام، فقد تباينت آراء الكُتّاب الإسرائيليين، ويرجع هذا التباين إلى انقسام الاتجاهات السياسية التي ينتمي إليها أصحاب الرأي ورجال الإعلام في إسرائيل بين يميني ويساري ومعتدل، غير أنه لوحظ بوجه عام أن هناك تخوفاً من امتداد ألسنة الثورة إلى داخل إسرائيل نفسها، وهو ما بدأ يتجسّد حاليّاً في إسرائيل.

فعلى سبيل المثال يرى المحلل السياسي ألوف بن في مقال بعنوان "ربيع اليمين الإسرائيلي"[١] في صحيفة "هاآرتس"- المعروفة باتجاهها اليساري- أن الثورات في تونس ومصر وليبيا ركّزت انتباه الإسرائيليين على العرب، وجعلتهم يدركون الدور الذي يلعبه الإسلام المتشدّد في الثورة وراء الكواليس، ومحاولات إيران وحزب الله والإخوان المسلمين التأثير على الأحداث والسعي الحثيث لإقامة الخلافة الإسلامية من جديد.

وفيما يتعلق بالثورة في ليبيا، فقد احتلّت مساحة كبيرة من اهتمام الإعلام الإسرائيلي، حيث توقّع البروفيسور ميخائيل لسكر[٢] أنْ تشارك كافّة القبائل في الصراع ضد القذافي ونظامه، وأعرب عن قلقه من تداعيات تفكّك ليبيا وتحوّلها إلى مرتع لمنظّمات الجهاد العالمي المدعومة من جهات مختلفة.

---

١. مقال "ربيع اليمين الإسرائيلي" ألوف بن- صحيفة هاآرتس، رابط إلكتروني:
http://www.haaretz.co.il/news/arab-spring/1.1592395

٢. بروفيسور ميخائيل لسكر مؤرخ ومدرس في قسم دراسات الشرق الأوسط بجامعة بار إيلان- مؤتمر "الربيع العربي.. تداعيات وأفكار"، رابط إلكتروني:
http://www1.biu.ac.il/File/news/file_biu_12_01_09_14_14.pdf

ويرى لسكر أن الهزّة التي يشهدها العالم العربي أصابت إسرائيل بهلع شديد؛ لأنه ليس هناك من يمكنه تفسير ما يحدث، وقد طرح عدّة أسئلة من بينها: ما الذي دفع المواطن الليبي إلى الثورة على نظام فاسد– من وجهة نظره– دام حكمه أربعون عاماً؟ وكيف يمكن للجيش المصري الذي عاش في كنف نظام مبارك ثلاثين عاماً أن ينقلب عليه الآن؟ وينهي كلامه بقوله: إنه في ظلّ كلّ تلك الألغاز يصعب قياس مدى تأثير الإسلام الأصولي على كل تلك الأحداث، إلا أن الأمر المؤكد هو أن عصر التعالي الإسرائيلي على العرب قد انتهى.

لقد اتسمت ردود فعل أجهزة الإعلام الإسرائيلية بالتناقض إزاء ثورات الربيع العربي، فعلى سبيل المثال يرى الكاتب شلومو بروم[١] أن الثورة التونسية أسهمت في تغيير السياسة التي كانت تنهجها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مع الأنظمة العربية، وأن إسقاط النظام التونسي برئاسة بن علي هو جزء من أجندة الرئيس الأمريكي باراك أوباما؛ لإحلال الديمقراطية في الدول العربية، والتواصل مع شعوبها، ففي حال نجح الشعب التونسي في إسقاط نظام بن علي على غرار النهج الأمريكي فإنه سيكون لذلك تأثير قويّ على باقي الشعوب العربية، وسيدعم من موقف التيارات المعارضة في الوطن العربي للتمرد والثورة على الأنظمة الحاكمة، ولعلّ هذا هو سبب تركيز الإعلام الإسرائيلي على تجاوزات بن علي في تونس، ومعاناة الشعب التونسي في ظلّ حكمه، والاعتراف بحقّه في الثورة على هذا الحكم.

هذا فيما يتعلق بثورة "الياسمين"، أما فيما يتعلق بثورة "اللوتس" التي شهدتها مصر فقد تباينت إزاءها التصريحات، فتارة تخرج وسائل الإعلام بتصريحات ترفض الثورة على نظام مبارك، وتارة أخرى تشهد أقلام المحلّلين الإسرائيليين بأحقّية الشعب المصري في المطالبة بحقوقه التي سلبها منه مبارك ونظامه، ولعلّ سبب هذا التباين هو أن ثورة

١ . "تداعيات إسقاط النظام الحاكم في تونس على العالم العربي" شلومو بروم. مجلة "نظرة عليا". إصدار (٢٣٨). رابط إلكتروني:

http://www.inss.org.il/heb/publications.php?cat=81&incat=0&read=4755

"الياسمين" التي شهدتها تونس لم تكن محلّ تأثير مباشر على الأمن القومي الإسرائيلي أو الأمن الإقليمي بشكل عام، بينما كان لثورة "اللوتس" المصرية الأثر الكبير على إسرائيل، فمن جهة قضت على نظام مبارك، ذلك الحليف القويّ لإسرائيل، والضامن لاتفاقيّة كامب ديفيد، والسدّ المنيع لوصول الإخوان المسلمين لسدّة الحكم في مصر–من وجهة نظر إسرائيل–، وهذا يفسر سبب انتقاد أصحاب القرار في إسرائيل لهذه الثورة.

ويرى جانب آخر من ذوي الرأي والقلم الحرّ في إسرائيل أن نضال المصريين تحت حكم ديكتاتوري من أجل الحرية والمساواة هو أمر يتطلّع إليه الإسرائيليون أيضاً، وأن السلام بين دولة تتسم ببعض الحرية مثل إسرائيل ودولة ديكتاتورية مثل مصر هو سلام ضعيف يصعب استمراره، ولعلّ هذا هو السبب في قيام الصحف في إسرائيل بإرسال مراسلين متخصّصين من قِبلها؛ لتغطية مظاهرات التحرير والتغلغل بين الشعب المصري والتعاطف معه وتأييد رغباته والتعبير عن ذلك بشفافية من خلال تقاريرهم التي نشرتها تلك الصحف، وهو الأمر الذي نال ترحيباً بين أوساط الإعلام العربية.

أما فيما يتعلق بثورة البحرين فلم تنل قسطاً كبيراً من اهتمام وسائل الإعلام الإسرائيلية، ومن أبرز ما كُتب عنها مقال نشره يوئيل جوزنسكي تحت عنوان: "الصراع على البحرين ما زال مستمراً"[(١)]، حيث اقتصر الحديث عنها على تأكيد سعي إيران إلى إشعال الصراع بين الشيعة– الذين يمثلون ٧٠٪ من إجمالي السكّان في البحرين– وبين نظام الحكم السنّيّ الذي تخضع له الدولة، وذلك من أجل السيطرة عليها، إذ إن إيران ما زالت تعدّها إحدى المحافظات التابعة لها، علاوة على موقعها الجغرافي باعتبارها تتوسّط دول الخليج العربي، وتحدّها قطر من الجنوب الشرقي والسعودية من الغرب، ولذلك فإنّ سيطرة إيران عليها يضمن لها تهديد دول المنطقة في حال التفكير في مهاجمتها.

١ . مقال "الصراع على البحرين ما زال مستمراً" يوئيل جوزنسكي. مجلة "نظرة عليا" إصدار (٣٢٩). **http://www.inss.org.il/heb/research.php?cat=79&incat=&read=6425**

أمّا الاشتباكات الدامية التي تدور رحاها في سوريا فقد حظيت المظاهرات والاحتجاجات الواسعة التي شهدتها الكثير من المدن السورية باهتمام المراقبين في إسرائيل نظراً لدلالاتها الخطيرة، فالبعض منهم يرى أن ما يحدث في سوريا إشارة إلى اقتراب الثورة العربية من الحدود الإسرائيلية[١]، لا سيّما في ظلّ عجز النظام السوري عن تصفيتها، في حين يرى آخرون أن سقوط نظام بشار الأسد سوف يدخل إسرائيل في حالة من عدم اليقين والضبابية الشديدة، خاصة أن التقديرات الإسرائيلية- على مدار الأعوام الماضية- بشأن إمكانية حدوث أي مواجهات بين النظام السوري ومعارضيه كانت تؤكّد قدرة الرئيس بشار الأسد على الاحتفاظ بكرسي الحكم.

إلا أن ما تشهده سوريا حالياً جعل كبار مسؤولي وزارة الدفاع وأجهزة الاستخبارات في تل أبيب يراجعون تقديراتهم بهذا الشأن، وهو ما عبّرت عنه أجهزة الإعلام الإسرائيلية بشكل تمثّل في نشر تصريحات لمصادر عسكرية إسرائيلية تفيد استعداد الجيش الإسرائيلي لاحتمال تصعيد عسكري سوري عند الحدود الشمالية لإسرائيل في هضبة الجولان أو الحدود مع لبنان، بهدف صرف الأنظار عن الاحتجاجات الجارية في المدن السورية ضد نظام بشار الأسد[٢]، وذلك من خلال استخدام حزب الله أو تنظيم آخر موالٍ للنظام السوري لتسخين الجبهة على طول الحدود الشمالية، لا سيّما أن هناك بالفعل عناصر من إيران ومن حزب الله وحماس تشارك في قمع المظاهرات والاحتجاجات الشعبيّة في سوريا، والتي- حسب الرؤية الإسرائيلية- ستكون الخاسر الأكبر في حال سقوط نظام الأسد.

---

١ . مقال بعنوان "الانتفاضات في العالم العربي وتداعياتها إزاء إسرائيل" مارك هلر. المجلد (١٥). الإصدار (٢). رابط إلكتروني: **www.inss.org.il/upload/(FILE)1344940702.pdf**

٢. مقال "الجيش الإسرائيلي يستعدّ لما بعد سقوط الأسد" آفي يسسخروف- عاموس هرئيل/ صحيفة هاآرتس. رابط إلكتروني: **http://www.haaretz.co.il/magazine/1.1610280**

ولذا فإن المطلوب في ظل الوضع الراهن أن تكون هناك سياسة إسرائيلية، يكون في صلبها قراءة صحيحة للتطوّرات الداخلية في سوريا، إلى جانب تأهب أمني[١] وتنسيق مع الولايات المتحدة وشركاء آخرين وانفتاح تجاه الفرص الكامنة في الوضع الجديد.

ويطرح أودي ديكل في مقال له بعنوان "سوريا إلى أين؟ توصيات للسياسة الإسرائيلية"[٢] عدة أسئلة حول الوضع في سوريا والسيناريوهات المحتملة في حال سقوط نظام بشار الأسد، من بينها: من سيسيطر على مخزون الصواريخ ذات الرؤوس المتفجرة الكيماوية؟ من سيقود الجيش على جبهة الجولان؟ هل سيكون ورثة الأسد أكثر انفتاحاً على الغرب وإسرائيل، أم سيحاولون تصعيد حدة المواجهة لنيل مشروعية داخلية وإقليمية، كما فعل النظام القائم؟ أما في حال فشلت الثورة، واستمر الأسد، فهل سيسعى للحصول على هضبة الجولان من إسرائيل لكسب تأييد الشعب السوري ومن ثمَ ضمان بقائه؟

ومن وجهة نظر ديكل فإن كلّ واحد من هذه الاحتمالات يحمل مخاطر وفرصاً لإسرائيل في آن واحد، مشيراً في هذا الصدد إلى العلاقة المركّبة التي سبق أن أقامها الرئيس حافظ الأسد مع إسرائيل، والتي تمثلت في رفع راية المقاومة ضد إسرائيل والسعي في نفس الوقت لتحقيق توازن استراتيجي معها.

هذا فيما يتعلق بالرؤية الإسرائيلية للربيع العربي الذي يجتاح الشرق الأوسط، غير أن هناك بعداً آخر تُصِرُّ إسرائيل على إبرازه عبر منابرها الإعلامية، وهو موقف إيران وتركيا من كلّ الثورات.

---

١. نقلت اسرائيل مئات الآليات العسكرية إلى الحدود مع سوريا، وتقوم بشكل مستمر باستنفار قواتها لأي طارئ قد يقع.

٢. مقال أودي ديكل "سوريا إلى أين؟ توصيات للسياسة الإسرائيلية"، مجلة نظرة عليا، إصدار (٣٥٩)، http://www.inss.org.il/heb/publications.php?cat=76&incat=&read=6982

يقول البروفيسور إيتمار رابينوفيتش في كتابه "الأفق البعيد، إسرائيل..العرب والشرق الأوسط ١٩٤٨ – ٢٠١٢"[١]: إن إيران هي أبرز المستفيدين من التطورات في المنطقة، وهي التي عملت على تعزيز محور المقاومة في دول الربيع العربي؛ لتصرف الانتباه الدولي عن برنامجها النووي، غير أن ضعف نظام الأسد أو سقوطه سيكون ضربة قويّة لإيران وحزب الله وحماس نظراً لكون سوريا حليفاً قوياً لهم.

ويرى شلومو بروم ويوئيل جوزنسكي في تقرير بعنوان "مصر وإيران، هل يمضيان سوياً"[٢] أن إيران كانت تنظر إلى تداعيات الربيع العربي على أنها مؤشّر على فشل الإدارة الأمريكية، لا سيّما بعد سقوط اثنين من حلفائها في المنطقة العربية هما مصر وتونس، وبَدْء اعتلاء الإخوان المسلمين لسدّة الحكم، وهو ما عبّر عنه الدكتور أليشبع مخليس في مقال له بعنوان "إيران، الربيع العربي وبشرى الثورة الإسلامية"[٣]، وقد تحدّث فيه عن بدء انتشار الثورة الإسلامية في العالم العربي، ومباركة إيران للثورتين التونسية والمصرية باعتبارهما بوادر يقظة إسلامية في العالم مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، كما نظرت إيران إلى التطورات الإقليمية على أنها وضعت خصومها الإقليميّين أمام "بدائل ضيّقة"، وهي تقصد بذلك إسرائيل التي فقدت أحد أهم حلفائها الإقليميين، وهو نظام الرئيس المصري السابق حسني مبارك الذي اعتبرته "كنزاً استراتيجياً"، بسبب حرصه على التوافق مع سياساتها، لا سيّما إزاء التعامل مع

---

١ . إيتمار رابينوفيتش هو محاضر كبير وبارز بتاريخ لبنان في جامعة تل أبيب، عمل سفيراً لإسرائيل في الولايات المتحدة في سنوات التسعينات، وكان رئيس بعثة السلام في سوريا، ويشغل حاليا رئاسة مجلس إدارة جامعة تل ابيب، والكتاب أشارت إليه صحيفة هآرتس تحت عنوان "حتى الوقت الراهن، انسوا السلام"، رابط إلكتروني: **http://www.haaretz.co.il/magazine/1.173752**

٢. التقرير منشور في مجلة "نظرة عليا" إصدار (٣٥٣) معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، رابط إلكتروني: **http://www.inss.org.il/heb/research.php?cat=94&incat=&read=6859**

٣ . أليشبع مخليس هو دكتور في قسم دراسات الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب، المقال منشور ضمن دورية "زمن إيران" رقم (٢٥). رابط إلكتروني:
http://tau.ac.il/humanities/iranian_studies/pulse25.heb.html

القضية الفلسطينية، وخصوصا ما يتعلّق بحصار قطاع غزة، وهو ما يمكن- من وجهة نظر إيران- أن يكسبها إنجازات واسعة على امتداد المساحة الإقليمية الشرق أوسطية، وذلك على حساب خصومها، ومن ثَمّ تقليص قدرتهم على مهاجمتها.

علاوة على ذلك فقد كان من أهمّ تداعيات تلك الموجات الثوريّة ارتفاع أسعار النفط بشكل ملحوظ، لا سيّما في ظلّ امتداد الثورة إلى دول النفط مثل ليبيا التي توقّف إنتاجها النفطي البالغ ١,٦ مليون برميل يومياً، وظهور توقّعات باحتمال امتدادها إلى دول نفطيّة أخرى في المنطقة، وهو ما أدّى إلى تجاوز أسعار النفط حاجز المائة دولار للبرميل، وتجاوز خطّ الثمانية شواقل (أي دولارين) للتر الواحد في اسرائيل لأول مرة، ممّا أدى إلى ارتفاع الأصوات المنادية بتدخّل الحكومة في هذا الارتفاع الحادّ، ولم تجرؤ وسائل الإعلام في إسرائيل على الجزم بربط ذلك بالثورات العربية ومواقف ايران. علماً بأنَّ هذا الوضع يصبّ في مصلحة إيران التي تعتمد على عوائد تصدير النفط كمصدر أساسيّ لدخلها القوميّ.

أمّا في الجانب الآخر، فيرى محلّلون إسرائيليون من بينهم الأستاذ الجامعيّ مائير ليتفاك في دراسة له بعنوان "إيران ودول الخليج"[١] أن الربيع العربي أفقد إيران أوراقاً كثيرة، من بينها أن التطبيع الذي تميل إليه إيران مع مصر لم يحدث حتى الآن، إضافة إلى امتداد الثورة إلى حلفائها في الإقليم خاصّة سوريا، بل إن أصداء تلك الثورة بدأت تنعكس على الوضع الداخلي في إيران، وذلك في ظلّ الأزمة السياسة الناتجة من الاعتراض على نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت عام ٢٠٠٩، وأسفرت عن فوز الرئيس محمود أحمدي نجاد بفترة رئاسية ثانية.

١ . مائير ليتفاك هو بروفيسور في الدراسات الإيرانية بجامعة تل أبيب، والدراسة تمثّل الفصل الأول من كتاب "دول الخليج بين إيران والغرب" إعداد يوئيل جوزنسكي وعوزي رابي وآخرين"، إصدار مركز "ديّان" لدراسات الشرق الأوسط. رابط إلكتروني:
http://www.dayan.org/sites/default/files/Memo-GulfStates.pdf

فقد ساهمت تلك الثورات وتأييد النظام الإيراني لها في تنشيط الدعوة للاعتراض على نتائج الانتخابات الرئاسية، بالرغم من مرور زمن عليها، وذلك برفع نفس شعارات الثورات العربية التي تطالب بمحاربة الفساد والفقر وتبنّي الحرية بشكل فعليّ، غير أن النظام في إيران قابل تلك الدعوات بالقمع وفرض قيود على وسائل الاتصال الحديثة التي مثّلت عنواناً رئيسياً في الثورات العربية والأزمة السياسية الإيرانية مثل "فيس بوك" و"تويتر"، وهو الأمر الذي أسهم في الوقت نفسه في تراجع شعبيّة إيران في المنطقة العربية في ظلّ التناقض الآخذ بالاتساع بين السُنّة والشيعة في الآونة الأخيرة، ولا سيّما خلال العام المنصرم من عمر الثورات العربية.

هذا فيما يخصّ إيران، أما فيما يخصّ الموقف التركي من الربيع العربي فترى الإعلامية الإسرائيلية عوفرا بانجو في سياق محاضرتها التي ألقتها في مؤتمر مركز البحث القومي الإسرائيلي[١]، والتي كانت بعنوان "تركيا والإسلام الديمقراطي" أن تركيا حقّقت مكاسب جمّة في ظلّ المتغيّرات الحاصلة في الشرق الأوسط، وأن حادثة السفينة مرمرة –والتي تُعرف أيضا بسفينة الحرية– والموقف التركي من العدوان الاسرائيلي على غزة، والذي تسمّيه اسرائيل عملية الرصاص المسكوب، دفعا تركيا إلى تبوّؤ مكانة هامّة في العالم العربي، وأتاحا المجال لتركيا لدخول أروقة سياسية ومنافذ اقتصادية ودينية أخرى كثيرة، كما أصبح العرب ينظرون إلى تركيا كنموذج قادم يُحْتَذى به بعد انتصار الثورات العربية، وقد تعزّز هذا الاتجاه في ظل ازدياد شعبية أردوغان في ميادين التحرير العربية، وموقفه الداعم للفلسطينيين خاصة في أثناء عملية الرصاص المسكوب في قطاع غزة.

وعلى الصعيد المقابل يرى المحلل السياسي أريك سيجال في مقال له بعنوان "تركيا، إسرائيل والربيع العربي.. هل هي فرصة لحل الصراع؟"[٢] أنه في ظل تشابك

---

١ . المحاضرة ألقتها الباحثة في مؤتمر عقده معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي على الرابط الإلكتروني: **http://www.youtube.com/watch?v=Ln-pnfOBDEw**

٢ . المقال منشور على الموقع الإلكتروني "نيوز فرست كلاس"، رابط إلكتروني:
http://www.news1.co.il/Archive/003-D-60478-00.html

السيناريوهات السياسية في الشرق الأوسط خرج الرئيس التركي عبد الله جول بتصريح لصحيفة "وول ستريت جورنال" قال فيه إنه ينصح حماس بالاعتراف بإسرائيل كدولة شرعية، وأنه يجب تصديق أوباما عندما قال إن إسرائيل لا يمكنها أن تتحاور مع كيان لا يعترف بها، وإنه من حقّ إسرائيل أن تضع أمنها القومي في صدارة أولوياتها، وهو ما يشير إلى وجود تناقض في تصريحات النظام التركي، وعليه فإنه ينبغي لإسرائيل أن تستغلّ هذا التناقض في رأب الصراع القائم بينها وبين تركيا، لا سيّما أن تركيا كانت تسعى إلى أخذ دور مصر في المنطقة، وبسقوط نظام مبارك أصبح الأمر أسهل على تركيا، ومن ثم فإن تحالف إسرائيل معها يمكن له أن يسهم في تخفيف التوتّر الذي كان قائماً بين إسرائيل والدول العربية، ويقلّص من حالة الاحتقان والعداء الموجودة لدى الشعوب العربية إزاء إسرائيل.

ويمكننا أن ندرك جيدًا أن الإعلام الاسرائيلي أظهر ارتباكاً ما في بدايات الثورات، لكونها سريعة التفاعل أولا، ولتوالي التغيّرات وعدم قدرة الإعلام على تبنّي مواقف أو توجيه بعض منها، إلا أن توقّف زخم الثورات منح الإعلام الاسرائيلي فرصاً للتأمّل والتريّث والتفكير والدراسة المعمّقة، لفهم ما يجري على أرض الواقع، وبدأ الإعلام يميل إلى ترويج فشل الثورات بإطلاق اسم الخريف العربي أو الشتاء العربي عليها، وقراءة الإعلام الاسرائيلي للربيع العربي تعكس تبايناً في الآراء، ولكنه متّفق في أنّ حالة من الذعر والقلق تساور الشارع الإسرائيلي السياسي والاجتماعي.

كانت تلك نظرة عامة وسريعة على مفهوم الربيع العربي لدى إسرائيل، من خلال ما تتوارده أجهزة الإعلام الإسرائيلية لتصريحات أصحاب الرأي والتأثير في الشارع الإسرائيلي.

قراءة تحليليّة في تغطيات مراكز الدراسات ووسائل الإعلام الإسرائيلية للشأن المصري

للفترة من بداية تموز/ يوليو وحتى نهاية آب/ أغسطس ٢٠١٢

أولاً: مراكز الدراسات الإسرائيليّة*

يحتلّ الشأن المصريّ أولويّة ضمن اهتمامات مراكز الدراسات الإسرائيلية المعنية بدعم صناعة القرار الرسمي الإسرائيلي (think tanks). ومن هنا فقد اهتمت هذه المراكز خلال شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس ٢٠١٢ بجملة من المواضيع التي تخصّ هذا الأمر أبرزها: مستقبل العلاقات المصرية- الإيرانية، ومستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية في ضوء فوز مرشّح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي في انتخابات الرئاسة، كما تناولت بالتحليل الهجوم المسلّح على موقع "الماسورة" العسكري المصري في رفح وتداعياته على اتفاقية السلام المصرية- الإسرائيلية، وركّزت كذلك على إقالة القيادات العسكرية المصرية من قبل الرئيس ومدى انعكاسه على مستقبل العلاقة بين البلدين.

١.١. العلاقات المصريّة- الإيرانيّة

ترجّح إحدى الأوراق البحثيّة الصادرة عن مركز دراسات الأمن القومي أن العلاقات الإيرانية- المصرية في عهد الرئيس مرسي تخضع لجملة من الاعتبارات؛ أوّلها: رؤية النظام الجديد لمصالحه القومية في سياق الإقليم، وثانيها: ميزان القوى بين الرئيس المنتخب والبرلمان من جهة، وبينه وبين المؤسسة العسكرية من جهة أخرى، وثالثها: حاجة مصر إلى الحفاظ على علاقات سليمة مع القوى الرئيسية على المستوى الإقليمي والدولي[1].

*** أعد هذا الجزء من التقرير د. عبد الحميد الكيالي مدير وحدة الدراسات الإسرائيلية في مركز دراسات الشرق الأوسط.**

1. Shlomo Brom and Yoel Guzansky, *Egypt and Iran: Will the Two Walk Together?*, INSS Insight No. 353, July 12, 2012, in:
http://www.inss.org.il/upload/%28FILE%291342080606.pdf

وفي هذا السياق تشير الورقة إلى الدور الرئيسي للهوية المصرية التي تنظر إلى نفسها بوصفها محور الأمة العربية وقائدتها، ففي مقالته في الجارديان (١٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٢) انتقد مرسى غياب مصر عن الساحة الدولية، موضّحاً أن هذا الغياب قد خلق فراغاً خطيراً أفضى إلى تقويض الاستقرار الإقليمي، ومن هنا فإن هذه المواقف أو المحدِّدات تؤسس لمصالح مصر مقابل إيران التي ترغب بتوسيع تأثيرها في الأجزاء العربية من الشرق الأوسط، ولنفس السبب فإن مصر لا تنظر بحماس إلى نفوذ تركيا المتصاعد، على الرغم من أن النموذج الإسلامي التركي يعدّ الأكثر قرباً لمصر[1].

وما يلفت الانتباه هنا أن كاتبي الدراسة لم يشيرا إلى تغوّل النفوذ الأمريكي في المنطقة على حساب مصالح دولها وشعوبها، كما أنهما لم يركّزا على إسرائيل بوصفها قوة إقليمية رئيسية في المنطقة، ولم يشيرا كذلك إلى أن استعادة مصر لدورها الإقليمي قد تكون على حساب النفوذ الأمريكي والإسرائيلي في الأساس، أما العلاقات المصرية مع كل من إيران وتركيا، وإن كان يشوبها بعض الخلل، فتبقى علاقات يمكن تصحيحها في إطار الجوار والتعاون بين دول تربطها الجغرافيا والتاريخ والدين.

وتخلص الورقة إلى أن مصر قد تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع إيران لاعتبارين أساسيين؛ أوّلهما: أن تميِّز نفسها عن مصر حسني مبارك، التي كان ينظر إليها على أنها متماهية مع المصالح الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة، وثانيهما: تعزيز السياسة الخارجية الجديدة لمصر بعد الثورة في الحفاظ على علاقات سليمة مع جميع جيرانها.

ومع ذلك لا ترجِّح الورقة أن تنهج مصر علاقات دافئة مع إيران، وتصوّر (أو بالأحرى تهدّد) بأن علاقات من هذا النوع كفيلة بعزل مصر عربياً ودولياً، كما أنها ستضرُّ بوضع مصر في المنطقة ومصالحها في الخليج، وستحجب عنها المساعدات الاقتصادية، ويبدو أكثر منطقية، حسب الورقة البحثية، الافتراض بأن مصر ستدرك، كما

1 ***Ibid.***

أدركت تركيا في أعقاب الربيع العربي، بأن عليها أن تتّخذ موقفاً، والموقف الذي بدا لها صحيحاً وطبيعياً أن تقف إلى جانب أولئك الذين يعارضون إيران[١].

وتجدر الإشارة هنا إلى الموقف الإملائي الذي تتّخذه الورقة في حديثها عن مستقبل العلاقة بين مصر وإيران، وتصويرها بأن أيّ اقتراب مصري من إيران يعني خسارة كبيرة لمصر على المستوى الإقليمي والدولي، وهو ما يتعارض في الأساس مع فكرة أن مصالح الدول ذات السيادة تمليها مصالحها الذاتية في الأساس وليس إملاءات غيرها من الدول أو مواقفها أو مصالحها.

٢.١. العلاقات المصريّة- الإسرائيليّة في ضوء انتخاب محمد مرسي رئيساً لمصر

تؤكد دراسة إسرائيلية للشبكات الاجتماعية المصرية* أن الموقف الداخلي المصري يشير إلى تحديات مرتقبة أمام العلاقات المصرية الإسرائيلية في ضوء انتخاب مرشّح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي رئيساً لمصر، وتذهب إلى أن التقدير السائد في الحوار (الدردشات) هو أن المواجهة بين إسرائيل ومصر شبه محتّمة على الرغم من أن الطرفين لا يرغبان فيها، وتردّ الدراسة هذا الموقف إلى التغيير المتوقع في السياسة المصرية تجاه حركة حماس وقطاع غزة في أعقاب ما تسميه "التقصير المصري" في مواجهة تحدّيات الحكم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تردّه إلى الإرهاب والجريمة في شبه جزيرة سيناء، فضلاً عن الشلل الذي تشهده المسيرة السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين والوضع الفلسطيني بشكل عام وفق معادلة جمود تفضي إلى "لا سلام ولا مقاومة ولا حرب"[٢].

وتخلص الدراسة إلى توصية مفادها أن على إسرائيل أن تعمل بحكمة، وأن تُعطّل قبل الأوان "عبوات ناسفة" كفيلة بأن تؤدّي إلى تصعيد في العلاقات بين الدولتين، منها

---

1. ***Ibid***.

* تجدر الإشارة إلى أن الدراسة لم تشر إلى المواقع المصرية التي اعتمدتها، وإنما تقدّم قراءة عامة لما تسميه "شبكات التواصل الاجتماعي المصرية"، وهي مسألة تقتضي التدقيق.

2 . Udi Dekel and Orit Perlov, *President Morsi and Israel-Egypt Relations: Egyptian Discourse on the Social Networks*, July 2012, INSS Insight No. 357, July 25, 2012, *in*: **http://www.inss.org.il/upload/%28FILE%291343217753.pdf**

تغيير السياسة المصرية تجاه قطاع غزة في ضوء حديث مصر عن فتح معبر رفح ورفع الحصار، وترى أن إسرائيل يمكنها أن تستبق هذه الخطوة، وتنسِّق مع الطرف المصري فتح المعبر ورفع الحصار لتمنع وضعاً يُفرَض عليها، ولا تتدخل في ترتيبه، ويكون بالتالي في غير صالحها[١].

ويناقش تحليل مركز الموضوع نفسه في ضوء الرسالة التي دار حولها الكثير من الجدل والتي من المفترض أن يكون الرئيس محمد مرسي قد أرسلها إلى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس رداً على تهنئته بمناسبة شهر رمضان الكريم، والتي ذكر فيها الرئيس مرسي بأنه يتطلع قدماً إلى "بذل جهودنا لإعادة عملية السلام في الشرق الأوسط إلى مسارها، من أجل تحقيق الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة، ومن ضمنهم الشعب الإسرائيلي"[٢].

ويناقش كاتب التحليل بأن التسليم بصحة هذه الرسالة يقدِّم دليلاً على الافتراض القائل بأن الحكم يفرض الاعتدال حتى على المؤمنين من أمثال الرئيس مرسى الذي يعدّ من قيادات جماعة الإخوان المسلمين في مصر، غير أن التحليل يستدرك بأن هذا الافتراض يبقى محلّ جدل، فرغم أن الكثير من "الأيديولوجيين" قد وضعوا أيديولجياتهم خلفهم عند استلامهم الحكم، إلا أن هناك حالات أثبتت العكس، ومثال ذلك الإمام الخميني والخامنئي[٣].

ويمضي الكاتب في القول بأنه على الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين قد أظهرت عملية ومرونة في تعاطيها مع الواقع السياسي المصري من خلال الانتخابات البرلمانية والرئاسية، غير أن العملية والمرونة لا تساوي الاعتدال الأيديولوجي بأي حال، ويشير إلى أن الإخوان المسلمين والرئيس محمد مرسي، الذي استقال من حزب الحرية

1. ***Ibid***.
2. Mark A. Heller, *The Case of the Missing Missive: Principle and Pragmatism in Egyptian-Israeli Relations*, INSS Insight No. 360, August 5, 2012, in: **http://www.inss.org.il/publications.php?cat=21&incat=&read=6997**
3. ***Ibid***.

والعدالة وجماعة الإخوان المسلمسن، ليسوا على استعداد لأن يزيلوا السيفين المتقاطعين في شعار الجماعة، أو أن يتخلوا عن شعارها "الله غايتنا والقرآن دستورنا والرسول زعيمنا والموت في سبيل الله أسمى أمانينا".

إلا أن الكاتب يستدرك القول بأنه من المحتمل في النهاية أن يصل الإخوان المسلمون إلى نوع من الاعتدال الضمني، أو أن يصادقوا عليه بشكل علنيّ، موضحاً أنه لا يوجد أي ضمانة لنتيجة من هذا النوع، وأن هناك ما يدعو إلى الإبقاء على الشكوك[١].

ويخلص التحليل إلى أنه مهما كانت نتائج تقديرات الموقف في الشأن المصري مضمونة ودقيقة، فلا يُتوقَّع أن يكون لها أثر كبير على السياسة الإسرائيلية، فإسرائيل ستستمر في سياسة "التكيّف الحذر وإبداء الرغبة في التعاون"، مخافة أن تساهم، أو يُعتقد بأنها تساهم، في النتيجة التي ترغب في تجنُّبها، وهي حكومة مصرية يسيطر عليها الإخوان المسلمون مصمِّمة على أن تثبت بأن شعارها ليس مجموعة من الكلمات الفارغة[٢].

٣.١. الهجوم المسلّح على موقع "الماسورة" العسكريّ المصريّ في رفح

في مقابلة مع الباحث في مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي د. يورام شواتزر رجّح هذا الباحث استناداً إلى المصادر الإسرائيلية أن منفِّذي الهجوم على الموقع العسكري في رفح هم مصريون من الجماعات الجهادية التي تنشط في سيناء، ووصفها بأنها مجموعات منظَّمة بشكل جيّد، ولديها ما يكفي من العتاد والسُتَر الواقية، كما أنها لم تستولِ فقط على مدرَّعة من الجيش المصري، وإنما كان لديها تجهيزاتها الخاصة، وأضاف بأن هذه المجموعة قد خطّطت للعملية بشكل جيد جداً وعلى الأرجح منذ فترة طويلة، وبأنها تضمُّ أشخاصاً لديهم التصميم ويتقنون عملهم[٣].

---

1. ***Ibid***.
2. ***Ibid***.
3. *Sinai attack clearly Egyptian operation*- Yoram Schweitzer, interviewed by Yekaterina Kudashkina, Moscow Time, 8/8/2012, in:
http://english.ruvr.ru/_print/84385738.html

ويقدِّم الباحث الإسرائيلي في ثنايا المقابلة جملةً من المعلومات حول المجموعات الجهادية والبدو في سيناء؛ إذ يذهب إلى أن مجموعات أو عشائر من السكان البدو يأخذون دوراً في العمليات فيها، حيث كانوا متورِّطين في الهجمات الانتحارية في الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

ويوضّح بأن المجموعات الجهادية تشكِّل جزءاً من المجموعات العاملة في سيناء، سواءً من بين الإسلاميين السابقين الذين تمَّ إطلاق سراحهم أو من غيرهم ممن يحظون بدعم البدو واستضافتهم في سيناء، مضيفاً بأن مجموعة من بين البدو أنفسهم باتوا يعتنقون معتقدات الجهاديين، وأنه تمّ تجنديهم ليكونوا جزءاً من "اللعبة"، وليقوموا بمساعدة الآخرين القادمين من أماكن أخرى داخل مصر أو حتى من خارجها لمهاجمة كلِّ المنشآت والمواقع المصرية والإسرائيلية، من أجل إنشاء "سيناء الحرة" بوصفها جزءاً من إمارة سيناء، وقد ذكر أن إحدى هذه المجموعات العاملة في شبه جزيرة سيناء، وهو (مجلس شورى المجاهدين)، لا يقرُّ أتباعه بغير حدود الله، وهو ما يعني بأنهم لا يعترفون بحدود سيناء أو الحدود المصرية- الإسرائيلية، وبالتالي فإنهم لا يعترفون بإسرائيل ذاتها[1].

وفي ضوء إرسال مصر للدبّابات إلى سيناء واستخدامها للطيران الحربي في شبه الجزيرة في أعقاب الهجوم على رفح يقدّم د. شواتزر وجهة نظر إسرائيل بشأن تعديل البنود الأمنية في معاهدة السلام، إذ يقول: إن إسرائيل ترى أن معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية ذاتها تتضمّن حلّاً لمسألة زيادة القوات المصرية في شبه جزيرة سيناء، إذ تنصُّ على أن المصريين والإسرائيليين معاً بإمكانهم أن يقرّروا زيادة القوات في شبه جزيرة سيناء، ويضيف بأن إسرائيل سمحت للمصريين بأن يزيدوا عدد قواتهم هناك في مناسبة سابقة. ولكن المسألة، من وجهة نظر إسرائيل، تتعلّق بالجانب المصري من ناحية القرار السياسي، والتصميم العسكري، ونوعية الجنود الذين يتمّ إرسالهم وليس عددهم،

1. ***Ibid***.

فالمسألة لا تتصل بزيادة العدد، فالعدد يمكن زيادته وبطريقة فعالة من خلال توافق إسرائيلي- مصري[١].

١. ٤. قراءة في شبكات التواصل الاجتماعي المصرية حول إقالة القيادات العسكرية

على شاكلة الدراسة السابقة في (١. ٢.) ترجّح دراسة إسرائيلية للشبكات الاجتماعية المصرية* أن هناك أرضية للاعتقاد بأن إقالة الرئيس مرسي للقيادة العسكرية جاءت نتيجة تعاون بين جماعة الإخوان المسلمين والجنرالات الشبّان ضد الجنرالات القدماء أو الحرس القديم (الجنرال السيسي أصغر من طنطاوي بحوالي عشرين عاماً)، وتوضّح الدراسة أن الجنرالات الشبّان في المجلس الأعلى للقوات المسلحة خشوا من أن الحرس القديم لم يعد قادراً على الحفاظ على مصالح المؤسسة العسكرية ومنتسبيها، وإذا كانت الحال كذلك فإن الدراسة تطرح قضية حول ما إذا كانت الحكومة المدنية في مصر ستنجح من خلال هذه الخطوة في إلغاء النفوذ السياسي للعسكر، أم أنه ما زال هناك بعض من "توازن الرعب أو الخوف"، وبالتالي فإن مزيداً من الصراعات متوقَّع في المستقبل إذا ما رغب الرئيس مرسي في أن يحدّ من هذا النفوذ المتبقّي للمؤسسة العسكرية[٢].

وعلى الرغم من نظرية المؤامرة بخصوص الدور الأمريكي، تؤكّد الدراسة على أن كل المؤشّرات تذهب إلى أن الإدارة الأمريكية قد تفاجأت بحركة الإقالات وسرعتها، غير أنه من المنطقي الاستنتاج بأن الإدارة الأمريكية قد علمت بهذه الحركة في فترة متأخّرة من

---

1. ***Ibid***.

* تجدر الإشارة إلى أن الدراسة لم تشر إلى المواقع المصرية التي اعتمدتها، وإنما تقدم قراءة عامة لما تسميه "شبكات التواصل الاجتماعي المصرية"، وهي مسألة تقتضي التدقيق.

2. Mark A. Heller, *The Case of the Missing Missive: Principle and Pragmatism in Egyptian-Israeli Relations*, INSS Insight No. 360, August 5, 2012, *in*: **http://www.inss.org.il/publications.php?cat=21&incat=&read=6997**

خلال بعض الجنرالات المصريين الذين أرسلوا إلى زملائهم من الجنرالات الأمريكيين يخبرونهم بتوقعاتهم حول ما سيجري[١].

وتُرجِّح الدراسة أن تُنتِج المخاوف في أوساط شبكات التواصل الاجتماعي المصرية من توجهات ثيوقراطية/ ديكتاتورية لحكومة الإخوان المسلمين حساسيةً لدى الرئيس مرسي أو حكومته في اتخاذ قرارات يمكن أن تعزِّز هذه التوجهات، وعلى الرغم من ذلك تبقى الانتخابات القادمة والدستور الجديد الاختبار الأمثل لهذه التوجُّهات[٢].

وتخلص الدراسة إلى أن استمرار سيطرة المؤسسة العسكرية على الاستراتيجية الأمنية القومية في مصر سيضمن -من وجهة نظر إسرائيل- الاستقرار في العلاقات على المدى القريب والمتوسط، أما على المدى البعيد فالعلاقات مع إسرائيل ستتأثر بمقدار الإزاحة المتوقعة للعسكر عن هذا الملفّ[٣].

ثانياً: الشأن المصريّ ووسائل الإعلام الإسرائيليّة*

منذ ثورة ٢٥ يناير (كانون ثاني٢٠١١) في مصر، والتي أطاحت بالرئيس حسني مبارك، تتابع وسائل الإعلام الإسرائيلية بشكل حثيث التطوّرات التي تجري على الساحة المصرية، وقد كانت اتفاقيّة السلام الموقَّعة بين البلدين، والأمن في سيناء، والعلاقة مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، والخوف من صعود الإسلاميين العناوين الأبرز التي تناولتها الصحف الإسرائيلية في تغطياتها وتحليلاتها، ويتناول هذا الجزء من التقرير أهم القضايا المصرية التي تطرّق لها الإعلام الإسرائيلي في شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس, ٢٠١٢

1. ***Ibid***.
2. ***Ibid***.
3. ***Ibid***.

*** أعدّ هذا الجزء من التحليل أ. نبيل برغال، مساعد باحث، مركز دراسات الشرق الأوسط.**

١.٢. قراءة تحليليّة لشهر تموز/ يوليو ٢٠١٢

سلّطت وسائل الإعلام الإسرائيلية في شهر تموز/ يوليو ٢٠١٢ الضوء على الوضع الأمني الهشّ الذي أصبح يتنامى على الحدود مع مصر، لا سيّما ما تعانيه القبضة الأمنية المصرية من ضعف في شبه جزيرة سيناء التي أصبحت تعدّ بيئة خصبة لنموّ العديد من التنظيمات "الإسلامية المسلّحة"، وهو ما قد يؤدّي بالحدود مع مصر لأن تكون "خطّ قتال" (يديعوت ٦/ ٧/ ٢٠١٢).

ويعدّ الضعف الاستخباراتي والمعلوماتي لدى أجهزة الأمن الإسرائيلية عمّا يجري في سيناء من الأسباب التي تزيد الأمر سوءاً، ويُرْجِعُ المراقبون هذا الضعف لجملة من الأسباب؛ منها تراجع وتيرة الاتصال بين مسؤولي الأمن على الجانبين الإسرائيلي والمصري (يديعوت ٦/ ٧/ ٢٠١٢)، وبذلك تسعى إسرائيل عبر تناول هذا الضعف وإبراز مخاطره للضغط على الجانب المصري من أجل الدفع به نحو مزيد من التنسيق الأمني، وذلك تحت ذريعة حفظ الأمن على طرفي الحدود بما يعود بالنفع على الإسرائيليين والمصريين على حدٍّ سواء.

كما تناولت الصحف الإسرائيلية الشأن السياسي الداخلي في مصر، ذلك الشأن الذي جهدت في تصويره على أنه ساحة صراع وحرب، وذلك عبر حشد كمٍّ كبير من المصطلحات المبالَغ فيها في معرض الحديث عنه، وذلك من قبيل وصفهم الخطوة التي اتخذها الرئيس المصري محمد مرسي بعيد انتخابه في عودة البرلمان المصري المنحلّ للانعقاد بأنها "إعلان حرب" (هآرتس ٩/ ٧/ ٢٠١٢).

كما كان لزيارات قيادات حركة حماس إلى مصر ولقائهم الرئيس مرسي حضور في الصحافة الإسرائيلة، فقد سعت لعقد المقارنات بين حكم حماس في قطاع غزّة وحكم الإخوان في مصر، فإسرائيل لا تخفي قلقها من تطوّر العلاقات بين مصر وغزّة بما يكسر الحصار، ويسمح بهامش من الحركة السياسية والإعلامية لحركة حماس للتواجد على الأراضي المصرية بعد خروجها من سوريا، فضلاً عن أن إسرائيل ترى أن جماعة الإخوان المسلمين في مصر وحركة حماس تجمعهما أيديولوجية واحدة، ومن هنا ترى إسرائيل أن

تحرّكات الإخوان "ضدها لا تنبع من كراهيتهم للأجانب، بل من عقيدة إسلامية متطرّفة لا هوادة فيها" (إسرائيل اليوم ١٤/ ٨/ ٢٠١٢).

وقد جاء في صحفية هآرتس (٢٧/ ٧/ ٢٠١٢) أنه "وبالرغم من الاستجابة المصرية لطلبات رئيس الوزراء الفلسطيني في قطاع غزة إسماعيل هنيّة إلا أن هذه الاستجابة تبقى جزئية، لأن مصر لا تزال غير جاهزة لفتح معبر رفح أمام عبور البضائع بسبب الضغط الأمريكي، ولأن المجلس العسكري الأعلى برئاسة الجنرال طنطاوي يطالب بأن يُقابَل كلّ تنازل لحماس من الجانب المصري بتغيير في مواقف الحركة حيال قطع علاقاتها مع خلايا الأرهاب العاملة في سيناء، والتي تلحق ضرراً اقتصادياً وسياسياً بمصر من جهة، والمضي قدماً في المصالحة الفلسطينية الداخلية من أجل بناء قيادة موحّدة من جهة أخرى".

أما الرسالة التي ثار عليها لغط كبير حول حقيقة إرسالها من عدمه فقد حظيت بتغطية واسعة في الإعلام الإسرائيلي، فقد أفاد مكتب الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس بأنه تلّقى رسالة من الرئيس المصري محمد مرسي يُعرب فيها عن استعداده لاستئناف المسيرة السلمية في الشرق الأوسط (معاريف،١/ ٨/ ٢٠١٢)، وهو الأمر الذي نفاه المتحدث باسم الرئاسة المصرية ياسر علي (إذاعة الجيش الإسرائيلي،١/ ٨/ ٢٠١٢)، وبغضّ النظر عن حقيقة إرسال الرسالة فإن وسائل الإعلام الإسرائيلية حاولت استغلال الحدث لممارسة نوع من الضغط الإعلامي من أجل معرفة حقيقة الموقف المصري من السلام مع إسرائيل، ومعرفة نوايا الرئيس مرسي تجاه مستقبل العلاقة مع إسرائيل، فالرسالة كما يذهب متفائلاً "مناحيم بن" في معاريف (٢/ ٨/ ٢٠١٢) "تشير إلى إمكانية إحلال سلام حقيقي مستقبلي بيننا وبين الإخوان المسلمين والأمة الإسلامية بأسرها".

٢.٢. قراءة تحليلية لشهر آب/ أغسطس ٢٠١٢

في شهر آب/ أغسطس ٢٠١٢ تناولت وسائل الإعلام الإسرائيلية بشكل مستفيض قضية إقالات كبار القادة الأمنيين والعسكريين في مصر بعد عملية الاعتداء على نقطة الماسورة العسكرية في رفح المصرية، فقد وصفت هذه الخطوة بأنها "دراما يصعب أن

تصفها الكلمات" (يديعوت،١٣/ ٨/ ٢٠١٢)، و"خطوة حاسمة" (هآرتس، ١٣/ ٨/ ٢٠١٢)، و"ثورة حادّة ومفاجَأة لا تقلّ عن ثورة ٢٥ يناير" (إسرائيل اليوم، ١٣/ ٨/ ٢٠١٢).

وقد عبّرت صحيفة هآرتس عن الشعور الذي انتاب دولة إسرائيل عشيّة وصول خبر الإقالات إليها بأنه "شعور بالضياع ممزوج بالذعر" (هآرتس ١٥/ ٨/ ٢٠١٢)، كما رأت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن هذه الخطوة تهدف للسيطرة على مصر من قبل جماعة الإخوان المسلمين التي أصبحت تتغلغل رويداً رويداً في مفاصل الدولة وتحكم قبضتها على مناصب مهمّة فيها (هآرتس ١٤/ ٨/ ٢٠١٢).

وعلى الرغم من ذلك فقد ساد الصمت على المواقف الرسمية الإسرائيلية، إذ لم يصدر عن مسؤول إسرائيلي موقف رسمي واحد تجاه هذه الخطوة، وقد جاءت توصيات بضرورة تحرّك إسرائيلي عاجل نحو فتح قنوات حوار مع القادة الجدد (معاريف ١٣/ ٨/ ٢٠١٢).

وتناول الإعلام مسألة إدخال الجيش المصري لمعدّات عسكرية ثقيلة إلى سيناء لمواجهة المسلّحين في المنطقة، دون ترتيب مسبق مع الجانب الإسرائيلي، وهو الأمر الذي أثار التخوّف من بقاء هذه القوات في سيناء بعد انتهاء العمليات العسكرية، وهو ما يشكّل خرقاً لاتفاقية السلام، ويفتح الباب أمام خروقات أخرى، فضلاً عن أنه قد يشكّل تحدّياً كبيراً لإسرائيل إذا ما حدث تدهور في العلاقات بين الجانبين (إسرائيل اليوم، ١٥/ ٨/ ٢٠١٢)، وقد طرحت هذه القضية عدّة تساؤلات حول عملية التنسيق الأمني بين الجانبين المصري والإسرائيلي، ففي حين رأى البعض أن هذه الخطوة تمّت بالتنسيق الكامل بين الجانبين، ذهب آخرون إلى أن هذه الخطوة كانت من طرف واحد، ولم يعلم بها الجانب الإسرائيلي مسبقاً، الأمر الذي أثار شكوكاً حول مستقبل التنسيق الأمني بين الجانبين (معاريف، ١٩/ ٨/ ٢٠١٢).

وأخيراً تناولت الصحف الإسرائيلية بشكل واسع الاعتداء على رفح المصرية في سيناء في ٥/ ٨/ ٢٠١٢، وشكّل هذا الاعتداء العنوان الأبرز الدالّ على تغيّر الواقع

الأمني على الحدود مع مصر، فـ"سيناء أصبحت أرضاً بلا حاكم ولا حكم" (إسرائيل اليوم، ٦/ ٨/ ٢٠١٢)، وهي بذلك تشكّل حسب بن كاسيب (معاريف، ٦/ ٨/ ٢٠١٢) " قاعدة إرهاب كبرى جهادية تنضمّ إلى غزة المختصّة في هذا المجال منذ زمن، وإلى حزب الله في الشمال، وإن كان لا ينتمي إلى الجهاد السنّي، بل إلى صيغته الشيعيّة، ولكن من أجل قتل اليهود فإن الشيعة أيضا يحظون بالشرعية"

وقد حرصت الصحافة الإسرائيلية على إظهار الموقف المصري على أنه موقف متخاذل وضعيف ومرتبك، وفي المقابل أظهرت أن الموقف الإسرائيلي كان موقفاً قويّاً حازماً في التصدي لهذه العملية، فقد استطاع الجيش الإسرائيلي معرفة العملية قبل القيام بها وإبطالها دون خسائر (يديعوت، ٧/ ٨/ ٢٠١٢)

ومن هنا ركَّز المحلّلون الإسرائيليون على ضرورة تعزيز التنسيق الأمني بين الجانبين الإسرائيلي والمصري، والحفاظ على اتفاقية السلام التي تشكّل صمام الأمان لبقاء الهدوء على جانبي الحدود، ذلك أن الهدوء شرط لازم لجلب الاستثمارات وبقاء تدفّق السيّاح، الأمر الذي من شأنه أن ينعش الاقتصاد المصري الذي يعاني من أزمات كبيرة على حدّ قول بوعز بسموت (إسرائيل اليوم ٧/ ٨/ ٢٠١٢).

خاتمة

نظرة سريعة على الإعلام الإسرائيلي كفيلة بإعطاء القارئ حقيقة الاهتمام الإسرائيلي بالشأن المصري، هذا الاهتمام الذي يتجاوز القضايا الكبرى المشار إليها في بداية هذه الورقة إلى الأمور والحيثيّات البسيطة على الساحة السياسية والإعلامية والاجتماعية في مصر، فمن الحديث عن المستشارين الذين اختارهم الرئيس مرسي (يديعوت،١٧/ ٨/ ٢٠١٢)، إلى مناقشة المسلسل التلفزيوني فرقة ناجي عطا الله (هآرتس، ١٧/ ٨/ ٢٠١٢)، والتعيينات الجديدة في وسائل الإعلام المصرية (هآرتس، ٢٤/ ٨/ ٢٠١٢)، إلى قضية التحرّش الجنسي في الشارع المصري (هآرتس، ٢٨/ ٨/ ٢٠١٢)، كلها دلائل واضحة على حجم هذا الاهتمام الذي توليه وسائل

الإعلام المصرية للساحة المصرية بكافّة تفاعلاتها، وهي بذلك تمارس دوراً معرفيّاً وتوجيهيّاً، إذ لا تخلو تغطياتها للأحداث في مصر من توجيه معيّن يخدم مصالح إسرائيل، ويدفع بالطرف الآخر ليبقى في دائرة ردّات الفعل، وهو ما يعبّر عن حالة الخوف والتوجّس من التغييرات التي تشهدها المنطقة، وعلى رأسها التغييرات في مصر، وإمكانية تحوّلها إلى دولة معادية بعد أكثر من ثلاثة عقود من السلام وإن كان بارداً، بالإضافة إلى خوف إسرائيل من أن تجد نفسها محاطة بطوق إسلامي، لا تملك إزاءه الكثير من الخيارات، الأمر الذي سيفقدها تفوّقها كدولة قوية في الإقليم.

مستقبل مسيرة الإصلاح في الأردن في صالون مركز دراسات الشرق الأوسط

• الأردن يمر بأزمة متعددة الجوانب تحتاج إلى جهود وحكمة جميع المخلصين من أبناء الوطن

• إجراء الانتخابات النيابية وفق قانون الانتخابات الحالي قد لا يفضي إلى تخفيف أجواء التوتر في البلاد

عمّان- عقد مركز دراسات الشرق الأوسط "الصالون السياسي الرابع" يوم الأحد ٢٠١٢/٩/١٦، وذلك تحت عنوان "**مستقبل مسيرة الإصلاح في الأردن**". وأدار الصالون اللواء محمود إرديسات مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في أكاديمية الملك عبد الله الثاني للدراسات الدفاعية، وشارك في النقاشات ثلة من الأكاديميين والسياسيين والخبراء الأردنيين(*).

وقد أجمع المشاركون في الصالون على أن الأردن يمر بأزمة سياسية واقتصادية واجتماعية تحتاج إلى جهود وحكمة جميع المخلصين من أبناء الوطن، سواءً في الحكم أو المعارضة، للخروج من هذه الأزمة وصولاً إلى حاضر أفضل يُجنِّبنا الأثمان الباهظة التي

---

* **المشاركون (حسب الترتيب الهجائي): د. أحمد سعيد نوفل**- أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك، **أ. حمزة منصور**- أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي، **د. خالد عبيدات**، أستاذ علوم سياسية ودبلوماسي أردني سابق، **أ. سالم فلاحات**- مراقب عام جماعة الإخوان المسلمين السابق، **أ. عاطف الجولاني**- رئيس تحرير صحيفة السبيل الأردنية، **د. علي محافظة**- أستاذ التاريخ في الجامعة الأردنية، **د. عودة الجيوسي**- نائب رئيس الجمعية العلمية الملكية للعلوم والبحث، **د. فايز خصاونة**- رئيس جامعة اليرموك الأسبق، **أ. فهد أبو العثم**- وزير العدل الأسبق، **اللواء موسى الحديد**- باحث ومحلل استراتيجي، **د. نظام بركات**- أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك، **أ. جواد الحمد**- مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط.

دفعتها وتدفعها بعض الشعوب العربية في سبيل الإصلاح والتغيير، ولتحقيق مستقبل مستقر في ظل دولة المواطنة التي تحقق للأجيال القادمة أسباب النهوض والتنمية، كما أكدوا على أن الإصلاح في الأردن يمثل مطلباً شعبياً، وليس صراعاً بين قوى المعارضة والحكومات بمعزل عن الحالة الشعبية كما يحاول البعض أن يصوره، مع الإقرار بأن النخب المعارِضة تمثل في النهاية هذه المطالب وهذه التوجهات.

وأكد المداخلون على ضرورة تحقيق الإصلاح الشامل في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ودعوا إلى ضرورة إدارة الدولة بمنهجية جديدة، وإن رأى بعض المداخلين بأن الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه الأردن يتطلب أن يحظى بالأولوية في الإصلاح، غير أن البعض الآخر رآى أن الإصلاح الاقتصادي يلزمه في البداية إرادة سياسية وإصلاح سياسي حتى يتحقق، وبهذا فإن الحديث عن إصلاح في قطاع معين دون الحديث عن الإصلاح في القطاعات الأخرى (بمعنى الإصلاح الشامل) مقولة يعوزها التدقيق والمراجعة، كما أشار المناقشون إلى إشكالية الرأي القائل بتزايد التحدي الأمني في ظل الديمقراطية موضحين بأن العكس هو الصحيح؛ إذ إن الأمن بعيد المدى يستند في الأساس إلى رضا الناس، وهو ما تعيشه الدول الديمقراطية.

كما أوضح المداخلون بأن الشعب الأردني شعب مُسيّس يحسب خطواته ويضبط إيقاعها بما لا يؤدي إلى تدمير البلاد وإثارة الفوضى، كما أنه يقبل بإصلاحات متدرجة، لكنه لا زال غير مطمئن إلى الإرادة السياسية واستقلاليتها لدى النظام على هذا الصعيد، وفي المقابل فإن نظام الحكم في الأردن نظام "غير دموي" ويقوم على التوازن الاجتماعي والاقتراب من الناس من حيث الفلسفة والممارسة، لكن تلاقي الإرادتين ما زالت تشوبه عقبات أساسية تؤثر على رؤية صانع القرار.

ومن جهة أخرى أشار المداخلون في نقاشاتهم إلى أن المستقبل هو صنيعة الحاضر، مقدمين قراءات لحاضر مسيرة الإصلاح في الأردن من حراك شعبي وتشكيل لجنة للحوار الوطني وإجراء التعديلات الدستورية وتغيير الحكومات، ورأوا أن إقرار قانون الانتخابات بصيغته الحالية يناقض مخرجات لجنة الحوار الوطني، ويعدّ تراجعاً في مسيرة

الإصلاح، وتأزيماً للوضع السياسي في البلاد، حيث تقاطع قوى سياسية أساسية الانتخابات، فضلاً عن العزوف الشعبي للتسجيل فيها.

وذكر المداخلون بأن ثمانية عشر شهراً من الحراك الإصلاحي في الأردن قد حققت بعض الإنجازات غير أنها لم تكن كافيةً للدفع باتجاه تبني إصلاحات حقيقية؛ إذ يكثر الحديث عن الإصلاح في المستقبل غير أن الواقع والممارسة الفعلية تشير إلى الجمود وربما التراجع في مسيرة الإصلاح، وتساءل المشاركون عن تأخير استكمال الإصلاحات وهي متاحة اليوم وبيد صانع القرار، ورغم أن النظام أخذ المبادرة وقدم مقترحات محددة إلا أن مجمل ما قدّمه لم يرق بعدُ إلى الحد الأدنى لمطالب القوى السياسية المعارضة.

وأرجع بعض المداخلين عدم تحقيق الحراك الإصلاحي لكل أهدافه حتى الآن، إلى ضعف التوافق على مشروع الإصلاح السياسي بين قوى المعارضة، وعدم وضوح الأفق السياسي لديها، وبذلك فإن الأزمة التي تشهدها البلاد حالياً حاضرة لدى النظام كما هي حاضرة لدى قوى المعارضة، فلا الحكومة تعمل في بيئة مريحة ولا المعارضة كذلك، وهو ما يجعل الخروج من المأزق مصلحة للطرفين.

ورسمت إحدى المداخلات مجموعة من المحددات لمسيرة الإصلاح في الأردن، **أولها** توفر إرادة سياسية حقيقية قادرة لتحقيق قفزة بالإصلاح السياسي على صعيد المؤسسات التشريعية والحكومات، **وثانيها** الشروع بإصلاح اقتصادي يكون في صالح المواطن الأردني، ولا يضع أولوية له خدمة فئة قليلة، **وثالثها**، إجراء مقاربات دبلوماسية وسياسية حقيقية بهدف إعادة موضعة الأردن في الإقليم في مواجهة المشروع الصهيوني. **وآخرها**، معاودة مراجعة الدستور بما يحقق الإصلاح السياسي المستقر باتفاق الجميع، وإعادة النظر في صلاحيات كافة مؤسسات الدولة بشكل يفضي إلى فصل حقيقي بين السلطات وعدم تركيزها في جهة واحدة.

وحيال مستقبل مسيرة الإصلاح في الأردن تناولت بعض المداخلات ثلاثة من السيناريوهات المحتملة، **أولها**: التفاهم والتوافق على قواسم لمسيرة الإصلاح، **وثانيها**: اكتفاء النظام بما قدّم من إصلاحات دستورية وقانونية، **وثالثها**: اتجاه النظام أو قوى

متطرفة فيه إلى الصدام السياسي والشعبي مع المعارضين والحراكات الشعبية، وهو سيناريو من شأنه أن يؤثر سلباً على مستقبل البلاد واستقرارها ونهضتها ونمائها.

كما خلصت النقاشات إلى أن مستقبل مسيرة الإصلاح في الأردن لا ينحصر بين خيارين فقط: الإبقاء على الوضع القائم أو السير باتجاه الفوضى والانفلات، فقد شددت النقاشات على وجود طريق ثالث، وهو طريق الإصلاح الحقيقي الذي يعد ضمانة لمستقبل البلاد وأجيالها القادمة وتحقيق المصلحة للجميع.

وقدّم أحد المداخلين توصيات للخروج من الأزمة الراهنة تمثلت في الدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تحظى بشعبية تقدم قانونَ انتخاب جديداً يحظى بالتوافق، وتجري الانتخابات القادمة على أساسه، كما أكد معظم المداخلين على أن المضي في إجراء الانتخابات النيابية وفق قانون الانتخابات الحالي سيؤدي إلى تشكيل مجلس جديد لن يفضي إلى تخفيف أجواء التوتر في البلاد ولا يعدّ بداية للخروج من الأزمة السياسية التي تعيشها، وأكد المشاركون على أن القفز على حقيقة الأزمة القائمة والمأزق السياسي لن يحل المشكلة من جهة، وسيؤثر على العلاقات القائمة بين النظام السياسي والشعب والقوى السياسية، ناهيك عن تفاقم المعاناة الاقتصادية في ظل السياسات المتبعة والإدارات القائمة عليها.

وأوصى المشاركون بالعمل على بلورة تصورات ومشاريع إصلاحية حقيقية ومتكاملة للتداول لدى الطرفين يمكن أن تحقق قفزة نوعية تخرج البلاد من المأزق من جهة، وتجنبها أي تفاعلات غير إيجابية في ضوء التحولات المحيطة في الإقليم من جهة أخرى.

تحوّلات السياسة الانتقاليّة وتحدّياتها في مصر*

لا يُعدّ دخول الدولة مرحلة جديدة بانتخاب رئيس للدولة وتسلّمه السلطة سوى مرحلة مهمّة في التمهيد لتكوين نظام جديد، حيث إن إعادة بناء الدولة وعلاقتها بالمجتمع تتطلب مراحل متعددة من التحوّل الاجتماعي، من ذلك أن الدولة ستشهد تنافساً وصراعاً بين مكونات النظام القديم والنخبة الجديدة التي تسعى إلى تغيير فلسفة السلطة السياسية، ويتخذ هذا الصراع أشكالاً عدة ترتبط بفلسفة التنمية والتفاصيل الإجرائية لتكوين المؤسسات والإدارة اليومية لها، وبالتالي ستكون عملية الانتقال السياسي محلّ جدال ونقاش على مدى الفترة المقبلة.

وتناقش هذه الورقة التحديات أمام النظام الجديد، تلك التحدّيات التي تعوق اكتماله ونضجه، وذلك من خلال تناول عملية تطوّر المراحل الأولى للفترات الانتقالية، والتي تشهد نوعاً من تنازع السلطة وتفككها أو توزيعها على أكثر من طرف، ومن ثم فإن القضية محل النقاش تتمثل في اجتياز العقبات التي تواجه ترتيبات السلطة في المرحلة الانتقالية والتغلّب على العيوب المرحلية ومنع تحوّلها إلى عيوب مزمنة للنظام السياسي الجديد، لا سيما ما يتعلق بالقيم الديمقراطية والعلاقة بين المدنيين والعسكريين، وذلك وفق معادلات وعلاقات تقوم على أساس التكامل والمصلحة الوطنية.

أولاً: البنية الأساسية للوضع السياسي

قبل مناقشة التحدّيات التي تواجه الدولة، هناك ضرورة للتعرّف على مكوّنات المشهد السياسي الذي تكوّن خلال المرحلة الانتقالية في مصر، وذلك باعتباره يشكل أساس النقاش والتحليل، وهو ما نتناوله في المحاور الآتية:

* إعداد الدكتور خيري عمر، أستاذ علوم سياسية- مصر.

أ) نتائج انتخابات الرئاسة

يكشف إعلان نتيجة الانتخابات وشرح خطواتها، كما حدث في المؤتمر الصحفي للجنة العليا في ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، أن مصر باتت على أعتاب مرحلة جديدة، رغم حالة الانقسامات التي عكستها نتائج الانتخابات على المستويات السياسية والاجتماعية، إذ إن الإعلان يعكس- بدرجة ما- مدى احترام مؤسسات الدولة للإرادة الشعبية وبروز فرص لحيادها في المستقبل، وهو ما يعدّ تطوّراً جوهرياً في بنية المؤسسات السياسية وتفكيرها، حيث إن قبولها بفكرة الانتخابات الحرة والنزيهة يمهّد الأرضية لحدوث تحوّلات عميقة في الدولة والنظام السياسي، بما يضع المجتمع أمام مرحلة جديدة من إعادة البناء السياسي والاجتماعي، ولا تقلّل من ذلك التحديات المرتبطة بعملية الانتقال السياسي والمترتبة على تغلغل النخبة السياسية السابقة في جهاز الدولة، وهو ما يفرض مزيداً من التحدّيات أمام الفترة الانتقالية الثانية.

وبشكل عام ساهم الإشراف القضائي على الانتخابات مساهمة فاعلة في مرحلة الانتقال ما بين الفترتين الانتقاليتين الأولى والتمهيد للفترة الانتقالية الثانية، إذ يكشف بيان إعلان نتيجة الانتخابات وكلمة القسم الرئاسي في مقرّ المحكمة الدستورية عن إرساء عدد من القواعد المهمة لدى صياغة النظام السياسي الجديد والذي يشارك في صياغته الكثير من الأطراف السياسية، لا سيما ما يتعلّق بتوازن السلطات، وهي أوضاع يتوقف استمرارها على طبيعة الدستور ومدى التلاقي الشعبي حول توجّهاته، فقد صار من المهم في هذه المرحلة التمهيد للانتقال نحو التنوّع المؤسسي والتعدّدية السياسية.

ورغم الصراع حول إعلان نتيجة الانتخابات بين مناصري النظام السابق والحركات الثورية، فقد انحازت مؤسسات الدولة لعملية التغيير الثوري، واتجهت إلى حماية الإرادة الشعبية بإعلان النتيجة دون تدخّل أو عبث، وإذا كان هذا الموقف يرجع جزئياً إلى الخشية من تزايد المدّ الثوري ومحاولة امتصاص الصعود السياسي لجماعة الإخوان بعد تفريغ سلطة رئيس الدولة من مضمونها في ظل استحواذ المجلس العسكري على السلطة

الفعلية في الدولة، فإنه ثمة تفسير آخر يذهب إلى أن فوز أحمد شفيق سوف يرتّب لعودة النظام السابق بكامل أركانه الأمنية والاقتصادية، وهو ما يشكّل تحدّياً للجيش والاستقرار في الدولة.

ولذلك يُعدّ من الأهمية استكمال العمل على تطوير حالة الاصطفاف الوطني، حيث إنها صارت تشكّل "طوق النجاة" لاستمرار الثورة، ولم يكن غريباً أن تشكّل مسألة الاصطفاف الوطني محور المناقشات قبل إعلان نتيجة الانتخابات وبعده، وقد تمّ تناولها من وجهتي نظر؛ الأولى تذهب إلي أنها صارت أولوية بعد اكتساب الثورة زخماً جديداً بفوز د. مرسي، وضعف فرص نخبة النظام السابق في استعادة مكانتهم، والثانية أن الاصطفاف الوطني يشكّل تحدّياً للرئيس وجماعة الإخوان/ حزب الحرية والعدالة، وهو في طبيعته موقف نقدي يراهن على عدم قدرة الإخوان المسلمين على قيادة حركة وطنية توافقية، وقد طرحت فرضيّات ذهبت إلى أن التوصّل إلى صيغ توافقية في تشكيل مؤسسة رئاسية وحكومة متنوعة الانتماء سوف يشكّل بداية جيدة لإزالة الانتقادات وخلق بيئة توافقية تساعد على إنجاز الأهداف المرحليّة للثورة، والتي تتمثل في بناء نظام سياسي ديموقراطي تعدّدي يدعم الدولة في مواجهة التحدّيات الخارجية.

وعلى مستوى المواقف الخارجية كسبت نتائج الانتخابات الرئاسية احترام الكثير من البلدان في الشرق والغرب، وقد أشارت التقارير الإخبارية في ذاك الوقت إلى أنّ ما يحدث في مصر يمثّل نقطة تحوّل في منطقة الشرق الأوسط ودعماً لمسار الثورات العربية.

وبشكل عام جاءت ردود الفعل من بلدان أوروبا والولايات المتحدة إيجابية وداعمة للانتقال السلميّ للسلطة وتدعيم الاستقرار السياسي في المنطقة، وهذا ما يشير إلى إمكانية وجود مساحة واسعة للتلاقي حول المصالح المشتركة داخل المنطقة وخارجها.

ب) تشكيل الحكومة

جاء تشكيل الوزارة في سياق أزمة سياسية، تكوّنت من متغيّرين، أولهما يتعلّق بالأزمة بين رئاسة الجمهورية والمجلس العسكري، حيث سارت حالة من تنازع السلطات بين الطرفين، فبعد استعادة المجلس العسكري للسلطة التشريعية، وفقاً للإعلان الدستوري

المكمِّل، صارت اختصاصات رئاسة الجمهورية محدودة وتحت رقابة العسكريين، وقد انعكست هذه الثنائية في العديد من التصرّفات، بحيث صارت تفرض قيوداً على عملية الانتقال السياسي نتيجة الصراع حول استمرار الجمعية التأسيسية أو حلها وإعادة تشكيلها مرة أخرى.

غير أنه مع حدوث الاعتداء على الجيش المصري في رفح في آب/ أغسطس الماضي، حدثت تغيّرات متسارعة في قيادة الجيش في ١٢ آب/ أغسطس ٢٠١٢ أدّت إلى إلغاء الإعلان المكمِّل وحل المجلس العسكري وإعادة تشكيل قيادة القوات المسلحة، وهي إجراءات ساهمت في توحيد مركز السلطة في رئاسة الجمهورية.

وقد جاء المتغيّر الثاني الذي ساهم في تشكيل الوزارة، وهو ما يتعلّق بالالتزامات المتبادلة في أثناء الانتخابات الرئاسية، إذ إنه مع تأخّر إعلان نتائج الانتخابات ونشر الأخبار عن تزويرها لصالح شفيق حدثت نقاشات داخل إطار تحالف "الجبهة الوطنية"، أدّت إلى بلورة وثيقة صدرت في ٢٢ حزيران/ يونيو، نصّت على مشاركة كلّ الأطراف في المؤسسات السياسية، ولا سيّما ما يتعلق بتكوين الفريق الرئاسي أو الوزارة، كما نصت على أن يكون رئيس الوزراء من خارج الإخوان المسلمين/ حزب الحرية والعدالة.

وفي ٢٤ تموز/ يوليو ٢٠١٢ تمّ تكليف وزير الريّ والموارد المائية في وزارة الجنزوري (هشام قنديل) بتشكيل الوزارة الجديدة، وقد لازم تشكيل الوزارة الكثير من التحدّيات، كان في مقدّمتها ما يتعلق بثنائية السلطة بين رئيس الجمهورية وبين قيادة الجيش، فقد ثار صراع على أولوية اختيار الوزراء، كما ثار جدل حول أحقّية المجلس العسكري باختيار الوزارات السيادية واحتفاظه بوزارة الدفاع، وبشكل عام عكست تركيبة الوزارة بعض جوانب الجدل السياسي، ليس فقط فيما يرتبط بالصراع داخل السلطة، بل تعدّتها إلى ما يرتبط بالجدل السياسي بين الأحزاب والجماعات السياسية.

فرغم تخصيص أربع وزارات لحزب الحرية والعدالة/ الإخوان المسلمون من إجمالي ٣٥ وزارة ثارت انتقادات من جانب الأحزاب الليبرالية والاشتراكية حول سعي الإخوان للسيطرة على الدولة، إذ يرون أن دخول الإخوان في الوزارات الخدمية كالتعليم والقوى العاملة والشباب تمنحهم الفرصة للاحتكاك بالفئات الشعبية المختلفة، بما يساعدهم على التقدّم في الانتخابات التشريعية والمحلية.

وبغض النظر عن مدى هشاشة هذه الرؤى والمواقف، فقد ظلّ تشكيل الوزارة يعكس جوانب الأزمة السياسية في الدولة، حيث استمرّت النخبة السابقة في الوزارات المهمّة المعنية بالأمن والاستثمار والخارجية، كما احتفظت تنقّلات الشرطة بالجسد الرئيسي لجهاز الأمن وهيئة الشرطة، وقد لازم تلك الأوضاع تباطؤ في تغيير المحافظين، وهو ما يكشف عن الصعوبات التي تواجه عملية الانتقال السياسي.

وهنا يمكن القول إن تشكيل الوزارة جاء في سياق أزمات الانتقال السياسي التي تشهدها الدولة، ولذلك كانت اختيارات حزب الحرية والعدالة تميل إلى توسيع نطاق المشاركة لكل الأطراف السياسية في الدولة، بحيث لا تقتصر فقط على الأحزاب السياسية، إذ سعى أيضاً إلى إدماج المؤسّسات السياسية في العملية الانتقالية؛ كتوسيع دور القضاة وإعادة تشكيل المجلس الأعلى للصحافة ومجلس حقوق الإنسان بما يراعي تمثيل كل التيارات الفكرية والسياسية، وقد انعكست هذه السياسة في تمثيل حزب الحرية والعدالة بمتوسط ٣٠٪ من الوظائف العامة، بما فيها تشكيلات مؤسسة الرئاسة، سواء من حيث المساعدون للرئيس أو هيئته الاستشارية.

ورغم التوسع في اختيار الأفراد للمناصب العامة سارت حالة من الامتناع (الاعتذار) لدى كثير من الأحزاب السياسية عن المشاركة في المناصب السياسية ورفض الترشيحات للمجالس القومية، وقد اتّجهت تلك الأطراف إلى تفسير مواقفها على وجهين؛ فإمّا أنها تفضّل إعداد نفسها للانتخابات التشريعية وإمّا أنها تريد ترك الفرصة كاملة لـ"الحرية والعدالة" لتنفيذ برنامجه.

وعلى أية حال فقد غلب على مواقف الأطراف السياسية في تلك الفترة الميل الشديد نحو المطالبة بحصص محدّدة وفق واحد من معيارين؛ هما نتائج الانتخابات التشريعية، أو التساوي فيما بينها، وكان تضاؤل صلاحيات الرئيس الخلفية التي شكّلت مواقف كثير من الأحزاب وتوجّهها نحو عدم المشاركة في الوزارة.

ثانياً: تحدّيات السلطة والدولة

تعدّ التحديات محاولة لاستكشاف الإشكالات والمشكلات التي تواجه النظام السياسي، وذلك بغرض تحليلها وصياغة تصوّرات للتعامل معها، وفي المرحلة الحاليّة تتكون التحدّيات التي تواجه النظام السياسي من أربعة مكونات؛ هي إنجاز الدستور الجديد، والتكيف مع ثورة التوقّعات، والتعامل مع حالة الاستقطاب والتحالفات، وصياغة سياسات العدالة الاجتماعية، وممارسة سياسة خارجية في عالم متناقض المصالح.

أ) الدستور

تبدو جدليّات العلاقة بين التيارات الفكرية المعضلة التي تواجه النظام الجديد، والتي تتطلب تصوّرات وحلولاً حاسمة، وهي تتعلّق بطبيعة الانتقال السياسي ومدى استيعابه لتطلّعات القوى السياسية والمجتمع، وفي هذا السياق سوف يشكّل النقاش حول الدستور الملامح الأساسية لقضايا التحوّل وبناء النظام الجديد.

وثمة اعتقاد يذهب إلى أن النقاش الدستوري سوف يشكّل أهم التحديات التي تواجه السلطة السياسية وجماعة الإخوان المسلمين، إذ يعدّ مرحلة فاصلة ليس فقط بين عهدين، ولكنه نقاش حاسم لتوجّهات الدولة وهُويتها، وهو ما يعدّ مسألة حرجة في ظل وجود الاستقطاب السياسي بين التيارات السياسية.

وبشكل عام ترجع حالة الاستقطاب إلى الأداء السيىء للمجلس العسكري في الفترة الانتقالية، والذي غذّى الصراع بين القوى السياسية بدءاً من استفتاء ١٩ آذار/ مارس ٢٠١١، وإصدار الإعلان الدستوري في ٣٠ آذار/ مارس الذي يُضْعِف مشروعية الاستفتاء.

ومنذ تلك الفترة برزت عدة نطاقات للصراع، ليس فقط بين الإسلاميين والعلمانيين، ولكن أيضاً بين الإسلاميين أنفسهم، وقد ظهر هذا التفتّت والتنابذ السياسي على مدى الفترة التالية للاستفتاء الدستوري، فقد زاد الانقسام السياسي الذي تحوّل بدوره إلى استقطاب مع إجراء الانتخابات التشريعية، لا سيما بين حزب النور وحزب الحرية والعدالة، حيث اندلعت منافسة بين مدرستين في الحركة الإسلامية، امتدت آثارها إلى انتخابات الرئاسة عندما أيّدت المدرسة السلفية ترشيح عبد المنعم أبو الفتوح، رغم اختلافها مع منطلقاته الفكرية.

وهنا يمكن القول إن المشكلة التي ظهرت خلال الفترة الماضية تمثلت في غياب الإطار القانوني الحاسم الذي يحظى بالشرعية السياسية، حيث ظلّت الخلافات مستمرة حول طرق صياغة قانون مباشرة الحقوق السياسية وغيره من القوانين، وهو ما أتاح فرصة لهزّ الأساس القانوني لكثير من الممارسات السياسية والتدخل في توجيه بعض القضايا.

ومن هنا تبدو أهمية صياغة النظام القانوني للدولة وقانون الانتخابات على أساس التوافق والتراضي كطريق لبدء مرحلة جديدة في تاريخ الدولة، إذ إن صياغة الدستور في حالة احتقان سياسي سوف تؤدي إلى حالة من القلق والتوتّر، وهي حالة يصعب معها الانتقال السلس نحو الدولة الجديدة.

ومن ثم تعد مسألة تماسك أبواب الدستور ومواده وتجانسها من المقوّمات الضرورية للخروج بدستور يقود نحو التغيير الاجتماعي، كما ينقل الدولة من حقبة التخلّف التشريعي التي شهدتها البلاد في فترة ما بعد الاستقلال، حيث اتّسمت الوثائق الدستورية التي صدرت في فترة ما بعد ثورة ١٩٥٢ بالتناقض والتعارض فيما بين نصوصها، وينطبق ذلك على الميثاق الوطني ودستور ١٩٧١، وخاصة في المراحل المتأخرة من العمل به، والتي تمثّلت في تزايد الفجوة مع حالة التطور السياسي والاجتماعي.

ومن هنا فقد صارت القواعد الدستورية بعيدة عن التكيّف مع التغيّرات والتحوّلات التي يشهدها المجتمع منذ منتصف عقد السبعينيات من القرن الماضي، ولا سيّما ما يتعلق بالانفتاح الاقتصادي والتعدّدية الحزبية، وهي سياسات رسّخت على مدى

ثلاثة عقود أوضاعاً لم تفلح التعديلات الدستورية في معالجتها، مما أدّى إلى اندلاع الثورة على حالة الجمود وتشوّه التشريعات التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة.

ولدى التصدّي لصياغة دستور جديد تعدّ مسالة التماسك والتجانس حيوية وضرورية لتكوين نظام سياسي متوازن ينقل الدولة والمجتمع إلى التعددية السياسية ويُثري التنوع الاجتماعي والاقتصادي، ولذلك فإن الإجابة على أسئلة التطوّر وبناء الدولة فيما يتعلق بهوية التنمية والسياسات الاجتماعية وبناء سلطة سياسية متوازنة وتأسيس الحقوق والواجبات على مبدأ المواطنة وتكافؤ الفرص، هذه كلّها تعدّ من المقوّمات العامّة اللازمة لصياغة دستور يتجاوز حالة القلق والتشوّه التشريعي التي سادت الخبرة المصرية خلال العقود الماضية.

غير أن تطلّع الكثير من المؤسسات السياسية والحركات النقابية إلى زيادة صلاحياتها وتعزيز دورها في الدستور الجديد سوف يضع الكثير من العقبات أمام صياغة دستور متجانس، وهو ما يفقد الدستور أهم خصائصه التي تتمثل في وحدة الفلسفة التشريعية ومبدأ وحدة الدستور وأن تكون الدولة على مسافة واحدة تجاه كل مواطنيها.

ب) ثورة التوقّعات

لعل أطرف تعليق يعبر عن "ثورة التوقعات" هو ما ظهر من تعليقات على «الفيس بوك» ليلة الإعلان عن نتيجة الانتخابات الرئاسية من أن الرئيس الجديد الدكتور محمد مرسى أمضى أربع ساعات ولم يفعل شيئاً، مما يشير ذلك إلى اشتعال ثورة التوقّعات لدى المصريين المنتظرين رئيساً يمسك بعصا سحرية، يعدل الأوضاع المائلة فى ساعات أو أيام.

وتُعدّ ثورة التوقّعات من الحالات الملازمة للتغيير الثوري، حيث تتسع آمال الشعوب وتطلعاتهم لحياة مثالية تقطع الصلة مع الماضي، وفي هذا السياق يشكّل الانتقال من نظام حسني مبارك إلى نظام جديد مختلف في تكوينه ومقوّماته الحلم الرئيسي لكثير من فئات الشعب، غير أنه غالباً ما تصطدم التطلّعات الثورية بمكوّنات الدولة وتركيبة المجتمع وحالة الصراع بين النخب القديمة والجديدة.

وهنا تكمن التحديات الحقيقية المرتبطة بوراثة النظام القديم بتعقيداته الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يتطلّب صياغة الأهداف الاستراتيجية والمرحلية لوضع حلول حاسمة للمشكلات المزمنة والتخفيف من حدّتها، و يمكن رصد مجموعة من التحديات المرتبطة بثورة التوقّعات، وهي:

١. تطلّع جيل الشباب للمشاركة في بناء الدولة والنظام السياسي، وهذا التحدّي يتأسّس على شرعية ثورية قامت بها حركات الشباب كمحفّز لاندلاع الثورة، فعلى هذه الأرضية تتبلور مطالب سياسية تتمثل في المشاركة في السلطة والمؤسسات وحق العمل والتأمين ضد البطالة، وهو ما يشكّل ضغطاً على سلطات الدولة والأحزاب لإفساح الطريق أمام الأجيال الجديدة للمشاركة في الشأن العام، ومن ثمّ فإن التأخّر في الاستقرار على الصيغ النهائية للنظام السياسي سوف يساهم في زيادة الانقسام بين الأجيال السياسية، مما يعطي الفرصة للاحتجاج والتظاهر.

٢. التخلّص من مصادر التوتّر المرتبطة بالنظام القديم، وهي تتعلق بشكل أساسي بطريقة استبعاد الموالين للنظام السابق من الوظائف العامة ومحاسبة المتورطين في الفساد وإهدار القانون، وثمّة اعتقاد لدى الحركات الثورية بأن الانتقال إلى نظام جديد يتطلب استبعاد العناصر والمقوّمات التي شاركت في استمرار النظام السابق، وهناك جدل بأن النظام القضائي القائم لايكفي لتحقيق العدالة، وخاصة مع حصول العديد على البراءة من القضايا السياسية والجنائية.

٣. تلبية الحاجات اليومية في ظل ضعف قدرة قطاع الخدمات والبنية الأساسية في تلبية حاجات المجتمع، وهذا ما يشكّل تحدياً للوزارة الجديدة، وهنا يمكن النظر إلى برنامج الـ١٠٠ يوم من وجهة أنه خطة مرحلية لتخفيف حدة الأزمة في الحاجات اليومية للسكان، والتي تتصدى لتوفير الطاقة والخبز المناسب وتحسين المرور والأمن والنظافة.

وإذا كانت فترة ثنائية السلطة بين الرئيس والمجلس العسكري قد أدّت إلى حدوث ارتباك في أداء الحكومة في هذه الملفات، فإن الفترة التالية لتغيير المجلس العسكري شهدت انتعاشاً في بعض الملفات، وهو ما يمهد الطريق لاستكمال التقدّم في القضايا الجماهيرية، غير أن حدوث تقدّم في هذه الملفات يرتبط بوجود تصوّر وخطّة استراتيجية لتعديل الهيكل السياسي والاقتصادي للدولة، بما يُوَلِّد ميزات وأوضاعاً جديدة تساعد على التدخل للإصلاح.

٤. تحقيق العدالة الاجتماعية من وجهة الاقتصاد السياسي، إذ لا يُنظر إلى الإنجازات فقط من ناحية الأداء الاقتصادي، ولكن أيضاً من وجهة مدى فاعلية أداء النظام الجديد تجاه احترام كرامة الإنسان ومعالجة اختلال التنمية عبر نظرية عادلة لتوزيع الدخل القومي على المواطنين، ويعدّ مركز التحدي هنا في التوصل إلى نظام عادل للأجور وتجنّب المعالجات المؤقتة لتقدير أجور بعض المهن والفئات الاجتماعية، فمهمة سياسة التوزيع الجديدة مراعاة تقدير القيمة الحقيقية للجهد البشري وخفض التفاوت في الأجور، وهذه المسألة تحتاج إلى استراتيجية تنموية تستغرق عدة أعوام.

ج) التحالفات الحزبيّة

رغم الجدل حول اقتراب الانتخابات التشريعية تتجه الأحزاب والكيانات السياسية إلى تكوين تحالفات انتخابية سواء لمواجهة الأحزاب الإسلامية أو الأحزاب الليبرالية والاشتراكية، وفي هذا السياق أُعلِن عن تأسيس تحالف "حزب المؤتمر الوطني المصري[١]"

---

١ - يضم المؤتمر الوطني ٢٥ حزباً وحركة سياسية، أبرزها حزب المصريين الأحرار وحزب الجبهة الديمقراطية وحزب غد الثورة، وحزب الأحرار، بالإضافة الى أحزاب: الجيل الديمقراطى، والسلام الاجتماعى، والاصلاح والتنمية، ومصر العربى الاشتراكى، والتحرير المصرى (صوفيون)، ومصر الفتاة، والاتحاد المصرى العربى، وحزب المحافظين، وحرّاس الثورة، والمواطن المصرى، وحزب الثورة، والعربى للعدل والمساواة، والاتحاد المصرى العربى، والعدالة الاجتماعية، وحزب الطليعة العربية، وحزب الوعى، واتحاد شباب الثورة، وحملة عمرو موسى الرئاسية، وحزب الخضر، والمستقلون الجدد.

في ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ في شكل قريب من التحالفات الاندماجية، وفي محاولة لتطوير تحالف الليبراليين تمّ الاتفاق على تكوين تحالف "الأمة المصرية" بين حزب المؤتمر الوطني وحزب الوفد في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، بحيث يشكّل التحالف رافعة التيار الليبرالي في مصر، وهو ما يتّضح من خلال تركيبة التحالف وتوجهات أعضائه الفكرية والسياسية.

وفي الوقت الراهن تبرز محاولات لتشكيل تحالف تحت اسم "التيار الشعبي"، يضم أربع مدارس أساسية في الحياة الفكرية العربية، بما فيها مصر كجزء من الوطن العربي، وتشمل الإسلاميين والليبراليين واليساريين والناصريين، ومن هذه الوجهة يتطلّع المؤسِّسون إلى تكوين تحالف يحاكي الثورة المصرية ويبتعد بقدر الإمكان عن الأيديولوجيا.

وتعد هذه التحالفات تطويراً للنقاش حول تكوين كتلة سياسية لمواجهة التحالفات المحتملة للأحزاب الإسلامية، وقد شارك في المناقشات مجموعة من الأحزاب، هي غَدُ الثورة والوفد والدستور والديمقراطي الاجتماعي وبعض الحركات السياسية، وهناك جدل بشأن ضمِّ حزبي التجمّع والتحالف الثوري، كما أن ثمة جدلاً يثار حول اختيار عمرو موسى رئيساً للتحالف، وعلى أية حال تشكّل هذه المجموعة الكتلة الرئيسية المعارضة لمواقف الإسلاميين وتوجّهاتهم لإصلاح الدولة وإدارتها.

وبجانب تحالف الأمة المصرية ظهرت دعوة أخرى إلى تكوين تحالف جبهة تحمل اسم «مصر الوطن»، يضم أحزاباً وحركات وشخصيات يسارية تتسم بالمعارضة الشديدة للإخوان، حيث أصدرت بيانها التأسيسي بأن الوزارة الحاليّة هي امتداد لنظام مبارك، وفي ظل هذه الأوضاع، يمكن القول إننا أمام مشروعي تحالف في الانتخابات القادمة، لكنها لا تزال في المراحل التمهيدية لاستكشاف مدى قدرتها على تكوين كيان سياسي يعبر عنها في الانتخابات.

وبالنظر إلى مشروعات التحالفين يلاحظ أنها أفكار تقليدية لا تختلف عن الأفكار التي طُرحت خلال المناقشات حول بناء الدولة، والتي ظهرت في سياق الجدل حول كيفيّة

التحوّل الديمقراطي خلال العام الماضي، وخاصة ما يتعلق باحترام الحقوق والحرّيات والترابط بين السياسات الداخلية والأمن القومي وفق استراتيجيات مشتركة لتحالف الأمة المصرية.

كما يلاحظ أنه بمقارنة أفكار التحالفين تتّضح مؤشّرات على بداية افتراق الاشتراكيين والليبراليين، فبينما تتّجه الأطراف الليبرالية نحو تحالف الأمة المصرية يتّجه ذوو الأفكار الاشتراكية نحو "مصر الوطن" والتي تجمع ما بين الحركات الشبابية وبين الأحزاب الاشتراكية التقليدية، وإذا ما تبلور هذا التوجه، سوف تشهد السياسة المصرية تنافساً بين ثلاث كتل؛ الإسلامية والليبرالية والاشتراكية، وذلك رغم عدم وضوح خريطة للتحالف بين الأحزاب الإسلامية وترجيح افتراق "النور" و "الحرية والعدالة".

ورغم قناعة منظّري التيار الليبرالي بالتأثير السياسي للتيار الإسلامى ولحركة الإخوان المسلمين بشكل خاص باعتبارها تشكّل أهمّ مكونات المعادلة السياسية فى مصر لسنوات قادمة، فإن التوجه العام لهذه التيارات يترسّخ في منع الإخوان من الانفراد بالشؤون السياسية، وثمّة تقدير لديهم يرى أن استمرار حصول الإخوان على ٣٥٪ من إجمالى الناخبين كحدٍّ أدنى، يرتبط بالظروف الاستثنائية التي تمرّ بها الدولة، ولهذا فإنهم يبنون مواقفهم السياسية على مسارين؛

الأول: العمل على تكوين تحالفات انتخابية، وتأهيلها لتكون تحالفات سياسية في المستقبل، لإحداث توازن فى معادلة سياسية مختلّة إلى حدٍّ كبير، والحدّ من هيمنة التيار الإسلامي وخلق الظروف المناسبة لهزيمته وإضعافه.

الثاني: أن الانتقال من الدولة العسكرية إلى الدولة المدنيّة سوف يستغرق بضع سنوات، وفي هذا السياق يذهب الليبراليون إلى أن المؤسّسة العسكرية سوف تظلّ قلب النظام السياسي خلال الفترة القادمة، وتساهم بشكل رئيسي في تقرير السياسات العامّة، كما أنه من المحتمل قيامها بدور سياسيّ في وقت الأزمات السياسية.

د) التحدّي الاقتصادي

بصرف النظر عن القول بتحسّن مؤشرات الاقتصاد الكلّي خلال السنوات الماضية فإن الأوضاع الاقتصادية في فترة ما بعد اندلاع الثورة صارت تتطلب اتخاذ سياسات اقتصادية بعيدة المدى للخروج من الأزمة المالية وتباطؤ تحسّن قطاعي الخدمات والإنتاج، حيث تدهور دخل قطاع السياحة وانخفضت قيمة الصادرات وتقلّصت الضرائب، وهو ما أدى إلى حالة استنزاف الاحتياطيات النقدية، وفي ضوء ندرة دخول الاستثمار الأجنبي باتت الدولة تعتمد على القروض والمنح الأجنبية وتسعى إلى تكوين بيئة جاذبة للاستثمار.

وهناك اتجاه يذهب إلى أن لجوء مصر إلى الاقتراض عبر صندوق النقد الدولي سوف يؤدي إلى ضعف الحكومة عن المناورة والتوصل إلى شروط أفضل، لا سيّما أن الاقتراض في آب/ أغسطس ٢٠١٢ يأتي في ظل قسوة أكبر منها في عام ٢٠١١، حيث اضطرت الدولة إلى تبنّي موازنة انكماشية في ٢٠١٢/ ٢٠١٣، ورغم تجنّب صندوق النقد الحديث عن المشروطية السياسية إلا أنه طالب بتوافق القوى السياسية حول السياسة المالية، وهو ما يشكّل ضغطاً على الحكومة، وقد أشارت أخبار عن لقاء وفد اقتصادي أمريكي بأحزاب المعارضة إلى أن تصريحات سياسيين رَوّجَت لعدم ملاءمة السوق المصري للاستثمار الأجنبي في ظلِّ عدم الاستقرار السياسي واحتمال اندلاع ثورة أخرى.

وقد تساعد السياسة الخارجية النشطة لرئيس الجمهورية في التغلّب على بعض معوّقات التمويل الأجنبي لتنشيط الاقتصاد المصري، حيث ينصبُّ جزء مهم من نشاط السياسة الخارجية على جذب استثمارات أجنبية، سواء من البلدان العربية أو البلدان الأوروبية، تشمل الودائع أو القروض أو المنح أو ضخ استثمار عبر التعاون الاقتصادي مع الشركات متعددة الجنسيات وفق تسهيلات.

وبشكل عام تواجه الحكومة تحدّي تكوين سياسة اقتصادية بديلة عن التوجهات الليبرالية الجديدة التي أدّت إلى تشوّه واقع العدالة الاجتماعية واختلال توزيع عوائد

التنمية، وهذه النقلة سوف تتطلب وضع استراتيجية للتنمية تعيد الاعتبار للسياسات الاجتماعية وزيادة الوظيفة الاقتصادية للدولة ومراعاة الفئات الأقل دخلاً، ولعلّ استغراق وقت لصياغة هذه الاستراتيجية يرجع لعاملين؛ يتعلق الأول بمناقشة التوجّهات الاقتصادية للدستور الجديد واعتماد استراتيجية التنمية على الأفكار المطروحة في الباب الثاني من الدستور، أما العامل الثاني فيتعلق بتهيئة النظام الاقتصادي للأوضاع الجديدة، ولذلك من المرجّح أن يظلّ النظام الاقتصادي في مرحلة انتقالية لمدة عامين على أقلّ تقدير، يتم خلالهما ترتيب الشروط الاجتماعية والمعايير المهنية لتشغيل السياسات الاقتصادية.

ولكنه مع إدراك تزايد الحاجة الاقتصادية وتشوّه هياكل الإنتاج، يصبح من الضروري اتخاذ تدابير للإنعاش الاقتصادي، وتوفير الحدود الملائمة للأمن الاجتماعي، وتلبية المطالب الفئوية ضمن سياسة انتقالية للأجور من أجل خفض نسبة التفاوت الاجتماعي ومكافحة الفقر، وهذه المسألة تعدّ مهمّة لمعالجة الظواهر المتناقضة في النظم الاجتماعية والاقتصادية، والتي صارت تشكّل معضلة في مصر؛ بسبب نشأة مجتمعات وعادات جديدة تساهم في زيادة التوتّر الاجتماعي واللجوء إلى الإضراب للتعبير عن المواقف السياسية، وهي ممارسات تضعف الأداء الاقتصادي.

هـ) السياسة الخارجيّة

لدى مناقشة أداء السياسة الخارجية خلال الفترة الماضية يمكن الإشارة إلى أن تحرّكات السياسة الخارجية تشير إلى التنوّع والمرونة، وهو ما يمكن أن يساعد على تعزيز فرص التحرك وبدائله في الفترة القادمة، غير أن التحدّي الذي يلازم السياسة الخارجية يظهر في صعوبة التعامل مع تناقضات المصالح الدولية، وخاصّة فيما يتعلق بالأزمات الدولية، وهنا يبدو من المهمّ بناء شبكة من المصالح مع العديد من البلدان.

بالإضافة إلى ذلك نجد محاولات بناء سياسة خارجية جديدة تقوم على التوازن في العلاقة مع البلدان الكبرى، ولا سيّما في ظل ارتباك منطقة الشرق الأوسط، ولعل أزمة

الثورة في سوريا تشكّل واحدة من معضلات السياسة الخارجية المصرية، فبينما يتلمّس النظام المصري أولى خطواته فإن المسألة السورية ترقى إلى قضية علاقات ومساومات بين الدول الكبرى.

ومن ثم يواجه صياغةَ سياسة خارجية مصرية فاعلة بعضُ المعوِّقات التي ترتبط ليس فقط بالبيئة الخارجية، وإنما ترتبط أيضاً بالمشكلات الداخلية في الدولة (مصر)، ولعلّ ربط السياسة الخارجية بشبكة معقّدة من الملفّات الأمنية والاقتصادية والسياسية يُضفي نوعاً من الميزات النسبية، إذا ما ارتبط عائد العلاقات الخارجية بتحقيق الاستقرار الداخلي الذي يشكّل أولوية في المرحلة الانتقالية.

هذا لا يعني إهمال العوائد الأخرى التي تتمثّل في ربط الدور المصري في العلاقات الدولية والإقليمية بتحسين العلاقة مع البلدان العربية وتركيا وغيرها من البلدان.

غير أن أهم التحديات التي تواجه الحكومة هو وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة لأول مرة في مصر، وتثير هذه التحدّيات التساؤل عن فرص استقرار السياسة الخارجية في ظلّ الأوضاع الأمنية في سيناء واضطراب العلاقة مع إسرائيل والولايات المتّحدة، وفي هذه الملفّات تبرز أهمية صياغة إطار للعلاقة مع البلدان الغربية وإسرائيل، بما يتيح فرصاً لخفض احتمالية الصدام خلال الأزمات العارضة والمؤقتة على الرغم من تكرارها.

و) التوجّهات العامّة

تعدُّ بلورة خطاب سياسي متماسك من أهمّ أولويات السياسة العامّة، حيث إنه يكشف عن ترتيب الأولويات لدى المؤسسات، ويساهم في ترسيخ شرعيّة النظام القائم على احترام الديمقراطية وشرعيّة الحاكم وقدرته على الإنجاز.

ومن هنا تأتي أهمية صياغة ملامح التحوّل السياسي والعقبات التي تواجهه، حيث إن المطلوب في هذه المرحلة صياغة التصورات عن النظام السياسي الجديد وتحديدها، فيما يتعلق بالهوية والمجتمع المدني والتعددية السياسية وطريقة صنع القرار، وذلك بما يؤدّي إلى تفكيك الروابط الفكرية والمصالح المشتركة للنظام القديم من خلال الخطاب

المضادّ والأداء المسؤول الذي يبعث على الثقة، وبثّ بعض المعاني، مثل: الديمقراطية هي حماية مستدامة للوطن، احترام القانون هو مصدر الأمن.

كما يساعد الانتقال من حالة إدارة الأزمة إلى مرحلة شرعية الإنجاز في التكيّف مع تطلعات الجماهير وثورة التوقعات، وهو ما يساهم في بناء النظام الجديد على مبادئ الحكم الرشيد ومحاربة الفساد وحرية إتاحة المعلومات ومنع تضارب المصالح وتمكين المجتمع وتوسيع المشاركة من خلال الأوقاف والجمعيات الأهلية وصولاً إلى التعدّدية السياسية.

الاعتداء على رفح المصرية

قراءة في الحدث وتداعياته*

أولاً: تفاصيل الحدث

شنَّت مجموعة مسلحة يوم الأحد ٥ آب/ أغسطس هجوماً على حاجز عسكري لقوات حرس الحدود المصرية في منطقة الماسورة جنوب رفح المصرية قبالة معبر كرم أبو سالم الإسرائيلي، أسفر عن مقتل ١٦ جندياً مصرياً وجرح سبعة آخرين[١].

وجاء في تفاصيل الحدث أن جنود وحدة الماسورة الحدودية تفاجؤوا خلال تناولهم طعام الإفطار قرابة الساعة الثامنة مساءً بهجوم من أسلحة خفيفة وقنابل[٢] من قبل مجموعة مجهولة، استطاعت خلال دقائق معدودة إيقاع أضرار جسيمة بالوحدة، والاستيلاء على مدرعتين، والتوجّه بهما سريعاً إلى معبرم كرم أبو سالم، واستطاع أفراد المجموعة العبور بإحدى المدرَّعتين إلى المعبر، غير أنها انفجرت بسرعة بعد ارتطامها بحاجز إسمنتي بداخله، أما المدرعة الثانية فقد قصفتها مقاتلة إسرائيلة، وأجهزت على كل من كان على متن المدرعتين من المهاجمين[٣].

لم تُلحِق العملية أضراراً تُذكَر بالجانب الإسرائيلي الذي كان، على ما يبدو، مستعداً لها، فقد كان موقع الحراسة الإسرائيلي خالياً من الجنود، بالإضافة إلى وجود قائد المنطقة الجنوبية اللواء تل روسي في المنطقة في أثناء العملية[٤].

*** إعداد الأستاذ نبيل برغال، مساعد باحث، مركز دراسات الشرق الأوسط.**

١. للمزيد: **http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE8740BZ20120805**

٢. يهوشع، يوسي، هجوم إرهابي من سيناء، مخربون في مجنزرتين يقتحمون الحدود من مصر، معاريف، ٦/ ٨/ ٢٠١٢.

٣. المصدر السابق.

٤. فيشمان، إليكس، إشارة تحذير، يديعوت أحرونوت، ٦/ ٨/ ٢٠١٢.

ولم تعلن جهة معينة مسؤوليتها عن العملية، غير أن أصابع الاتهام توجهت نحو المجموعات الجهادية[١] التي تتخذ من شبه جزيرة سيناء حاضنة لها وقاعدة لشن عملياتها تجاه إسرائيل، كما لم يثبت تورط أي من تنظيمات المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة في هذه العملية[٢].

ثانياً: تداعيات العملية

٢.١. التداعيات على المستوى المصري

مثّلت العملية مفاجأة من العيار الثقيل للجانب المصري على كافة المستويات، وظهرت حالة من الإرباك سادت الأوساط الشعبية والسياسية وحتى الأمنية، فقد كان واضحاً مقدار الارتباك الذي ساد ردود فعل الأجهزة الأمنية والعسكرية المصرية التي شعرت بالإهانة، لا سيّما بعد تصريحات رئيس المخابرات السابق مراد موافي، الذي أكد على أن الأجهزة الأمنية كانت لديها معلومات حول العملية[٣]، الأمر الذي دفع المؤسسة العسكرية، وهي المسؤولة عن أمن الحدود وقد فقدت عدداً كبيراً من جنودها، لشن حملة عسكرية هي الأعنف والأكبر في سيناء منذ حرب ١٩٧٣[٤].

ومع أن نجاح هذه العمليات في تحقيق أهدافها بالقضاء على بؤر الإرهابيين في سيناء مازال أمراً مشكوكًا فيه؛ وذلك لغياب خطة استراتيجية عامة تمزج بين مساري العمل الأمني والعمل التنموي، إلا أن هذه العمليات سوف تعمل على ترميم صورة المؤسسة العسكرية بعد الإهانة التي تعرضت لها، إذ يرجح بعض المحللين بأن الهدف الرئيس من

---

١. كاسبيت، بن، جهاد علينا معضلة سيناء، معاريف، ٦/ ٨/ ٢٠١٢، وانظر: أصابع الاتهام في هجوم سيناء تشير لتنظيم التوحيد والجهاد، الشرق الأوسط، ٨/ ٨/ ٢٠١١.

٢. الحياة (لندن)، ٨/ ٨/ ٢٠١٢.

٣. وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، ٨/ ٨/ ٢٠١٢

٤. انظر الحياة: **http://alhayat.com/Details/425147**

وراء هذه الحملات هو رد الاعتبار للمؤسسة العسكرية فقط، وليس التطهير الفعليّ لبؤر المسلّحين وفرض السيطرة التامة على المنطقة[١].

وعلى المستوى الشعبي كان الانقسام واضحاً في التعاطي مع العملية، فقد شنَّ من يسمون بـ "الفلول" حملة تحريض واسعة ضد الرئس محمد مرسي[٢]، سواء من خلال وسائل الإعلام التي يسيطرون عليها، أو من خلال وسائل أخرى؛ مثل التحشيد الجماهيري، الذي كان من أبرزه ما شهده موكب جنازة الجنود الذي سقطوا في العملية، إذ لم يستطع الرئيس المشاركة في التشييع، وهو ما عد فشلاً ذريعًا للحرس الجمهوري في تأمين سلامته، بالإضافة إلى الاعتداء الذي تعرّض له رئيس الوزراء، الأمر الذي اضطره أن يغادر مبكراً بُعَيْد صلاة الجنازة، وكل ذلك في مسعى لاستثمار العملية سياسياً ضد الرئيس وحكومته الجديدة[٣].

كما شن الفريق نفسه حملة شعواء ضد قطاع غزة[٤]، متهماً إياه بالمسؤولية عن هذه العملية، في ادعاء لا يملك أي أساس من الصحة والمنطق، وقد أتت هذه الحملة بنتائجها، فقد تمَّ إغلاق معبر رفح من فوره[٥]، كما اتُخِذَت إجراءات مشدّدة ضد الأنفاق، تمثلت بإغلاق بعضها وهدم البعض الآخر[٦]، وهي التي تعتبر شريان الحياة الرئيس بالنسبة

---

١. سيناء التائهة بين غياب الدولة والاستثمار السياسي، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ١١/ ٨/ ٢٠١٢.

٢. المصدر السابق.

٣. المواجهات في سيناء.. تداعيات ومآلات، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ١٥/ ٨/ ٢٠١٢.

٤. انظر اليوم السابع:

http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=752352&SecID=97&IssueID=168

٥. انظر: **http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=136422**

٦. للمزيد انظر موقع الجزيرة نت:

للقطاع، وقد شكّل هذا الأمر تهديداً حقيقاً على حياة سكّانه الذين يعانون بالأصل من ضيق بسبب الحصار المفروض من قِبَل إسرائيل، إذ عادت المخاوف من معاودة مصر التضييق على القطاع كما كانت إبان حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك[١].

غير أن غالبية الجمهور المصري لم تدعم هذه الاتهامات، فقد أظهر استطلاع[٢] للرأي أجراه موقع اليوم السابع حول ما إذا كانت إسرائيل ضالعة في الهجوم الذي وقع في رفح أن حوالي ٦٧٪ من الشعب المصري يرون أن اسرائيل هي وراء هذه العملية؛ لأنها المستفيد الأول من نتائجها، وبذلك فإن هذه الشريحه الواسعة تعارض أن تعود مصر إلى معاقبة قطاع غزة من جديد، لا سيما أن التحقيقات في العملية لم تظهر أي علاقة لقطاع غزة بها، وقد ظهر ذلك مؤخراً عندما عاد معبر رفح للعمل كما كان قبل العملية بعد إغلاق دام عدة أيام[٣].

على الصعيد السياسي، وبالرغم من أن العملية ونتائجها المؤلمة سببت حرجاً للرئيس الجديد، ووضعته أمام تحدٍّ هو الأشدّ منذ تولّيه منصبه، إلا أن تعاطيه مع الحدث أظهر قدرته العالية على استغلال الفرص، وتمثّل ذلك بجملة الإقالات التي طالت رتبًا عالية في الجيش والأمن[٤]، الأمر الذي منح الرئيس هامشاً أوسع لممارسة صلاحياته،

---

http://www.aljazeera.net/light/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/8ae26faf-6b2b-4b25-9c1a-bdccff1772f3

١.انظر المركز الفلسطيني للإعلام:

http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=119745

٢. انظر اليوم السابع:

http://msn.youm7.org/News.asp?NewsID=751977&

٣.للمزيد انظر القدس العربي:

http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today%5C26qpt952.htm&arc=data%5C2012%5C08%5C08-26%5C26qpt952.htm

٤. للمزيد انظر:

http://arabic.cnn.com/2012/middle_east/8/8/Egypt-Violence-Sinai/index.html

خاصّة مع إلغاء الإعلان المكمِّل للدرستور، كما أن هذه الإقالات منحت المسيرة الديمقراطية نَفَساً ومظهراً جديدن، وذلك بإبعاد العسكر درجة عن السياسية ومحاسبة المقصِّر على تقصيره.

وكذلك فقد استُغِلَّتْ هذه العملية سياسياً للمطالبة بفتح ملف معاهدة كامب ديفيد، ومراجعة الملاحق الأمنية من جديد[١]، وذلك في سبيل ممارسة أكبر قدر ممكن من السيادة المصرية على أرض سيناء، فصحراء سيناء تعتبر واحدة من أبرز الدعامات التي يقوم عليها مشروع النهضة الذي يتبنّاه الرئيس الجديد محمد مرسي.

ولا يمكن الحديث عن دور حاسم للعملية في ترجيح التدافع بين العسكر ومؤسسة الرئاسة لصالح الثانية، بالرغم من أنها أسهمت نوعاً ما في دفع العسكر درجة إلى لخلف، ولكن عملية التدافع من أجل المكاسب السياسية في مصر سوف تبقى قائمة إلى حين وضع الدرستور الدائم، كما لن يكون للعملية تأثير كبير في الدفع باتجاه العمل على مراجعة معاهدة كامب ديفيد، لا سيما المرافق الأمنية فيها، فضلاً عن إلغائها نهائياً، ولكن ستسعى مصر إلى فرض سيطرة أوسع على سيناء عبر تكثيف عملياتها العسكرية بالتنسيق مع إسرائيل، في سبيل توفير بيئة أمنية مواتية لمشاريع التنمية التي تَعِدُ فيها الحكومة المصرية أبناء سيناء.

٢.٢. التداعيات على المستوى الفلسطينيّ في قطاع غزة

نفت الحكومة الفلسطينية في غزة بُعَيْدَ العملية مباشرة أي مسؤولية لها عن الهجوم الذي وقع في سيناء[٢]، وأصدرت عدة بيانات تندِّد فيها بمنفذي العملية[١]، كما اتخذت عدة

---

http://www.aljazeera.net/news/pages/015c8adb-e6e3-4253-b150-1d57c0d7739a

١. انظر صحيفة القدس العربي:

http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today%5C06m36.htm&arc=data%5C2012%5C08%5C08-06%5C06m36.htm

٢. موقع المركز الفلسطيني للإعلام:

http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=119708

إجراءات عملية، تمثّلت على الصعيد الرسميِّ بتشديد الرقابة على الحدود وعند الأنفاق[٢]، كما أعلنت استعدادها للمشاركة في التحقيقات لمعرفة منفذي العملية، وساهمت في الجهد الاستخباراتي والمعلوماتي بهذا الخصوص[٣]، أمّا شعبيّاً فقد نُظمت عدة فعاليات على مستوى القطاع للتنديد بالعملية والتعبير عن التضامن مع الشعب المصري[٤].

تندرج هذه الخطوات من جانب الحكومة الفلسطينية في إطار سعيها لتجنب أي تصعيد مع مصر ما بعد مبارك، وإعادة انتاج النهج السابق في التعاطي مع القطاع من منظور أمني بحت، خاصّة بعد الانفتاح الجزئي من النظام المصري الجديد، واللقاءات التي تمّت بين الرئيس المصري المنتخب وكل من رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل ورئيس الحكومة الفلسطينية في غزة إسماعيل هينة.

ولا يعني التوتر الذي حدث بين مصر والقطاع بعد العملية والإجراءات التي اتخذت بحق القطاع أن مصر ستتعامل مع القطاع حسب المفهوم السابق، فهذه الإجراءات تُعبِّر عن إرادة فعل اتُّخِذَت لترضي المزاج الشعبي الذي عكسه الإعلام الموجَّه بشكل غير حقيقي، وهو ما يعني أن العلاقة ستعود إلى الاستقرار والابتعداد عن التصييق والابتزاز،

---

١. الجزيرة نت: **http://www.alzaytouna.net/permalink/22272.html#.UDtPFsFlR3c**

٢. انظر فلسطين أون لاين:

http://felesteen.ps/details/news/76564/%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%AA%D8%BA%D9%84%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%86%D9%81%D8%A7%D8%B1.html

٣. للمزيد انظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات:

http://www.alzaytouna.net/permalink/22128.html#.UDtSwMFlR3c

٤. الحياة: **http://alhayat.com/Details/424609**

لا سيما مع وجود موقف شعبي حقيقي رافض للتضييق أكثر على قطاع غزة في ضوء عدم ثبوت تورّطه في هذه العملية.

٣.٢. التداعيات على المستوى الإسرائيلي

أظهر تعاطي إسرائيل مع العملية عند وقوعها الجاهزية الكبيرة التي كانت تتمتع بها قوات جيش الاحتلال، سواء على الصعيد المعلوماتيّ أو على الصعيد العملياتيّ[١]، وهو الأمر الذي يدلّ على حالة الاستنفار الأمني التي تعيشها إسرائيل على جبهتها الجنوبية بعد سقوط نظام مبارك، وازدياد العمليات المسلّحة، وعمليات التسلل من شبه جزيرة سيناء.

وقد وجَّهت إسرائيل أصابع الاتهام لعناصر من الإرهاب العالميّ[٢] بالتعاون مع بدو سيناء، وابتعدت عن اتهام غزة بشكل مباشر بالمسؤولية عن العملية، وهو الذي بدا واضحاً بنأيها عن شنِّ عمليات انتقامية واغتيالات بحق نشطاء المقاومة في قطاع غزة، وهو ما يشير إلى رغبة إسرائيل في إظهار حجم مشاكلها وحجم التهديدات المتزايدة عليها من سيناء، بالإضافة إلى التهديدات المعتادة التي تأتيها من قطاع غزّة، وذلك لكي تبرِّر لنفسها أي أعمال عدوانيّة في المستقبل تجاه الحدود المصرية إذا ما تعرضت لهجمات من هذا القبيل[٣].

من هنا دعت إسرائيل السلطات المصرية إلى اتخاذ اجراءات أكثر حسماً بشأن الوضع الأمني المتردّي في سيناء، وسمحت لأول مرة منذ اتفاقية كامب ديفيد لمصر بإدخال معدات عسكرية ثقيلة وطائرات إلى سيناء[٤]، ولكنها أصرّت على أن يكون ذلك

---

١. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات:

http://www.alzaytouna.net/permalink/22167.html#.UDtamsFlR3c

٢. القدس العربي، لندن ٧/ ٨/ ٢٠١٢.

٣. للمزيد انظر جريدة الشرق الأوسط:

http://aawsat.com/details.asp?section=4&article=689806&issueno=12306

٤. موقع عرب ٤٨: **http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=93581**

بالتنسيق الأمني التام معها، وإن كانت ترى أن السلطات المصرية قادرة على ضبط الأمن بشكل أفضل في سيناء، من غير اللجوء إلى مثل هذه العمليات العسكرية الكبيرة إذا توفرت لدى الجهات الأمنية المصرية الإرداة الكافية لذلك، على حسب ما أفادت به وسائل إعلام إسرائيلية!

وسوف تعمل إسرائيل على استغلال العملية لزيادة الضغط على الجانب المصري لممارسة قدر أكبر من العمل لحماية الحدود، وتعزيز عمليات التنسيق لا سيّما الجانب الأمني منها، غير أنها لن تؤدي إلى زيادة التقارب بين الجانبين، فسوف يبقى السلام على حالة من البرود لغياب الإرداة السياسية الجادة للانتقال به نحو مزيد من التفعيل والمشاركة.

كما لن تؤدي العملية إلى تدهور العلاقة بين الطرفين لتصل إلى نزاع مسلّح، فكلٌّ من إسرائيل ومصر ليسا بوارد إشعال جبهات قتال؛ وذلك لاعتبارات داخلية لكلٍّ منهما، ولاعتبارات إقليمية خاصّة بعد ثورات الربيع العربي، حتى إذا تم افتعال عمليات من هذا القبيل مستقبلاً فسوف يتم التعامل معها عبر تنسيق الجهود بين الأطراف ذات العلاقة لتقليل الخسائر قدر الإمكان.

مراجعة كتاب*

مستقبل الحركات السياسيّة الإسلاميّة في ظلّ الثورات العربيّة- مصر نموذجاً: نحو رؤية حضاريّة للتغيير من فقه الواقع والتاريخ

أ.د. نادية محمود مصطفى
أستاذ العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، ومدير مركز الحضارة للدراسات السياسية
القاهرة: دار البشير، ط١، ٢٠١٢

مقدّمة

سؤالُ المستقبل هو سؤال المآلات، ينطلق من الواقع متوجهاً نحو مأمولٍ أو محذور، وسؤال مستقبل الثورات العربية في ضوء الصعود الإسلامي- وبالتبادلٍ والتكامل: مستقبل الصعود الإسلامي في إطار ما تمرّ به الثورات من تحدّيات- هو سؤال من الأهمية بمكان بحيث يستوجب رويّة ونظراً خاصين، كما يستلزم حواراً جادّاً.

فالثورات العربية فورة تحوُّل وانتقال خطيرة، وهي في الوقت نفسه جملة من التحدّيات والاستجابات المتبادلة بين الداخل القطري والعربي والإسلامي وبين الخارج الإقليمي والعالمي، وفي قلبها تقع جدلية المرجعية الإسلامية لهذا الصعود الجديد للحركات الإسلامية ومواقفها تجاه قضايا التغيير، وقدرتها على مواجهة سلاسل التحديات المتجددة، وهذه مقاربة من منظور حضاري ومنهجية إسلامية تحاول تقديم إجابة عن هذا السؤال، وتتنادى مع منظورات أخرى من أجل إجابات متنوّعة ومتكاملة.

وفي هذا يحتاج الباحث المنطلق من منظور إسلامي لأكثر من مجرد فقه الأصول (القرآنية والنبوية)، وفقه التراث (الفقهي والفكري)، فالمحكّ والمطلب الحقيقي هو كيفيّة

* إعداد أ. مدحت ماهر الليثي، باحث سياسي، والمدير التنفيذي لمركز الحضارة للدراسات السياسية.

الانتقال من خطاب ديني دعوي أو فقهي يتعلّق بالأحكام الجزئية للوقائع المفردة إلى خطاب حضاري إسلامي يستوعب الواقع، ويتبصّر المتوقَّع، ويقدِّم رؤية بنائية وإضافة حقيقية.

فقضايا السياسة والأمم لا يكفي الاقتراب منها من مدخل الأحكام الفقهية والفتوى على أهميتها، بل لا بدَّ أيضاً من مستويات ومداخل أكثر سعة، على رأسها المقاصد العامة، ومنظومة القيم والمفاهيم الأساسية، وسنن العمران، انطلاقاً من التأسيس العقدي والنموذج المعرفي الإسلامي، وعلى ضوء اعتبار التغيّر في الزمان والمكان، في سبيل الوصل بين الحركة والفكر والواقع (تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً).

إن من يتابع التحليلات الجارية حول مستقبل الصعود الإسلامي (السياسي) والتشخيصات الطافية على السطح والنابعة من منظورات حداثية وعلمانية، يلاحظ بوضوح تحيّزاتها المعرفية والفكرية وتوجّهاتها السياسية، والتي لا تقدم في النهاية حقيقة علمية عن الواقع، ولا تُرْشِدُ حركة الواقع نحو المستقبل إلا لأغراضها في الداخل والخارج.

وهذه الدراسة من شأنها المساهمة في ضبط مثل هذه التحيّزات الجائرة، التي تطرح أمر الصعود الإسلامي كما لو كان (الفصيل الإسلامي) دخيلاً أو استثناءً أو وافداً أو مجهولاً غير متوقَّعة ردود فعله ويصعب تصوّر سياساته، كما تشخِّص هذه المنظورات العلمانية الصعودَ الإسلامي وتُصوّرُه باعتباره إضافةً للتحدّيات والتهديدات التي تواجه الثورات أكثر منه فرصةً أو إمكانيةً وطاقةً للتغيير وفق نمط جديد تحتاج المنطقة لاختباره، مثلما اختُبِرت أنماطٌ أخرى من قبل.

ومن ثم تحاول هذه الدراسة تَبَصُّرَ مآلات منتظرة لصعود الإسلاميين مع تطوّر الثورات، والإشارة إلى متطلّبات ترشيد هذا الصعود، وذلك بالتصدّي للجدليّة بين فقه الواقع وفقه التاريخ، وبين فقه الأصول والتراث الفقهي في خطواتٍ تعكس منهجية حضارية، وليس مجرد هذا الصعود الإسلامي هو ما يفرض هذه المنهجية، إذ تفرضها أيضاً طبيعة الثورات العربية والثورة المصرية –على وجه الخصوص- بوصفها نموذجاً ثوريّا حضاريّاً (فهي نموذج تعارفي وتسامحي وتكاملي وتوافقي وعمراني وإيماني

وسلمي)، ويظلّ نموذجاً هادياً، ينبغي تدعيمه ونشر قيمه، لعلّه يؤسّس لتغيير حضاري حقيقي، وإن كان بقيادة إسلاميين لم يكونوا ولن يكونوا إلا أحد روافد هذا التغيير إلى جانب الروافد الوطنية الأخرى.

ونحاول الاقتراب من هذا الاستشراف ضمن قسمين: القسم الأول يتضمّن خطوتين منهجيّتين؛ تؤسّس أولاهما لفقه واقع الثورات العربية والمصرية منها بخاصّة، اتصالاً بالمسار الحديث لتطوّر وضع الأمة الإسلامية والعربية في النظام الدولي، وتطلّ الخطوة الثانية على ملامح فقه الإصلاح والتجديد في الخبرة الإسلامية، وخصوصية ما تقدّمه هذه الخبرة عن مفهوم "الثورة"، ثم يأتي القسم الثاني ليقدّم طرحاً واجتهاداً حول أبعاد "رؤيةٍ" من منظور فقهٍ حضاريٍّ إسلاميٍّ لآفاق "التغيير الحضاري" المنشود ومتطلباته.

القسم الأول- الواقع والتاريخ والخبرة

أولاً- الثورات وصعود الإسلاميين بين فقه الواقع وفقه التاريخ

تستدعي هذه الخطوة المنهجية أمرين استراتجيين كبيرين؛ هما فقه الواقع من ناحية، وفقه التاريخ من ناحية أخرى.

ففقه الواقع يعني تحديد طبيعة اللقطة الراهنة من مشهد لم يزل يتشكّل، مشهد "الصعود الإسلامي" وتجلّياته الراهنة، وما يمثّله من جديدٍ، أما فقه التاريخ فغايته تسكين هذا المشهد ومشاهد أخرى متراكمة عبر القرن الماضي ضمن سياق تاريخي ممتدّ، تعاقبت عليه مراحل من تطوّر "الأمة الإسلامية والعربية"، واتّسمت كل مرحلة فيها بدرجة من الغلبة أو الضعف أمام الأمم الأخرى، وفي سياقات عالمية متغيرة.

١- واقع يفور بأسئلة المستقبل

عن ملامح فقه واقع اللحظة الراهنة للصعود الإسلامي مع الثورات يمكن ملاحظة السمات الآتية:

أ- يقترن الصعود الإسلامي هذه المرة بثورات شعبية أكّدت للنظم المستبدّة وقوى الهيمنة العالمية المتحالفة معها أن الشعوب العربية والإسلامية لم تمت، ولكنّ حظّ

تلك الثورات تفاوتَ من حيث سرعةُ إسقاطِ المستبدِّ وأعوانِه، وما إذا كان بطريقة سلمية أو دموية (وذلك لأسباب عدة داخلية وخارجية).

ولعلّ ما يجمع بين هذه الثورات كافةً أنها انفجرت في إطار أزمة شاملة ثلاثية الأبعاد: البعد الأول: أزمة النظام العالمي السائد كأزمة هيكلية وقيمية في شقّيها السياسي والاقتصادي، والبعد الثاني: أزمة النظم والهياكل العربية المتيبّسة والشائخة والفاسدة، والتي تراكمت مشكلاتها عبر ما يزيد عن نصف القرن من عمر "الاستقلال السياسي" للدول القطرية العربية، والبعد الثالث: أزمة هوية الشعوب والمجتمعات التي شهدت تأرجحاً ممتداً عبر قرن وأكثر بين أيديولوجيات مستوردة مفروضة من أعلى ومن الخارج، تقاذفت انتماءاتِ النخبِ وشكّلتْ جدالاتِها الفوقيةَ، دون قدرة على تحقيق إبداعٍ حقيقيٍّ لتحديث هذه المجتمعات وفق نموذج وطني حضاري.

وبقدر ما ضغطت تلك الأزمة الثلاثية في اتجاه انفجار الثورات، ستظلّ تمثّل قوىً مضادّةً ضاغطةً على مستقبل هذه الثورات، يتحالف فيها الداخلي والخارجي بكلّ ما أوتيا من قوة ضدّ الشعوب، وضد مشروع المقاومة الحضارية لاحتلال أقطار الأمة واستعمارها.

ب- يتسم ذلك "الصعود الإسلامي" بتعدّدية القوى والحركات الإسلامية المشاركة فيه، ولا سيّما مع الصعود السياسيّ للسلفيّة التي تحوّلت روافد منها لقبول اللعبة السياسية، بعد أن كانت لفظتها كليّةً من قبل، أو ارتبطت برافدها الجهادي العسكري في الداخل والخارج، ومن ثم فإن المشاركة الإسلامية في الثورات سلميّاً أو عسكريّاً، والمشاركة في السلطة برلمانيّاً أو تنفيذيّاً أو رئاسيّاً، تطرح على الساحة سؤالاً عن مآل تنوّع الروافد السياسية الحركية القادمة من مرجعية واحدة (إسلامية).

ج- يواجه الجانبان (الفكريّ والتنظيميّ) لهذه القوى تحدّيات ثوريّة ضخمة؛ نظراً لارتباط الصعود هذه المرّة بثورات شعبية، وبمناخ من الحرية السياسية، وبالوصول التدريجي إلى السلطة، وهو الأمر الذي يفرض مراجعات نظرية وفكرية وحركية على هذه القوى والحركات نفسها قبل غيرها.

فلقد سبق هذا النمطَ من الصعود في بداية الألفية الثالثة أنماطٌ أخرى من الصعود عبر تاريخ المقاومة الحضارية الممتدة على أكثر من مستوى، وبأكثر من أداة فكرية وحركية (مقاومة الاحتلال ومقاومة التغريب ومقاومة العلمانية ومقاومة التجزئة ومقاومة الاستبداد والظلم...).

وقد قام الإسلاميون بروافدهم المتنوّعة (الصوفية، السلفية، الإخوانية...) عبر هذه المقاومة الممتدة بأدوار متعدّدة (سياسية ومجتمعية ودعوية...)؛ حفاظاً على "الإسلامية" في المجتمع والدولة هويةً ومرجعيةً، وهذه الأدوار جميعها- وإن كانت تصبّ في الصحوة الإسلامية أو التجديد والإصلاح والإحياء الإسلامي الحديث والمعاصر، وتسعى نحو النهوض الحضاري من جديد- كانت في معظمها أدواراً إما محظورة قانوناً أو محاصرة أو مقيدة أو مراقبة أو موظَّفة، تعاني من مقاومة فوقية داخلية وخارجية، وتواجه فيها اتهاماتٍ وشكوكاً عديدةً، في نفس الوقت الذي تلقى فيه رواجاً وتأييداً من قواعد شعبية ممتدة.

استعادت الثوراتُ الشرعيةَ السياسيةَ والمشروعيةَ القانونيةَ للقوى الإسلامية، ولا سيّما في الدول التي أزاحت رؤوس النظام (مصر وتونس)، وقد كانت "الانتخابات العامة" هي الساحةَ التي كشفت عن الأوزان الحقيقية للقوى الإسلامية لدى الشعوب، تلك الأوزان التي طالما تمّ تزييفها بقرارات وسياسات سلطوية عليا مدعومةٍ بحروب فكرية وثقافية قادتها النخب العلمانية، وبعبارةٍ أخرى: إن "الثورات الشعبية" قد ردَّت الاعتبارَ لوزن الرافد الإسلامي في المشروعات الوطنية. فإلام يمضي الدور الجديد لهذه القوى؟

د- مفهوم الثورة ونموذجها في التقاليد والخبرات الإسلامية لا يتطابق مع نظائره في خبرات وتقاليد أخرى حضارية، ومن ثم فإن سلوكَ ما بعد إزاحة رؤوس النظم الفاسدة ورموزها بثورات شعبية سلمية (حالة مصر وتونس بصفةٍ خاصة) يفتح المجال أمام التنازع بين مفهوم الإصلاح الشامل، ولكن مع التدرّج في التغيير المجتمعي والسياسي، وبين مفهوم التغيير السريع والجذري، ومما لا شك فيه أن الاختلاف بين مفاهيم الثورة من منظورات وخبرات مقارنة من أهم أسباب حالة الاضطراب والفوضى الفكرية والسياسية التي اتّسمت بها المراحل الانتقالية حتى الآن.

٢- فقه التاريخ، الجذور والذاكرة

يجب تسكين المشهد الراهن للثورات العربية وصعود الإسلاميين على ضوئها في مسار تاريخ تطوّر وضع الأمة الإسلامية والعربية في النظام الدولي، باعتبار الثورات الشعبية وما سَيَليها مشهداً من مشاهد مقاومة الأمة وسعيها للنهوض من انحدارها قبل عدة قرون، ويمكن في هذا الصدد ملاحظة الآتي:

- إن مشهد هذه الثورات في بداية الألفية الثالثة لا يبدأ من فراغ، فله سياق تاريخيّ ممتدّ، في قلبه "التدافع" بين مشروعين حضاريين في المنطقة؛ أحدهما وافد مع الغزو الغربي، والآخر أصيل يحاول منذ ثلاثة قرون النهوض والمقاومة بوسائل متعدّدة، لمواجهة تزايد الاختراق والتدخّل الخارجي، وتقدّم خبرة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وما بعد أحداث١١ سبتمبر ٢٠٠١ أحدث النماذج والأمثلة على ذلك.
- إن هذا المِفْصَل الراهن الذي تدشّنه ثورات شعبية يأتي بعد أن راهنت السياسات الغربية على مشروعات الإصلاح والتحوّل الديمقراطي في إطارٍ من التبعيّة العامّة للنموذج الحضاري الغربي (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً)، وهو نموذج غير عادل سياسيّاً أو اقتصاديّاً أو إنسانيّاً، وفي حين راهنت أدبيات

سياسية ونظرية غربية على انتهاء عصر الثورات فإذا بالثورات تعود من جديد، وفي قلب المنطقة العربية التي ظلّت تستعصي على إعادة التشكيل وفق مشروعات وافدة لأكثر من ثلاثة قرون.

- ومن ثم فإذا كان انفجار الثورات العربية ضدّ كلّ التوقّعات عن أفول نجم الثورات الشعبية في المنطقة العربية، وإذا كان اندلاعها تأكيداً أيضاً على فشل مناهج الإصلاح التدرّجية لنظم كانت حليفة لمن يدّعي مساندة الإصلاح والتحوّل الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان، فإن استمرار هذه الثورات في ظل صعود الإسلاميين على ساحتها لا بدّ أن يجدّد السؤال الآتي: ما فُرَص هذا الصعود في النجاح؟ وكيف سيقدّم الإسلاميون من منطلق مرجعية إسلامية، ومن واقع خبرات إسلامية رؤيةً حضاريةً إسلاميةً تحقّق الإصلاح والتجدّد والنهوض؟ وكيف سيواجهون الكوابح والعراقيل المتوقّعة من قوى الثورة المضادّة داخليّاً وخارجيّاً؟

إن فقه الواقع الراهن وفقه التاريخ في مجموعهما يطرحان سؤال الوقت: هل آن للقوى الإسلامية الوطنية والديمقراطية أن تختبر نمطها في التغيير، وهو نمط "التغيير الحضاري" الواسع، وليس مجرّد التغيير السياسي التقليدي أو التغيير وفق نماذج مستوردة مفروضة من أعلى؟!

ثانياً- الإصلاح والتجديد في الخبرات والنماذج الإسلامية

إن الكشف عن التحيّزات التي تعتري حالة التفكير في الصعود الإسلامي الراهن ليس إلا خطوة أولى تتطلب خطوة منهجية ثانية؛ هي الانتقال إلى الموضوع والفعل (التغيير)، ومن ورائه التغيّر الذي سيطرأ على الإسلاميين لتحقيق التغيير والإصلاح والتجديد في أجواء الثورة، ويمكن صياغة هذا المطلب في سؤال مركب متعدّد المستويات كما يأتي:

هل سيتغيّر نمط العلاقة بين القوى والحركات الإسلامية نحو مزيد من التنسيق وتوزيع الأدوار؟ وما نمط التغيير في الدولة والمجتمع من أجل النهوض وليس مجرد تغيير النظم؟ وما هو نمط العلاقة الذي تقدّمه رؤية هذه القوى بين الحاكم والمحكوم؟ وهل سيتمكّن الإسلاميون من كسر حلقات الاستبداد والفساد الداخلي المتضافرة مع حلقات الهيمنة الخارجية؟ وهل يدرك الإسلاميون مِفْصلية هذه اللحظة في تاريخ المشروع الإسلامي كمشروع للنهوض الحضاري وليس مجرد مشروع للوصول إلى السلطة والحكم فقط؟ وكيف تتمكّن هذه القوى والحركات من أن تصبح في خدمة الوطن كلّه لا المنتمين إليها فقط؟

وفي المقابل كيف يمكن أن تكسر هذه القوى والحركات حواجز الحدود القومية وتستهدف تفاعلاتٍ عبرَ قومية على مستوى الأمة وعلى مستوى العالم لتحقيق نمط جديد من الوحدة وممارسة شكل جديد من الجهاد، مساهمةً في التغيير العالمي المنشود أيضاً؟

إن الإجابة عن هذا السؤال المركب والمتسلسل تتطلّب الانتقال إلى الخطوة التالية؛ وهي التعرّف على ملامح فقه الإصلاح والتجديد في الخبرة الإسلامية، وموضع "فقه الثورة" منه قُرباً أو بُعداً، وخصوصية ذلك مقارنةً بتقاليد حضارية أخرى.

التعدّد والتنوّع في نماذج الإصلاح ومشروعاته بين الانسجام والتضادّ: ما الحاضر الغائب من أجل تغيير حضاري؟

التنوّع في نماذج الإصلاح يُعدُّ من أبجديات "المرجعية الإسلامية" التي يؤمن بها روَّادُ الإصلاح والتجديد فيها، وعليه فالتعدّد والتنوّع في إطار وحدة المرجعية ليس فقط مقبولاً، بل هو ضروريٌّ ولازمٌ، وهو من مظاهر التعبير عن فهم الإسلام بوصفه نظاماً شاملاً، فصحيح أن المنطلقات واحدة، إلا أن تعدّد جوانب الحياة والتنوّع في القضايا وتغيُّرَها من فترةٍ لأخرى، ومن مكانٍ لمكان آخر، كلّ ذلك يقود إلى اختلاف الرؤى وتعدُّد برامج الإصلاح، الأمر الذي يعكس جوهر الفطرة الإنسانية التي تتأبّى على

التنميط والقولبة، وتنزع دوماً للتنوّع، وتتآلف مع حقائق التعدّد في الكون وفي معطيات الحياة الاجتماعية.

وعلى ضوء هذا تتعدّد مداخل التغيير المتنافسة والمتكاملة في سبيل الإصلاح والنهضة في مجتمعات العالم الإسلامي المعاصر، ومن ثم تتعدّد وتتنوّع روافد الحركات الإسلامية من هذه المداخل بين الأنماط الآتية:

(١) بين ما يركّز على بدء الإصلاح من أعلى (الإصلاح السياسي)، في مقابل رؤية أخرى تؤكّد أن البداية الصحيحة يجب أن تكون من القاعدة الاجتماعية، ويجب أن تتركّز على التربية الروحية والأخلاقية.

(٢) وبين رؤيةً يعتقد أصحابُها بالقوّة الصلدة كأساس لإحداث الإصلاح، في مقابل رؤية يعتقد أصحابها في الوسائل السلمية التدريجية.

(٣)هناك من يركّز على إصلاح ما فسد من عقائد الناس، وهناك من يركّز على العلاقات والمعاملات والمؤسسات.

(٤)هناك من يصبُّ جُلّ اجتهاداته في مقاومة ضغوط الخارج، وهناك من يقول إن الأهم هو قهر عوامل التأخّر الداخلية أولاً... وهكذا.

ومعلوم أن علوَّ بُعدٍ من أبعاد الإصلاح على غيره لدى البعض هو اختيار قائم على نمط الاستجابة للتحدّي وفق مقتضيات الظرف، أو من منطلق اختيارٍ اجتهادي، أو نتيجة ما تفرضه أولويّاتُ العمل.

إن قراءة تاريخ حركات الإصلاح والتجديد في تاريخ الأمة يبيّن كيف أن نجاح الخبرات الإصلاحية والتجديدية اقترنَ في فترات الصعود الحضاري (القوّة، والوحدة، والفتوح) بالانسجام والتنسيق بين المداخل الأساسية للإصلاح: المدخل السياسي، والمدخل التربوي- الاجتماعي، ناهيك بالطبع عن المدخل العَقَدِي، في حين اقترنت فتراتُ الهبوط والتردّي والعجز عن النهوض من جديد بضعف الانسجام والتنسيق بين هذه المداخل وتزايد الاختراق والتدخّل الخارجي في توظيف هذا التنازع، في إطار شيوع

التجزئة والفرقة في الأمة، سواء على أسس مذهبية أو دينية أو قومية أو عرقية أو قبلية، ناهيك عن الأسس السياسية والاقتصادية (الأيديولوجيات الحديثة).

وكانت المراحل التي شهدتِ الثوراتِ، (ثورة مصر التي أوصلت محمد علي إلى الحكم، وثورة عرابي، وثورات عديدة بقيادة إسلامية ضدّ الاحتلال العسكري عبر الأمة، وثورة ١٩١٩، وثورة أتاتورك، وثورة مصدق، وثورة يوليو ١٩٥٢) في القرن الفائت، مجسِّدة لهذه الحالة، بل وواجهت الحركاتُ الإسلاميةُ خلالها ضرباتٍ موجعةً تراجعت معها إلى مصافِّ المعارضة، ولم تنجح هذه الثورات في تحقيق أهدافها كاملةً، وتعرّضت مشروعاتُها النهوضيةُ القوميةُ أو الإسلاميةُ المقترنةُ بها لانتكاساتٍ وإجهاضٍ وتقييدٍ تحت تأثير عوامل داخلية وخارجية.

وبعبارة أخرى: إن من أهم نتائج القراءة في الأدبيّات عن "مشروعات النهوض" وحركات الإصلاح والتجديد في العالم الإسلامي ثلاث نتائج:

الأولى: تزايد تحدّيات الغرب، ومن ثم اعتبارها دافعاً أساساً في الدعوة لمشروع نهوض، إلى جانب تزايد وطأة التدخّلات الخارجية لإجهاض هذه المشروعات، واستمرار أنماط المقاومة والاستجابة من الدائرة العربية والإسلامية، ولكن دون قدرة على تحقيق إنجاز كامل لأهداف النهوض؛ أي التغيير الحضاري الشامل.

الثانية: الافتقار إلى تأصيل مرجعيّة مشروع النهوض (المعيار والميزان) مع سيادة الثنائيات المحمّلة بالتضاد وغلبتها على حالة الفكر والحركة، مثل: الديني والسياسي، الدين والعلم، الخصوصية والعالمية، الإسلامي والعلماني، الداخلي والخارجي، الفكر والحركة، الثابت والمتغير، الإصلاح والوحدة والاستقلال، القيادة والنخب والشعب، الذات والآخر، الوطني والإسلامي، القومي والإسلامي، الأصالة والمعاصرة.. إلخ.

لقد كرّست هذه الثنائيات حالة الفصام النكد بين مكوّنات ذاتنا الحضارية (قديمها وجديدها)، وبين طموحاتها الحضارية (التقدّم والوحدة والتمكين)، وبين إمكاناتها وقدراتها (الموروثة والمستجدّة)، وبين مجالات عيشها السياسية والثقافية والاجتماعية

والاقتصادية، وبين حقائقها النوعية (المرأة والرجل، الأسرة والمجتمع، الدولة والأمة، الطفل والشاب والكبير).

الثالثة: دخلت أشكال عدم الانسجام والتنسيق بين مداخل الإصلاح، ناهيك عن تنافس التضادّ وليس تنافس التكامل بين روافد الحركات الإسلامية، فلم يتحقّق الربط الفاعل بين الإصلاح الديني والإصلاح الدنيوي، ولم يقدّم الإصلاح الديني طريقاً مستقلاً وفاعلاً يقاوم الاستبداد الداخليّ والاستبداد الخارجيّ، ومن ثم لم يأتي الإسلام الحضاريّ باعتباره قاعدةً لإصلاح المجتمع، بقدر ما جاء بالتدريج الإسلام السياسي منفصلاً عن التغيير المجتمعي؛ مما أودى بكلّ فرص ما يُسمى "التغيير الحضاري".

إذن ما الدلالة التي نخرج بها من فقه هذا الواقع والقراءة في فقه خبرات التاريخ؟ وهل تتراءى أبعاد لرؤية حضارية تستوعب قضية "التغيير الحضاري"؟

القسم الثاني: أبعاد رؤية حضارية عن "التغيير الحضاري" من منظور الفقه الحضاري الإسلامي

الخطوة المنهجية الثالثة والأخيرة، وعلى ضوء ما سبق من فقه الواقع والخبرة التاريخية الحركية والفكرية، وانطلاقاً من فقه الأصول، تبدأ بطرح السؤال الآتي: ما نمط الإصلاح والتجديد المطلوب داخليّاً وخارجيّاً، استجابةً لتحديات اللحظة التاريخية، وحتى ينجح مشروع إسلامي في الدول العربية في إحداث تغيير ونهوض حضاري بالأوطان وبالأمة، يكون في حدِّ ذاته مدخلاً أساساً من مداخل التغيير العالمي نحو عالم أكثر عدالة وإنسانية؟

وتقدّم محاولتنا الإجابة عن هذا التساؤل أبعادَ "رؤيةٍ حضاريةٍ" من منظور فقهٍ حضاريٍّ إسلاميٍّ، باعتبار أن الصعود الإسلامي الراهن بقدر ما يمثل فرصةً للحركات الإسلامية وأحزابها إلا أنه يمثّل أيضاً اختباراً ويتطلب شروطاً، فمرجعيةٌ إسلاميةٌ للتغيير بعد ثورةٍ لا تقتضي فقط فقه الثوابت، ولكنها تقتضي أيضاً فقه المتغيّرات وفقه

"التغيير"، كما تقتضي فقه الفكر إلى جانب فقه الحركة، وفقه إرادة الشعوب إلى جانب فقه سلطة الحكم ونفوذ النخب وتأثيرها.

وبعبارة أخرى إنَّ فهمّ مآلِ صعودٍ إسلاميٍّ راهنٍ يقتضي الوعيَ بمشروطية نجاحِ مشروعٍ إسلاميٍّ للتغيير الحضاري في هذه المرحلة من تطوّر النظام العالمي وتطوّر النظم والشعوب العربية، ومن ثم يتطلب اجتهاداً وتجديداً يستجيب لمتطلبات تحقيق أهداف ثورة شعبية في الحرية والعدالة والاستقلال.

وعلى ضوء ما تقدّم تركّز الدراسة على تقديم قواعد وأطر كلية لهذه الرؤية من منظور حضاري إسلامي، والتي تستلزم بالضرورة، من أجل تفعيلها وتشغيلها، خططاً استراتيجية لتحديد أهدافٍ وسياساتٍ وبرامجِ عملٍ، وهو ما يخرج بالطبع عن نطاق هذه الدراسة.

خلاصة القول- وانطلاقاً من المفهوم الحضاري والمنظور الحضاري-: إن الرؤية الحضارية المقصودة كمدخل كلّي من مداخل النهوض تطرح- من مرجعية إسلامية- ضرورة تجاوز الثنائيات المتضادة، وتحقيق الانسجام بين مداخل الإصلاح المتنوعة، من أجل تغيير حضاري داخليّ وعالميّ، فالإصلاح والتجديد لا يقصدان الداخل فقط، فالخارج في التقاليد الإسلامية الدولية هو امتداد للداخل.

ولهذه الرؤية ثلاثة منطلقات، هي: إعادة بناء مفهوم السياسة، وتحديد طبيعة النموذج السياسي والمجتمعي من ناحية، وإعادة بناء العلاقة بين مكوّنات الأمة الإسلامية من ناحية ثانية، وإعادة بناء توجّه العلاقة بين الأمم من أجل تغيير إنساني عالمي جديد من ناحية ثالثة.

وفيما يأتي محاولة لبيان هذه التركيبة الثلاثية:

١- الحاجة إلى ردّ الاعتبار لمفهوم السياسة من منظور حضاري، وإعادة بناء النموذج السياسي والمجتمعي

إن مفهوم السياسة الشائع هو المفهوم الذي احتكره المنظور الواقعيّ الصراعيّ الاستبعاديّ، وهو المنظورُ الماديُّ المبنيُّ على نموذجٍ معرفيٍّ وضعيٍّ علمانيٍّ، لا يرى في السياسة إلا صراعاً على السلطة ومن أجلها، مجرّداً عن القيم والأخلاق.

أما مفهوم السياسة من منظور حضاري قيمي إسلامي فهو أن السياسة هي القيام على الأمر بما يصلحه، وقول النبي الكريم (صلى الله عليه وسلم): "كلّكم راع وكلّكم مسؤول عن رعيته" مفهوم يستهدف الإصلاح والصلاح، وليس مجرد السلطة والسلطان والحكم، ومفهوم يجمع بين القيم والمصالح.

بعبارةٍ أخرى، فإن مفهوم السياسة الحضاري العمراني، يرتبط بنموذجٍ سياسيٍّ ومجتمعيٍّ وسَطيٍّ إيمانيٍّ عمرانيٍّ، وليس ماديّاً صراعيّاً علمانيّاً مهيمناً ومسيطراً، ويقوم هذا النموذج على القوّة من أجل التمكين والبناء والدفاع، ويعي الثقل التاريخي للأمة ومسؤوليتها التاريخية، وهو نموذج تعدّدي يسع الثقافات الفرعية، وليس أحاديّاً يكرّس استبداد ثقافة واحدة سائدة، حتى لو كانت ثقافة الأغلبية، إنه نموذج تصحيحيّ ديناميكيّ محوره: العمران.

إن هذا المفهوم للسياسة، الذي يردّ الاعتبار للعلاقة بين السياسة والقيم، وهذا النموذج للإصلاح والتجديد المرتبط به، وهذه المنظومة للمفاهيم المنبثقة عنه، لا بدّ أن تنعكس جميعها على الرؤى والممارسات الداخلية.

إن نجاح المرحلة الراهنة من الصعود الإسلامي لتصبح مرحلة استقلال وتحرير حقيقيّين مشروط بالقدرة على تفعيل هذا النموذج، ومنظومة قيمه، سواء في الداخل أو الخارج؛ لكسر حلقات الاستبداد والظلم الكامنة والظاهرة، ونزع جذورها.

ولمجرّد التوضيح يمكننا إدراج مثال واحد، هو الأحزاب من منظور حضاري إسلامي، أو شرعية الأحزاب ذاتها ومشروعية التعدّدية ووظائف الأحزاب وأدوارها، فهل جاءت الأحزاب الإسلامية استجابة لمراجعة فكرية أصلية؟ أم هي تكتيك للاستفادة من فرصة تاريخية سياسية؟ أم هي استجابة لضغوط واقع، ومشاركة في تطوير مشاركة إسلامية في نظامٍ حزبيٍّ جديدٍ؟

وإذا أخذنا بالاعتبار المراجعات الجارية في الديمقراطيات التمثيلية ذاتها لدور الأحزاب ووظائفها في إطار أزمات الديمقراطية التمثيلية المتكرّرة في الغرب، فماذا يمكن أن تقدّم الخبرة الإسلامية في هذا المجال، سواء بالنسبة لنموذج جديد للديمقراطية من

مرجعية إسلامية (ديمقراطية تشاركية) دون أن يكون الحزب وفلسفته الصراعية رأس الحربة، أو لإعادة بناء دور جديد للأحزاب من مرجعية إسلامية (فقه الضرورة، والموازنات والنوازل) مع تفعيل دور جماعات أخرى وسيطة في العملية الديمقراطية، وهي مؤسسات الأمة التي تآكلت أدوارها أمام زحف الدولة القومية ومؤسّساتها، وعلى رأسها الأحزاب؟

وبعبارة أخرى: لا بد ونحن نتسارع لتأسيس "أحزاب إسلامية" أن نطرح بجديّة السؤال الآتي: كيف نتجنّب إعادة التجربة الحزبية الحداثية بحذافيرها ونفس أركانها في الدولة القومية؟ وكيف يتحقّق الخروج تدريجيّاً من هذا الإطار الذي يتلبّسنا ويتخلّل وأفكارنا لنقدّم نموذجاً جديداً للديمقراطية تُصبغ آلياته بصبغة وفلسفة جديدتين؟

والسؤال ذاته يطرح نفسه بالنسبة لاستعارة نمط التنمية الرأسمالية السائد ومجرّد الحديث عن "عدالة اجتماعية"، فما الجديد في مفهومٍ إسلاميٍّ للعدالة الاجتماعية مقارنةً بمفاهيم أخرى "للشعار" نفسه؟

ويرتبط بمفهوم الحزب من مرجعية إسلامية مفهومُ "المجتمع المدنيّ" أو سبل تنظيم مدنية المجتمع وتفعيلها، تدعيماً لردّ الاعتبار للسياسة وتطبيقاً للمفهوم العمراني لها، وهذا يعني استعادة دور الناس، وبثّ الثقة في المجتمع، واسترجاع مكانة الناس وسلطتهم في المنظومة السياسية، وكلّ هذا من أجل استعادة إنسانية السياسة.

إن تفعيل مؤسّسات الأمة، وتجديد قوى المجتمع المدني لا بدّ أن يتمّ في ظلّ مفهومٍ للمدنيّة، لا يفصل بين المدني والديني والدعوي والسياسي، ولكن يُمايز بين مجالات كلّ منها، مع صبِّ كلٍّ منها في الآخر، وتدفُّق كلٍّ منها نحو الآخر.

خلاصة القول: لا بدّ من إعادة طرح منظومة السياسة برمّتها على نحوٍ جديد؛ لإحداث تغيير حقيقي ينزع جذور الاستبداد والفساد من المؤسّسات والهياكل ومن النفوس، ولتفكيك منظومتها المتجذّرة في المجتمع والدولة، ولا بدّ من تجديد طبيعة الدولة الجديدة التي نريدها، والتي تدعم، من مرجعية إسلامية أصلية، مدنية المجتمع وحرياته،

فليست قضية هوية الدولة فقط (علمانية أو إسلامية)، أو هوية النظام السياسي فقط (برلماني أو رئاسي) هي التي يجب أن تظلّ على المحكّ، مستدعيةً ومكرِّرةً كل المعارك الفكرية السابقة منذ قرنين بين الإسلامية والعلمانية وحول الهوية بالأساس، وذلك على حساب قضايا الحريّات والعدالة الاجتماعية.

ولهذا لا بّد أخيراً أن نسجّل هنا أنه، إذا كانت القراءات في فكر الإصلاح والتجديد الإسلامي (عبر القرون الثلاثة الماضية) تبيّن غلبة قضايا مواجهة النموذج المعرفي والثقافي والفكري الحداثي العلماني بالأساس على حساب قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في مواجهة نُظُم الاستبداد والظلم (في وقت كانت قضية السلطة والعدالة والحرية هي عصب تراث الفقه السياسي الإسلامي)، فهل سنشهد بعد الثورات الشعبية استعادة الفكر السياسي الإسلامي الاهتمامَ بقضايا التغيير السياسي والمجتمعي في ارتباطها بقضايا الهوية، على نحوٍ يولّد فكراً تجديديّاً يُغذّي حركة ناجحة في مجال الإصلاح الداخلي، وهي حركة تتداخل بين كافّة روافد الإصلاح الديني والدعوي والسياسي والمجتمعي والثقافي والاقتصادي، ليصبّ كلّ منها في الآخر ويغذّيه، تحقيقاً لتغيير حضاري؟

٢- الحاجة إلى ردّ الاعتبار لمفهوم الأمة وللنصرة وللوحدة الإسلامية في إطار التنوّع والتعدّد

إن فقه تاريخ الأمة في صعودها الحضاري، ثم تراجعها وهبوطها، وصولاً إلى فقه واقعها يبيّن لنا رابطة تفاعلية بين ثلاثة محاور؛ هي عوامل قوّة الدول الإسلامية وضعفها، والعلاقات بين الدول الإسلامية، والعلاقات بين الدول الإسلامية وغيرها من الدول.

وتنبثق هذه المحاور الثلاثة عن قضيّتين أساسيّتين تقعان في صميم الاهتمام بفقه العلاقات الإسلامية الدولية الراهنة؛ الأولى هي قضيّة العلاقة مع الدول الأخرى في ظلّ قواعد العلاقات الصراعية القتالية أو التعاونية السلمية التي يطرحها المفهوم الواسع لـ"الجهاد"، والقضية الثانية هي قضية انتشار نموذج الدولة- القومية أمام ضغوط التعدّدية السياسية الدولية، وصولاً إلى حالة التجزئة في الأمة، والإطار العامّ الكلّي الذي تنبثق عنه بدورهما القضيتان يتمثّل في التطوّر التاريخي لوضع الأمّة في النظام الدولي

على نحو أفرز التبعية بعد الاستقلال من ناحية، كما شهد، من ناحية أخرى، شحوب فكرة الأمة وتدهور الالتزام بمقتضياتها بالنسبة إلى العلاقات الإسلامية- الإسلامية، على نحوٍ أفرز التجزئة والقطرية بعد الوحدة والتعدّدية.

وبعبارة أخرى فإن خبرة التاريخ الإسلامي عن نمط تطوّر العلاقات الإسلامية- الإسلامية بعيداً عن الوحدة لا ينفصل عن خبرة نمط تطوّر العلاقة مع الآخر (نحو التبعية)، أو عن خبرة نمط التطور الداخلي في الدول الإسلامية (نحو التغريب)؛ ولهذا فإن آفة الواقع الراهن للأمة هي أن التجزئة تقترن باختراق خارجي ضخم لشبكة العلاقات الإسلامية- الإسلامية، كما تقترن بتغريب الأمة.

إن مراجعة نتائج الدراسة النظمية للتاريخ الإسلامي في عصوره المتعاقبة، والتي قدّمها مشروع العلاقات الدولية في الإسلام (صدر عام ١٩٩٦) تبيّن لنا أن ازدهار الدولة الكبرى وتدهورها يتحدّد بعدد من العوامل الرئيسية؛ وهي العقيدة، ومدى استقرار الجبهة الداخلية، والقدرات العسكرية، ووضع المركز في هيكل الاقتصاد العالمي، وطبيعة العلاقة داخل النسق الفرعي الإسلامي، وقوّة الخصم وضعفه، وتدخّل الخصم في الشؤون الداخلية للطرف الإسلامي، والحروب كنقاط للتحوّل في تاريخ الدول.

إن الأطراف الإسلامية فشلت في بعض الفترات التاريخية في مناصرة فواعل إسلامية أخرى، على النحو الذي قيّد من فعالية دور القوى الإسلامية في النظام الدولي وفي مواجهة أطراف غير إسلامية، وقد اتخذت الصراعات بين الفواعل الإسلامية مظهرين رئيسيين؛ هما الدخول في تحالفات مع فاعل غير إسلامي ضدّ فاعل إسلامي، والصدام العسكري المباشر بين هذه الفواعل.

ولقد كانت المحصّلة النهائية لجميع هذه الأنماط من التحالفات في غير صالح الأمة في مجموعها في صراعها ضدّ الآخر، إن المحصّلة النهائية للصراع بين القوى الإسلامية أضعفت من الدور الإسلامي في توجيه التفاعلات الدولية في مراحل محدّدة وبصورة تراكمية حتى الآن.

وعلى ضوء هذه الفجوة بين فقه الأصول وفقه الواقع، مروراً بفقه الخبرة التاريخية، لا بدّ أن نتساءل: ما دلالة هذا بالنسبة إلى الثورات العربية، وحاجتها للتحاضن والوعي بالتحدّيات والتهديدات الخارجية؟

إذا كان تواتر الثورات العربية واحدة تلو الأخرى، ولو بدرجات مختلفة من النجاح حتى الآن، قد استدعى حديث "المؤامرة الخارجية" على المنطقة وتفعيل نظرية الفوضى، إلا أن البعض يطلق على الثورات اسم "الثورة العربية"، باعتبارها حدثاً واحداً تداعت خلاله شعوب الأمة العربية، وبتزامن فريد؛ لإعلان عدم موتها، ولعلّ هذا التزامن في الثورات من أهمّ أدلّة وجود الأمّة التي على المتسائلين عنها أن يتدبّروا فيها، ولكن من ناحية أخرى فإن مآل صعود المشروع الإسلامي مع الثورات مشروطٌ بقدرة هذه الثورات على التحاضن حتى تحقّق أهدافها، وبقدرة جوارها الحضاري الإسلامي القريب والبعيد على النُّصرة والتعاون.

إلا أن السياق الإقليمي (بدعم من السياق العالمي) يختزن تحدياتٍ مهمة، سواء من جانب إسرائيل أو الدول التي لم تصلها الثورة (دول الخليج)، أو من إيران التي مازالت تساعد نظاماً يستخدم ضدّ شعبه الثائر كلّ أشكال القوة المفرطة والمتوحّشة، أو من تفجير الأزمات الإقليمية، وعدم الاستقرار (بين السودان ودولة جنوبه).

إن ردّ الاعتبار لمفهوم الأمة، وتجاوز الفجوة بين الأصل والواقع لا ترتهن بالنظم والحكام فقط، ولكن بالشعوب أساساً، فهل تتمكن شعوب الثورات من تجاوز إسار حدود الدول القومية، تفعيلاً وتمكيناً للنصرة وتحاضن الثورات؟

إن هذه القدرة على تحاضن الثورات، ليست شرطاً لحمايتها فقط، بل هي محكٌّ لمستقبل المشروع الإسلامي في كلّ وطن، ومن ثم محكٌّ لمآل المشروع الإسلامي العربي كلّه؛ أي مآل مستقبل الدائرة العربية، وعلاقتها بجوارها الحضاري وبدوائر العالم الأخرى الحضارية، في ظلّ قيادة مشروع إسلامي، بعد أن تواتر على هذه الدائرة العربية قيادةُ مشروعٍ قوميٍّ ومشروعٍ عولميٍّ.

ومما لاشك فيه أن نهوضاً حضاريّاً عربيّاً إسلاميّاً هو في قلب نهوض للأمة وللعالم أو العكس، هكذا علمنا التاريخ، فماذا سيقدم الواقع؟

٣- نحو خطاب بنائيّ تجديديّ للعلاقات الدوليّة الإسلاميّة وللتغيير العالميّ

التأصيل للعلاقة مع الآخر، ومن ثم بناء رؤية إسلامية للعلاقات الدولية، يمتدّ إلى منظومات مفاهيم تتعدّى التأصيل العامّ للأصل في العلاقات الدولية في الإسلام، بحيث لا ينحصر في كونه حرباً أو سلاماً، ولكن في أن يكون: متى الحرب؟ ومتى السلام؟

وفي سبيل هذا التأصيل يمكن تأمّل المنظومات الأربع الآتية من المفاهيم ومحاولة النظم بينها:

١-الجهاد والقوّة والدعوة.

٢-الوحدة والتعدّدية والأمة والأقلّيات والدولة.

٣-الأمن والصراع والإرهاب والتدافع.

٤-التداول والعمران والتنوّع والتعارف والحوار والإنسانية والخصوصية والعالمية والعولمة والحرية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان.

إن عملية بناء هذه المنظومة من المفاهيم عملية معقّدة ومركّبة تمتدّ ما بين مصادر فكرية متنوّعة، وبين خبرات تاريخية، وبين دلالات واقع راهن.

وإلى جانب المنظومات الثلاث الأولى يجب أن تتقدّم المنظومة الرابعة المشار إليها، والتي قد تصبح هي الأولى في الترتيب إذا أردنا إعادة ترتيب هذه المنظومات، وفق منظور حضاري للعلاقات الدولية، وهذه المنظومة هي التي تنطلق من خصائص الرؤية الإسلامية للعالم، وتترجم المبادئ والأسس والقواعد والقيم التي تحكم العلاقات بين المسلمين وغيرهم، وجميعها بمثابة الإطار المرجعي والمدخل المنهجي لدراسة العلاقات الدولية، والذي يساعد الانطلاق منه على كسر احتكار المنظور الفقهي السياسي التقليدي (الجهاد والحرب والسلام) لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، ودون الانتقاص من حيويّة وضرورة هذا الفقه وما يمثّله من ركيزة أساسية.

وإذا أردنا التوقّف عند مكوّنات هذه المنظومة الرابعة بقدر أكبر من التفصيل يمكن الإشارة إلى أن العالم من منظور حضاري إسلامي يقدّم رؤية تعارفية إنسانية تطرح المفاهيم الآتية:

- الإنسانية الإسلامية: التعارف، التعايش، الإخاء، المساواة، العدالة، التسامح، إنسانية الرسالة الإسلامية...
- السنن الإلهية في التعامل الدولي: التعارف/ التعايش الحضاري، التدافع الحضاري، الطغيان/ الاستكبار الدولي العالمي، العمارة الحضارية، التوازن الحضاري، الإبدال الحضاري والتداول بين الدول والأمم، الفقه الحضاري وأصوله، الحوار الحضاري، عناصر فاعلية الأمة الإسلامية، سنن: الاختلاف، والتنوّع، والتعدّدية، والتعاون الحضاري، الصراع الحضاري.

وعلى ضوء التأصيل المفهومي، لا بدّ من أمرين؛ هما رسم خريطة القضايا العالمية ذات الصلة بالدول الإسلامية، وصياغة خطاب إنساني إسلامي معاصر من ناحية أخرى.

أ- خريطة القضايا التي تعالجها هذه الرؤية

يمكن تسجيل حزم أربع كبرى من القضايا هي:

(١) قضايا الحرب والسلام وخطاباتهما في مواجهة مختلف أنماط استخدام القوّة العسكرية في العالم الإسلامي (الداخلية، والإقليمية، وعبر الإقليمية)، وذلك من خلال رؤية نقدية لما تتّسم به هذه الخطابات من استقطاب ثنائي حادّ، وذلك سعياً للنظر في كيفية تقديم خطاب القوّة العادلة والحقّ الذي تحميه القوّة، حتى لا نقع في دوامة الدفاعات والاعتذارات، وحتى لا تستوي أعمال القوّة المشروعة مع غيرها.

(٢) قضايا العلاقة بين الحضارات في مواجهة الخطابات الاستقطابية التي ترى العلاقة الراهنة إما صراعاً أو حواراً، في حين أن الواقع يفرض على المسلمين تقديم خطاب إنساني تعارفي يحدّد متى تتحوّل العلاقة إلى

صراع أو تعاون وكيف يكون ذلك، وكيف أن الحوار ليس إلا أداة من أدوات التعارف المبنيّ على التعدّد والتنوّع كسنن.

(٣) قضية الحركات السياسية الإسلامية وعملية الإصلاح في الأمة بين الداخل والخارج، فإن تنوّع روافد هذه الحركات وأدواتها وأهدافها يطرح المواجهة بينها وبين النظم وبين الحركات العلمانية ذات التوجّهات المختلفة، سواء كانت في الحكم أو المعارضة، ويمثّل الخارج عامل ضغطٍ كبيرٍ على هذه المواجهة على نحو أفرز مقولة إن هذه الحركات –ولا سيّما ذات الامتدادات الخارجية– تمثّل تهديداً للاستقرار والأمن والسلام العالمي.

(٤) قضية إصلاح النظام العالمي وكيفية مشاركة المسلمين فيه، سواء من الدول الإسلامية أو من المسلمين في الغرب، وهي مشاركة تفترض أن يدير المسلمون في كلّ مكان إشكاليّتين أساسيتين متصلتين بالإدراك المتبادل بينهم وبين غير المسلمين؛ ألا وهما: أن المسلمين جزءٌ من العالم وفي قلبه لا يمكنهم الانعزال عنه، بل وعليهم دور كبير تجاه الإنسانية وليس تجاه المسلمين فقط، وإن كان هذا الدور يقتضي في البداية إصلاح أحوال المسلمين.

ب- الحاجة لصياغة خطاب إنساني إسلامي معاصر

تمثّل صياغة هذا الخطاب تجسيراً للفجوة بين خطاب الصراع والانقسام الذي يعبّر عنه بـ"خطاب الفسطاطيين" الذي هو ترجمة معاصرة بدون روح لخطاب تقسيم الداريْن، وبين خطاب الاستسلام والإذعان الذي يعبّر عنه بخطاب ثقافة السلام والتسامح الذي يرتدي زيّ الاعتذار والدفاع.

وبقدر ما يساعد فهم تطوّر مسار الفكر الحضاري الدولي على فهم أسباب الاستقطاب الثنائي وحدّته بقدر ما يساعد أيضاً على فهم السبيل للتغلّب عليه وكسر اجتراره السلبي، ومن ثم يساعد على إنتاج خطاب إنساني إسلامي معاصر.

وهذا الخطاب الجديد يقدّمه التيار الرئيس السائد في الجماعات الوطنية وعلى صعيد أرجاء الأمة، ويجب تفعيله وتشغيله باعتباره أسلوباً بنائيّاً نحو التغيير الداخلي ونحو مواجهة العدوان والاعتداء الخارجي، وباعتباره أيضاً استجابةً فاعلة في مواجهة تحديات الواقع الراهن، سواء المتصلة بكلٍّ من الظروف الهيكلية أو البيئية الثقافية على حدٍ سواء، فلا يمكن الفصل بين هذين النمطين من التحدي عند تصميم الاستجابة البنائية.

وخلاصة القول أنه إذا كانت الثورات العربية قد انفجرت كاستجابة للتهديدات الخارجية شديدة الوطأة على الأمة، فإن نجاح هذه الثورات، ومآل الصعود الاسلامي مع هذه الثورات، لا يرتهن بالداخلي فقط، ولكنه يرتهن بالخارجي أيضاً، بل إن هذا النجاح واستمرار هذا الصعود سيكون مدخلاً من مداخل التغيير العالمي نحو عالم أكثر عدالة وإنسانية، وليس مجرّد عالم أكثر ديمقراطية، كما يسعى دعاة الديمقراطية العالمية.

فهل نستطيع أن نقدّم نموذجاً جديداً من الثورات ومن التغيير الحضاري في ظلّ صعود إسلامي في بيئة داخلية وإقليمية وعالمية شديدة الترصّد والتربّص والمراقبة لهذا الصعود الإسلامي؟ وهل سيتجاوز الصعود الإسلامي في ظلّ الثورات هذه التحديات، أم يتكيّف معها، أم يتراجع أمامها، أم تتغلّب عليه؟؟

سؤال ليس بمقدورنا الإجابة عنه الآن، وأيّاً كانت الرؤى والتصوّرات المطروحة، فهي اجتهادات منظّمة.

future as well as rationalize their track from a civilizational, Islamic perspective.

It is concluded that the Arab revolutions exploded as a result of extremely grave external threats. Therefore, their success, side by side with the rise of the Islamists, is not only associated with the internal circumstances, but also with foreign factors. Furthermore, this change is likely to push the entire globe to be more just and human, not just more democratic as advocates of democracy preach.

border crossing. 16 Egyptian soldiers were killed and 7 injured. No one claimed responsibility of the assault, which was a great shock to the Egyptians and caused a case of confusion in public, political and security milieus. The public were obviously divided, whereas the remains of the previous regime tried to make use of the event against the new President. In his turn, Mursi showed a good ability to seize the chance by discharging some military and security members of senior ranks.

On the other hand, the Palestinian government in Gaza denied any relation to the incident and repeatedly condemned the perpetrators. It also took similar measures by tightening control over borders and tunnels. Furthermore, various public activities took place around the strip to denounce the attack and show solidarity with the Egyptian people.

The Israeli authorities urged Cairo to take more serious steps regarding the deteriorating security situation in Sinai. They, also, for the first time since the Camp David Agreement, allowed Egypt to bring in aircraft and heavy military equipment, but within full security coordination.

Book Review:

The Future of the Arab Revolutions in the Light of Islamists in Power

Medhat AL Lithy

The Arab revolutions represent a serious shift, mainly in the several challenges between the national, Arab and Islamic inside, on the one hand, and the regional, international outside, on the other. Some of the big questions to rising groups are related to their Islamic reference, their attitude to change and their ability to face successive issues. The present study attempts to foresee their

to chaos. The recommendation was to form a popular national unity government, putting forward a new election law which enjoys public consensus and guarantees a safe process.

Egypt: Shifts and Challenges of Transitional Politics

Khyri Omar

When the state goes into a new stage by electing a new president, this is just a significant step in preparing for a new order. The rebuilding of the state and its relationship with the society requires several stages of social transition, one of which is a conflict between the old regime components and the newcomers, who aim to change the philosophy of political power. Here, dispute also rises over the philosophy of development and procedural details in the process of forming institutions and their management. Therefore, the next stage of political transition shall witness a great deal of argument.

The present paper discusses the challenges to the new government which would hinder the total success of its project. The initial interim phase would witness a kind of dispute over, or maybe distribution of, power or parts of it. Thus, the question is how to overcome the difficulties facing the new arrangements as well as get rid of temporary flaws so that they would not become typical of the new political order, especially those related to democracy and civil-military relations. All these issues have to be addressed within a scope of integration and national interest.

Aggression on Egyptian Rafah: In-depth Reading

Nabeel Birghal

On August 5, 2011, an attack was launched by an armed group on a military checkpoint of Egyptian border forces at the Masoura area South Rafah against the Israeli Karm Abu-Salem

might turn into an enemy after 3 decades of peace, though a cold one. Furthermore, the Hebrew State dreads a time when it finds itself encircled by Islamic surroundings, having no choice and losing its superiority as the major power in the Middle East.

Future of Reform in Jordan

MESC

The Middle East Studies Center held the 4th Political Salon titled "Future of Reform in Jordan". The event was chaired by Gen. Mahmoud Irdisat, the head of the Strategic Studies Center in King Abdullah II Academy for Defensive Studies. It was joined by a host of Jordanian Academics, politicians and experts.

The participants discussed the following determinants for the success of the course of reform:

1. having a real political will to take a great step in political reform
2. starting economic reform in the favour of the ordinary citizen
3. initiating genuine political, diplomatic approaches aiming to reposition the country in its merited regional status in the face of the Israeli project
4. revising the constitution in a way that accomplishes unanimous, settled political reform.

Three future scenarios were presented during the meeting:

1. agreement on common issues for reform
2. regime's contentment with its recent constitutional and legal reform
3. attempt of regime or some hard-line forces in it to make a public, political conflict with the opposition.

It was concluded that the future of reform in the kingdom is not limited to the two options of keeping the status quo or going

It is comprehensible that, at the outset of revolts, the Israeli press was in a state of confusion due to the swift changes. They could neither direct nor adopt a certain attitude about these changes. However, with the waning of the unrest, the Israeli media seized the chance to deeply meditate the situation on the ground. After that, they started promoting the failure of the uprisings by calling the era the "Arab Fall" rather than the Arab Spring. In addition, although there are various analyses exploring this issue in the Jewish State, it is agreed that a general feeling of concern is spreading in the socio-political scene.

Analysis of Israeli Media Think Tanks' Coverage of Developments in Egypt

Abdul-Hameed Al-Kayyali

Egyptian affairs constitute a priority for Israeli think tanks as main partners in official decision-making. The present report, in Part One, explores the issues in which these centers had special interest in July and August 2012, namely Egyptian relations with each of Iran and Israel in the wake of the victory of Mohammad Mursi – the Muslim Brotherhood candidate in the presidential elections.

Part Two addresses the major headlines in the Israeli media in their coverage and analyses: the peace agreement, security in Sinai and the relation with Hamas.

It is concluded that there is a great deal of concern among the Israelis not only focused on key issues, but also on down-to-earth political, journalistic and social details in the most important Arab country. Both the media and think tanks play the roles of information and direction in a way that serves national interests and keeps the other side in the field of reaction. This displays the state of fear of the changes in the region especially Egypt, which

1. absence of unified national program
2. disagreement on priorities
3. peace process.

On the other hand, its determinants are the Arab uprisings and the Palestinian political division.

The study concludes that, in order to achieve Palestinian political progress, it is necessary to set up a Palestinian national plan as well as put an end to the division. This could take place only by reconsidering the major relations regulating the political process, especially with the occupation with the common agreements.

As for the Arab uprisings and peace process, which are supposed to support political action, their impact has been so weak as a result of the Palestinian powers' inability to utilize the outcomes of the revolts or the halt in the peace track.

Finally, the paper recommends the following:

1. immediate ending of the division
2. promoting the national feeling of the Palestinian citizen
3. not taking any unilateral actions consolidating the division.

Reports And Articles

Arab Spring in Israeli Media

Lobna Abdel Halim

Since their very beginning, the Arab uprisings have occupied the Israeli media, decision-makers and study centers as was the case with many world countries. It was this shift of power from rulers to the Arab peoples looking forward to a better future, which the Hebrew State sees as a strategic threat.

Research & Studies

2012 Algerian General Elections in Light of Arab Political Shifts

Naima Semina

The party ruling Algeria for 50 years by majority in the National People's Assembly has been a great disappointment to the people, who have been looking forward to gradual reform of the regime. An international campaign was launched to support the integrity of the legislative elections held in May 2012, as monitors regarded the process as a significant step towards reform and democracy. However, national parties contested the results and said the country had missed a historic chance for democratic change. The elections proved that the actual authority is unable to carry out reform from within the regime. It was also obvious that the official political parties were neither serious nor credible among the public.

The question raised now remains: what is the future of Algeria within the current political freeze as well as the deliberate exclusion of the people aspiring for change, while the only way is gradual reform?

Strategic Analysis

Future of Political Freeze in the Palestinian Cause

Raed Ne'arat

The present paper analyzes the reasons of the Palestinian political freeze and attempts to answer a question on its inevitability and tracks.

It is argued that it is due to 3 reasons:

Editorial

Is It Time for the Palestinian Spring?

Editor in Chief

Observers agree that the Palestinian cause has been witnessing a long state of freeze at all levels. However, a number of West Bank cities saw several demonstrations early September 2012 against the rise in prices. In its turn, Israel was concerned of these developments, which might lead to further civil unrest against the Palestinian Authority, collapse of Fateh's domination in the region and the outbreak of a third uprising against Israel. Therefore, Palestinian, Israeli and international parties intervened to calm the protests.

On the other hand, the unrest displayed the reality of the diplomacy adopted by the PA, being unable to put an end to the occupation and stop its internal forms of administrative and financial corruption. It also gives no way for any other political or social power to rise and compete with its own approaches and interests, or get involved in any confrontation with the occupation.

Hence, it has become necessary, from a Palestinian perspective, to change this failure course into a comprehensive national programme, along with an agreed-upon strategy of resistance to, instead of cooperation with, the occupation. A minimum state of consensus would result in the restoration of rights, but without linking Palestinian resources and economy to the Israelis. Otherwise, the status quo will continue. Even if some 'tranquilizers' are given here and there, they would just postpone the explosion, for it seems through analyzing the reality that the "Palestinian spring" is not far away anymore.

Contents

page	
	Editorial
7	*Is It Time for the Palestinian Spring?* ***Editor in Chief***
	Research & Studies
15	*2012 Algerian General Elections in Light of Arab Political Shifts* ***Naima Semina***
	Strategic Analysis
49	*Future of Political Freeze in the Palestinian Cause* ***Raed Ne'arat***
	Reports And Articles
65	*Arab Spring in Israeli Media* ***Lobna Abdel Halim***
77	*Analysis of Israeli Media Think Tanks' Coverage of Developments in Egypt* ***Abdul-Hameed Al-Kayyali***
91	*Future of Reform in Jordan* ***MESC***
95	*Egypt: Shifts and Challenges of Transitional Politics* ***Khyri Omar***
111	*Aggression on Egyptian Rafah: In-depth Reading* ***Nabeel Birghal***
	Book Review:
119	*The Future of the Arab Revolutions in the Light of Islamists in Power* ***Medhat AL Lithy***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Autumn 2012

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal ***Ali Mahafza***
Ebrahim Abu Arqoub ***Mohammad Abu Hammour***
Mohammad Al Mosa

Volume 16 **No. 61** **Autumn 2012**